شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (٤٧) ٢٠٠٦/٩/١٥

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ

كلّما حاربه آل سعود خسروا شعبيّاً

يماني: المواطن الحر أولاً

طلال الرشيد يؤسس جبهة معارضة في الخارج:

آل سعود يرشون ليبقوا في الحكم

مكة المكرمة:
قلب الأمّة الإسلامية

تعقيم المشروع الوطني
والإستعلاء السعودي

خلفيات تمرّد قطر
ضد السعودية

مسألة الولاء والمدخل
الى الدولة والوطن

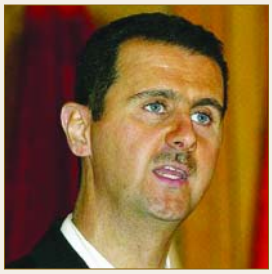

سوريا والسعودية:
من الإمتعاض الى الأزمة

هذا العدد

الدولة الشوفينية	١
تعقيم المشروع الوطني: خطاب الإستعلاء السعودي	٢
خلفيات تمرد قطر ودول الخليج ضد (الشقيق الأكبر) السعودي	٤
الشيخ يماني: المواطن يجب أن يستنشق الحرية	٨
المدخل الى الدولة والوطن: مسألة الولاء	١٢
السعودية غير مهيّأة لتبنّي مشروع وحدوي	١٥
مطالعات	١٦
نكبة أخرى للسياسة الخارجية السعودية: الحصاد المرّ في لبنان	١٨
انطلاقاً من السعودية: احذروا (الفتنة الطائفية الأميركية)	٢٠
طلال الرشيد: آل سعود يرشون ليبقوا في الحكم	٢٤
العلاقات السعودية السورية: من الإمتعاض الى الأزمة	٢٧
معوقّات المشروع الوطني	٣٠
مكة المكرمة: قلب الأمّة الإسلامية	٣٢
السعودية: ممنوعون من السفر حتى مع (محرم)	٣٤
مقبرة شهداء أحد: ذاكرة في مهبّ الدمار	٣٦
حربُ مَنّ ضدّ الإرهاب	٣٨
أعلام الحجاز	٣٩
الأخيرة	٤٠

الدولة الشوفينية

يستبد شعور التميّز بالعائلة المالكة الى حد أن أفرادها يدرجون أنفسهم في جنس آخر من الكائنات الراقية، فهم لا يشعرون بأنهم جزء من مجموع السكان، بل هم يمثلون طبقة نبلاء أصفياء عنصراً ونسباً، وبقية الناس ليسوا سوى مجرد مخلوقات ناقصة ومنحطة، وهو ما يعكسه سلوك الأمراء إزاء السكان، ويتغذى هذا الشعور بالكمال والتميّز العنصري على عقيدة مزعومة بأنهم يمثّلون أمناء على إرث تاريخي يخوّلهم الاحتفاظ بالسلطة للأبد، وأن غيرهم مدين لهم بما تحقق على أيديهم، وبالتالي فإنهم يحكمون وفق حق خاص واميتاز لا يقاسمهم أحد فيه.

تعبّر تلك النزعة الشوفينية لدى الطبقة الحاكمة نفسها في سلوك الحكام وتضطّرد في سياسات والتركيبة الادارية للدولة وتتنزل الى روابط المجتمع بمختلف فئاته. تمظهرات ذلك تتجلى في حصص التمثيل في الجهاز الاداري والمقرر من قبل العائلة المالكة، وفي توزيع الثروة والسلطة بحسب موقع المنطقة والتي تمثّل رموز الهاتف لكل منطقة عاكساً أميناً لموقعها في النظام التراتبي الاداري والاقتصادي والاجتماعي.

ثمة تقليد شائع في العائلة المالكة لم ينطبق سوى في حدود ضيقة على الرسول المصطفى صلى الله عليه وسلم، بناء على أمر إلهي وهو أن أزواجه لا يتزوجون غيره بعد وفاته، حيث يصبحن أمهات للمؤمنين بنص القرآن الكريم. التقليد في العائلة المالكة يقضي بأن أفراد العائلة المالكة يتزوجون من غيرهم ولكنهم يحظرون زواج بناتهم من غيرهم، ولعل قصة الأميرة مشاعل شاهداً بارزاً على ذلك، وقد أدى زواجها من لبناني الى قطع رأسها بالسيف. وأكثر من ذلك، فإن النساء التي يطلّقهن الملوك والأمراء يبقين بلا زواج مدى العمر، بالرغم من أن بعض الزيجات تمت لليلة واحدة أحياناً ولكنهن، رغم ذلك، يحرمن من الزواج بقية حياتهن.

ومن المفارقات المثيرة أن النزعة الشوفينية لا تظهر الا في مقابل من يحكمون، فيما تتوارى أمام من ينبذون تلك النزعة، فيقدّمون لها تبريرات دينية. ينقل جون فيلبي أن الملك عبد العزيز قال له ذات مرة بأنه على استعداد للزواج من إبنته ولكنه لن يقبل الزواج من بنات مكة. مبرر ذلك، أن فيلبي من أهل الكتاب ولكن بنات مكة مشركات حسب عقيدة ابن سعود!

يقسّم الأمراء بحكم نزعتهم الشوفينية الى من هم أقرب وأبعد الى عنصرهم، ومن هم مطيعون وعصاة، ومن هم موالين أو معارضين، ومن هم وجوه القوم ومن هم سواد الناس، وهي معايير يحددها الأمراء بوحي من نزوعهم الى تمييز السكان الى أعراق متفاوتة الشأن والقدر.

يرى الأمراء أنفسهم وكأنهم يلعبون دوراً عظيماً في المجتمع والتاريخ، بدعوى أنهم حرسوا حضارة الأمة، عبر تنمية العمران المدني في ضوء حاجات الاجتماع، وحققوا معجزة إقتصادية وتعليمية وتنموية وكأن حركة التاريخ لا تبدأ الا حيث يشتعل الوقود الوفيني المضطرم، فهم وحدهم مفتاح التغيير، والاصلاح، والتنمية، ويحتفظون بشيفرة الانتقال التاريخي للأمة.

لا يقبلون القسمة مع أحد من خارجهم، لأنهم صفوة الخلق، فإذا منحوا كان خيراً منهم وإذا منعوا كان حقاً لهم. وهنا تكمن إرادة النكوص عن التغيير الذي يطال ما يرونه امتيازاً تاريخياً، فإذا طولبوا بالانصاف يرفعون العقائر منددين بكل من تسوّل له نفسه التطاول على المقامات العلى، والتطاول هنا ليس شيئاً آخر غير المطالبة بالشراكة السياسية وتقاسم الثروة والسلطة.

يتصرفون في المال العام وكأنه صندوق العائلة، لا يقبلون حساباً ولا يرتضون عتاباً، فهم وحدهم أهل الحساب وأهل العقاب. يفعلون كل ذلك لأن ثمة شعوراً ثاوياً في داخلهم بأنهم ليسوا سواء مع غيرهم، فهي دولة ابن سعود وأبنائه، ويتصرفون فيها كمن يتصرّف المالك في ملكه.. وقد نزعوا الاملاك العامة والخاصة تحت ذات المبرر، وقد قالها أكثر من ملك وأكثر من أمير بأن مالكم لنا ومالنا هو لنا وحدنا، وقالها آخر: بأنك وما تملك هو لنا وما نعطيه فهو منّة منا.

حين يدخلون المجالس لا يجلس من حضر الا بعد أن يجلس الملك أو الأمير، ويعمد أحدهم للبقاء واقفاً زمناً طويلاً لا لشيء سوى للتلذذ بإهانة من في المجلس، كذا يفعلون حتى في المطارات حين يرحلون وحين يقدمون من سفرهم فلا يصعدون ولا يهبطون الا بعد أن أشبعوا من قدم لاستقبالهم ووداعهم جرعات ذل مكثفة..تغمرهم نشوة عارمة بالسعادة حين يسخرون من زوّارهم ويذكّرونهم بأنهم أسراء نعمة يغدقها عليهم هذا الأمير وذاك.

يسلك بهم النزوع العنصري مسالك المهالك فيقترفون منكرات عظام، من قتل وسلب ومصادر ممتلكات ثم يعقدون مجلساً للنسك والتعبّد عشاءً ليخفون به ما اقترفته أيديهم في النهار عبر الخويا ـ العبيد الذين يحمّلونهم وصمة الخضوع على جباههم!!

بلغوا أقصى طموحهم، فأصبحوا طبقة تأتمر بأمرها الرعية (ولكم أن تتصوروا دلالة الرعية ومشتقاتها)، ليؤكدوا تابعية المحكومين وقصورهم عن أن يبلغوا رشداً إنسياً يمكّنهم من أن يتكافأوا مع من يشتركون معهم في الانسانية أسوة بالاسوياء. هم يؤكدون ذاتهم بالتشديد على تميزهم العنصري، وهو الحافز على إبقائه فعلاً وسلوكاً مهيمناً على كل العائلة المالكة، فلا يجوز لهم أن ينظروا الى عامة الناس بأنهم سواسية كأسنان المشط، فثمة قصور ذاتي وتكويني يحول دون أن يكونوا كذلك، أي أسوياء لهم ما لهم وعليهم ما عليهم كما أفراد العائلة المالكة. فالاخيرة على استعداد لأن تنتهج طريق الشر كوسيلة لتحقيق وتأكيد ذاتها العنصرية المتفوّقة، وهو نهج يحكم الرؤية كما يحدد علاقة العائلة المالكة بالدولة والمجتمع.

تعقيم المشروع الوطني

خطاب التفوق لدى الدولة والمؤسسة الدينية

يفترض قيام الدولة - باعتبارها إطار دستوري ناظم لعلاقة الأفرد والجماعات - أن يحدث تحولات إجتماعية عميقة تمحى فيها الروابط والنظم والقيم التقليدية، وتحلّ مكانها روابط أخرى متطورة محكومة بقوانين دستورية تسري على كل الافراد المنضوية داخل الاطار الجديد - الدولة بدرجة متكافئة. أي بمعنى آخر، أن الدولة بما هي كيان سياسي واجتماعي يمثل بديلاً موضوعياً عن الكيانات الاجتماعية التقليدية تستند الى منظومة قيم وقوانين أعطت للواقع الاجتماعي شكلاً جديداً، وبالتالي بدّلت رؤى الافراد والجماعات لأنفسهم ولمن يحيط بهم.

لقد كان الجدل بعد قيام الدولة السعودية عام ١٩٣٢ يحوم حول جدّية انهيار النظام الاجتماعي القديم بكل قيمه وقياساته لصالح منظومة الدولة بقوانينها وقيمها. ولكن بعد مرور أكثر من سبعة عقود على قيام الدولة يتساءل البعض عن شيء مريض في العلاقة بين الدولة والمجتمع. أهي الدولة ذاتها؟ أم هو المجتمع؟

يقابل هذه الحيرة سؤال آخر جوهري: هل المطلوب من الدولة الغاء الروابط التقليدية، أم أن الدولة تستعين بالنظام القديم من أجل تحقيق مكاسب جديدة. وهل أن الطبقة الحاكمة، مثلاً، تستند في سيطرتها على الدولة عن طريق استعارة القيم والروابط التقليدية، وبالتالي فهي تضمن امتيازاتها الحالية عن طريق نموذج قديم.

في واقع الأمر أننا نواجه خطراً مزدوجاً: الاول يكمن في تشويه وظيفة الدولة ذاتها، بما هي صيغة توافقية تفضي الى حفظ المصالح العمومية وتحقق قدراً أعلى من الانسجام الداخلي، والآخر : تعميق الانقسام الاجتماعي عبر آلية الدولة التي يفترض أن تكون إطاراً لتعايش مشترك ومتكافىء بين فئات المجتمع، والأهم أنها خيار تعاقدي يخلص الى ترتيب صفوف المجتمع على خط استواء.

إن مسألة تنظيم الروابط الداخلية قد تبدو مهمة رئيسية للدولة، ولكن لا تكفي، بل قد تنطوي على مخاطر غير منظورة في المستقبل في حال أخفقت الدولة عن مواصلة إدارة العملية التنظيمية. الجوهري في هذه المسألة هو أن تكون الدولة قادرة على تنسيج الفئات الاجتماعية في رابطة عليا تكون أساساً لتشكيل قاعدة الوحدة المجتمعية وصولاً الى تحقيق فكرة تطابق حدود الدولة مع حدود الامة، حيث تكون سيادة الدولة تمظهراً وتعبيراً عن سيادة المجتمع الذي تنظمه الدولة عبر آليات قانونية ودستورية.

ولكن، كل هذا لم يقع، ويمكن أن يخيّل الينا، في هذا الموضوع على الأقل، أن مشوار توليد المجتمع المتناغم مع متطلبات الدولة وبالعكس يقودنا الى حلقة نقاش فارغة. ما حصل بالتحديد منذ نشأة الدولة السعودية، أن

أزمة النخبوي في ديارنا لا تكمن في عزلته فحسب ولكن في انحلاله وجبنه أيضاً، فهو يريد انتصاراً ناعماً وتغيير الكون بمنديل حريري

الاخيرة تحوّلت الى كيان سياسي يحتفظ بخصائص المجتمع التقليدي والقيم القبلية، بما يوحي بأن الدولة أصبحت آلية تمكين تهدف الى إعادة إنتاج أوضاع ما قبل قيام الدولة.

ثمة أمر آخر له صلة وثيقة بعملية التحول، ويرتبط بالمجتمع الديني السلفي، الذي كان يفترض أن يشهد عملية إصلاح داخلية تتصل بقيمه التقليدية وبخاصة القبلية في سبيل الانصهار في كيانين: الأول، المجتمع الديني الكبير بوصفه إطاراً لتنوعات دينية فرعية، والثاني الدولة بوصفها إطاراً لجماعات اجتماعية وسياسية متنوعة، وما يلتقي عليه هذان الكيانان هو قاعدة المساواة، باعتبارها أولاً قيمة دينية عليا وثانياً كونها شرطاً من شروط الدولة التي ارتضى الجميع أن تكون ناظماً لروابطهم.

وفيما قبل المجتمع الديني السلفي كيانية الدولة القائمة إطاراً لممارسة النفوذ والسلطة، بحسب رؤية العائلة المالكة التي طبّقت رؤيتها الخاصة للدولة، التزم المجتمع الديني السلفي موقفاً متنافراً مع المجتمع الديني الكبير، فأصبح المجتمع الديني السلفي يمارس قيمه التقليدية بمقاييس قبلية ولكن تحت ظلال ومظلة الدولة، فغفل عن قيم الدين المتسامحة واستعار من سياسة التمييز المتّبعة من قبل الدولة القائمة والمؤسسة في طبيعتها على قيم تقليدية قبلية.

ولابد من الاسهاب قليلاً في توضيح هذه النقطة بالغة الحساسية، خصوصاً حين نتحدث عن مجتمع ديني يفترض امتثاله لاملاءات القيم الدينية والاحكام الشرعية التي نسخت قيم وعادات قبلية ذات طبيعة عنصرية، مع التذكير بأن الدين لم ينشأ لالغاء القبيلة بصورة كاملة، فقد بارك الدين في مناسبات عديدة تلك الوشائج والقيم النبيلة القارّة في بنية القبيلة.

في المأثور الديني نقرأ:

- من كان في قلبه حبة من خردل من عصبية بعثه الله يوم القيامة مع أعراب الجاهلية.

- فان كان لابد من العصبية فليكن تعصبكم لمكارم الخصال و محامد الأفعال و محاسن الامور.

- العصبية التي يأثم عليها صاحبها أن يري الرجل شرار قومه خيراً من خيار قوم آخرين، و ليس من العصبية أن يحب الرجل قومه، و لكن من العصبية ان يعين قومه علي الظلم.

- من تعصّب أو تُعصِّب له فقد خلع ربقة الايمان من عنقه

تفتح هذه الجواهر في تراثنا الديني والتي تمثل بحد ذاتها قيماً دينية وإنسانية عليا

الباب على قضية بالغة الخطورة والحساسية، وهي قضية النسب كمفردة في الثقافة الدينية المكتومة، والتي تعكس الى حد كبير حالة مرضية يعيشها المجتمع الديني السلفي، حيث يتداخل العنصر القبلي القائم على الاحساس المفرط بالتميّز والتي جاءت العقيدة السلفية الوهابية لتسبغ عليه وشاحاً دينياً عبر قسّمة العالم الى فريقين: فريق في الجنة وفريق في السعير، ليس في الآخرة بل في الدنيا أي أن الخطاب الديني السلفي يؤسس لحالة تمييز يختلط فيها القبلي بالديني، والدنيوي بالأخروي، فتصنيف البشر أخروياً يسبقه تصنيف آخر في الدنيا، حيث تنتفي المساواة في الدنيا والآخرة.

لا يعلن رجل الدين السلفي عن نزعته القبلية واعتزازه بأصوله العشائرية على حساب قيمه الدينية أحياناً، ولكنه لا يقدر على اخفائها في ممارساتها وسلوكه وعلاقاته. هو لا يرتضي أن تدفعه الحاجة الى الاقتراب من مسألة الرابطة بين معتنقه الديني ورابطته القبلية، ويتمنى أن لا يتورط في يوم ما الى الدخول في حلقة نقاش دينية يكون محورها مسألة من هذا القبيل، إذ سيكون في مواجهة أمام القيم التي يشيعها في العلن ويضمرها في القلب.

يبالغ رجل الدين السلفي كما رجل الدولة في الحديث عن أن الناس سواسية كأسنان المشط، وأن الجميع في هذا الوطن هم مواطنون لهم حقوق وعليهم واجبات ولا فرق بين مواطن في نجد عن آخر في الحجاز أو الجنوب أو المنطقة الشرقية. يسوء رجل الدين السلفي كما رجل الدولة من آل سعود عنصر المساواة في رسالة الاسلام، ليس بين المرأة والرجل بطبيعة الحال فدون ذلك خرط القتاد، ولكن بين المسلمين ليس في العالم بل داخل الدولة، فهم يمقتون الحديث النبوي الشريف الذي يقول (لا فرق لعربي على أعجمي الا بالتقوى)، أو الآية المباركة: (إن أكرمكم عند الله أتقاكم)، وإن مرّ عليهما فلا يتوقف عن دلالاتهما لما يتطلبه من مكاشفة مع الذات قبل الآخر.

إن مثل هذه النقطة بما تحمل من قدر كبير من الاستفزاز تتطلب غوصاً عميقاً في هذا التزاوج بين القيم الدينية والتراث القبلي والذي يفضي الى صنع أفراد ينزعون الى تشكيل إطار عصابي جماعي يستند على قاعدة الاحساس بالتفارق مع الآخر، بدفع من قيم قبلية تكسوها قشرة دينية.

فالاحساس بالتفوق دينياً واجتماعياً هو ما يدفع رجل الدين السلفي الى استعمال أقصى الأحكام ضد الآخر وليس الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أو الاحساس بالحاجة الى الحرية الفكرية، فهو يعكس نزعة التفوق بداخله عن طريق مواقف وأحكام صارمة، وهي تعكس في الوقت نفسه رؤيته للآخر الذي لا ينتمي اليه. بيد أن المشكلة لا تقف عند هذا الحد، فحتى داخل المجتمع الديني السلفي ثمة تمايزات على قاعدة النسب، حيث يتم تصنيف أفراد المجتمع بحسب انتماءاتهم القبلية، فهنا يتم التحاكم على أساس معيارية غير دينية: الاعراق العليا والأعراق السفلى.

وقد كان للطبقة الحاكمة دور مركزي في إضفاء مشروعية على المفتونين بالاحساس بالتفوق، أي أن سياسة الدولة وخطابها وسلوكها يشجّع على رسم صورة مثالية عن الذات، حيث أن سياسات التمييز على أساس قبلي ومناطقي ومذهبي ترسّخ الاحساس بالتفوق لدى رجل الدين السلفي. ثمة تمايزات دون شك تضيق دوائرها داخل التكوين الواحد: النجدي، والقبلي، والسلفي.. حيث يبقى الباب مفتوحاً لسلسلة غير منقطة من التمايزات تتحدر من الاعلى الى أن تصل الى أصغر دائرة يمكن استعمال فيها الاحكام الاقصائية.

للاقتراب من نقطة الخطر في هذه القضية الشائكة، نسلط الضوء على الحكم القضائي الذي أصدره قاضي أحد المحاكم السعودية هذا الشهر (سبتمبر) بفسخ عقد زواج بسبب أن الزوج

يمارس المجتمع الديني السلفي قيمه القبلية تحت مظلة الدولة، فغفل عن قيم الدين اعتماداً على سياسة التمييز المتبعة من الدولة

غير مكافىء في النسب لزوجته، كما يقول نص الحكم، أي ان الزوجة تنتمي الى قبيلة أرفع شأناً بمقاييس القاضي من قبيلة الزوج. والغريب في خاتمة الحكم القضائي أن القاضي برأ ساحته وأخلى مسؤوليته بأن حكمه بفسخ نكاح الزوجين ليس إثباتاً لنسب أحد طرفي القضية. وهنا يقع التناقض في أصل الحكم وموضوعه وغايته، فهو يصدر حكماً في قضية لا يدرك حيثياتها وتفاصيلها. وجه الغرابة في حكم القاضي هو التعارض مع القيم الدينية التي تبطل التمايز على أساس عرقي وتجعل من التقوى معياراً دينياً في الروابط الزوجية: من جاء منكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه.

وجه الغرابة الآخر أن حكم الفسخ جاء على الضد من رغبة الزوجين، أي خلافاً لارادتهما باستمرارهما كطرفين في عقد الزواج ونقضاً لحق من حقوق الانسان بحسب الشريعة الاسلامية والشرائع السماوية والانسانية. الزوجة التي اعتبرت عملية الفسخ باطلة رفضت التعاطي معه بوصفه شرعياً وأصرّت على البقاء مع زوجها وطفليها، وهو ما أدى بها الى الحجز النسائي الذي يطلق عليه تخفيفاً لوطأة المصطلح (اصلاحيات) وهذا أدهى وأمر حيث أصبحت هذه المرأة في عداد النساء اللاتي هن بحاجة الى إعادة تأهيل أخلاقي.

القضية تتلخص هنا في عنصر (النسب)، الذي يؤسس للحكم القضائي في قضايا لا يجوز فيها تحكيمه، فضلاً عن غياب الاعتبارات الانسانية في مثل هذه الحالة، حيث أن للزوجين طفلتين، وأن هذا الحكم قد أدى الى تحطيم أسرة بكاملها، وعطّل سنّة اجتماعية والهية، كما أن الحكم يستبطن اعتراضاً على سنة الله وقدره في خلقه، بأن خلقهم شعوباً وقبائل بألوان وانتماءات متفاوتة، ولكنه لم يفرض عليهم أحكاماً تميزهم عن بعض، وحاشا لله أن يسّن تشريعات لخلقه وهو الذي اختار لهم أن يكونوا من هذا العرق وذاك وهذه القومية أو تلك دون أن يكون هذا التفاوت تفاضلاً، بل جعلهم متساوين مكرّمين أحراراً مختارين.

القاضي يعبّر عن واقع قائم وليس مثالاً نافراً، فهو ينتمي الى المجتمع الديني السلفي الذي مازال محكوماً بأعراف القبيلة وتقاليدها، وأن الدولة أضفت مشروعية على الواقع من خلال سياساتها التمييزية التي تمفصلت على اجهزة الدولة.

في لقاء مع أحد رموز التيار الصحوي، سألته عن مبرر قطيعته مع صاحبه ومن جملة ما ساقه من مبررات أنه لا ينتمي الى نسب ذي شأن (أي ليس إبن قبيلة أو عائلة حسب اللفظ الشائع). وهنا يندّس العنصر القبلي بأصله الجاهلي في اللاوعي الديني السلفي، إذ لا يكتفي بتمييز من هو قبيلي ومن هو خضيري بل يندغم في التراتبية القبلية ذاتها، إذ لا يعدو مجرد انتماء لقبيلة فرضتها السنن الطبيعية، بل الانتماء القبلي يحدد انخفاض شأن الفرد وعلوه في التشكيلات القبلية ذاتها. الاعتزاز بالانتماء القبلي يتجاوز حدّه الطبيعي ليجعل منه معياراً في العلاقة وتحديد المسافة مع الآخر موقفاً ورؤية وتقديراً، وإن المساحة المتبقية لعامل الدين يصبح عاضداً ومؤازراً للقيم التقليدية وليس محواً لها.

خلفيات تمّرد قطر ودول الخليج ضدّ (الشقيق الأكبر) السعودي

هل لدى المملكة السعودية مشكلة مع جيرانها الخليجيات؟

نعم. قد لا تعود المشكلة الى الحدود المتنازع عليها والتي لم تحل حتى الآن مع بعض جيرانها الخليجيات كقطر والإمارات، بقدر ما هي مشكلة أفرزها النظام السياسي في المملكة الذي يعيش عقلية الماضي الإستعلائية في التعامل مع نظرائه الخليجيين من جهة، والجمود السياسي الذي حاول الخليجيون التمرّد عليه في منطقة مضطربة وأوضاع إقليمية ودولية شديدة التغيّر.

لم يعد الخليجيون في الجملة ينظرون الى المملكة كـ (أخ أكبر) واجب الإحترام والطاعة، وذلك لأسباب ومتغيرات عديدة يرفض ذلك الأخ الإعتراف بها. فـ (الأخ الأكبر) لازال ينظر الى إخوته على أنهم مازالوا (صغاراً) يستطيع أن يستعرض عليهم عضلاته ويبسط عليهم حمايته، في حين أن أولئك (الأخوة) شبّوا على الطوق، وصاروا كباراً يمكنهم تدبر أمورهم بأنفسهم، أو لنقل بأقل قدرٍ من الإعتماد على أخيهم الأكبر، الذي توقّف لديه عنصر الزمن، ومازال يعيش عقلية السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي.

و (الأخ الأكبر) من جهة ثانية، لم يدرك بعد ما فعلته السنون به، فهو يتجاهل حقيقة أنه (هرم) وأحاطت به أمراض (الشيخوخة) وأنه لم يعد قادراً حتى على توفير الحماية لنفسه، وجلب الإحترام لذاته، فضلاً عن أن يوفرهما لإخوته الآخرين الذين يظنّ أنهم مازالوا صغاراً. (الأخ الأكبر) لا يريد ان يرى صورته الحقيقية في أعين إخوته الصغار.. إنهم يرونه (الرجل المريض) الفاشل في سياساته الخارجية والداخلية. فاشل في توظيف ثروة البلاد على وجه صحيح، وهو الأكثر فساداً، والأكثر استعصاءً على الإصلاح السياسي والإقتصادي، وعلى مواكبة المخاطر المحيقة به واتخاذ الإجراءات العاجلة لمحاصرة المرض الآخذ بالإنتشار في كل خلايا جسده. لم يعد (الأخ الأكبر) النموذج الذي يمكن للإخوة (الشباب) أن ينسجوا على منواله لا في تطوير بلدانهم ولا في مواجهة التحديات التي تستهدفهم.

الدول الخليجية ـ من الناحية الفعلية ـ تشعر بعبء هذا (الأخ الأكبر) الذي يدفعهم في كثير من الأحيان الى إعلان التمرد عليه، بعضهم بعلانية وصراخ، وبعضهم الآخر يمارس التمرد بصمت وبقدر أقل مما يرى (الأخ الأكبر) أنه استفزاز له، وعدم تقدير لمكانته بين العائلة الخليجية. (الأخ الأكبر) بالنسبة لدول الخليج الأخرى يريد أن يتوقف الزمن لديهم كما توقف لديه، ويريد منهم الإلتزام بسياساته ورؤاه السياسية كما يراها هو بعينيه ويفكر فيها بعقله. وغالباً ما تضيق الفسحة السياسية لديهم رغم تغير الزمان والأفكار والبشر في دول الخليج كلها بل وفي العالم.

و(الأخ الأكبر) الذي فشل حتى في أن يكون مرجعاً لمشاكل إخوته الصغار، وفضل أن يكون جزءً من المشكلة، لا يقبل من أي منهم التحاكم الى غيره حتى لو كان مؤسسة دولية، ولا يقبل بأن ينسق الأشقاء الصغار مواقفهم دون أخذ رأيه حتى وإن كان الشأن داخلياً لدولتين خليجيتين. أكثر من هذا يبدي الأخ الأكبر انزعاجه من الإتفاقات الثنائية بين دول الخليج سواء في المجال الإقتصادي أو الأمني، مع أن السعودية تعدّ أكبر معوّق أمام اتفاقات جماعية اقتصادية أو أمنية، بسبب شروطها المتزايدة التي تتيح لها التدخل في شأن أشقائها الصغار.

أكثر من هذا، فإن النظام السياسي لـ (الأخ الأكبر) جامدٌ، أدّى الى تحوّل السعودية من واحة مزعومة للإستقرار، الى مزرعة للعنف والتطرّف وعدم الإستقرار. والجمود ليس في مسألة النهج السياسي فحسب، بل في كل شؤون الدولة الإقتصادية والثقافية والإجتماعية أيضاً.. وهو جمودٌ مدمّر لأركان الدولة ولكنه نتيجة طبيعية لجمود العقلية الحاكمة نفسها، خاصة مع ملاحظة أن من يقودوا النظام السياسي السعودي قد تجاوزوا الثمانين عاماً أو شارفوا على الثمانين، في حين وصلت قيادات شابة الى الحكم في قطر والبحرين والإمارات، وأما في الكويت وعمان فإن (الطاقم السياسي) الحاكم فيها أكثر شبابية بما لا يقاس بالسعودية نفسها.

لهذا، تجمّدت عقلية الأخ الأكبر، وتوقفت عن الإبداع، وأصبحت عاجزة عن مواجهة التحدي الداخلي والخارجي في آن، وكل ما يقدمه ذلك الأخ لإخوته مجرد نسخ قديمة مكررة لسياسات تجاوزها الزمن ويريد فرضها عليهم. وتكون المسألة أكثر إيلاماً حين يحاول (الأخ الأكبر) إملاء سياساته الفاشلة داخلياً على إخوته، فهو لا يريد إصلاحات سياسية، ولا انفتاح نسبي على قواعدهم الجماهيرية عبر سياسات محسوبة ولكن ضرورية، مثلما هو الحال في البحرين التي تلقى ملكها عتباً شديداً من ولي العهد السعودي الأمير سلطان ومن أمراء آخرين، قابله بالشرح والتوضيح. لكن ليس كل أمراء الخليج ممن يمتلكون القدرة على تحمّل هذا النوع من التدخل الفجّ، الذي يتعاطى مع كل الشعوب دون مراعاة أوضاعها الخاصة، خاصة وأن دول الخليج الأخرى لا تحتاج الى (دعم مالي) سعودي مثلما هي البحرين، التي تتلقى دعماً سنوياً تقلص منذ عام، وقيل أن سبب ذلك هو ما اعتبره آل سعود خطوات سياسية غير محسوبة تؤثر على الوضع السعودي الملاصق. فقطر والإمارات والكويت وعمان تعيش وضعاً اقتصادياً أفضل بكثير من وضع السعودية، بل حتى البحرين نفسها والتي تعيش على مساعدات من الكويت والإمارات والسعودية، زاد فيها دخل الفرد السنوي عن نظيره السعودي (احصاءات عام ٢٠٠٥).

في المحصلة النهائية، فإن دول الخليج، وهي تتعامل مع العقلية السعودية، تجد نفسها مجبرة على الصدام معها بصورة او بأخرى. ليت المسألة تتوقف عند حدّ خلافات حدودية ـ كما هي الحال مع قطر والإمارات ـ أو مصالح اقتصادية دفعت دول خليجية لتوقيع اتفاقات اقتصادية ثنائية بينها وبين الإتحاد الأوروبي من جهة وبينها وبين الولايات المتحدة الأميركية من جهة ثانية، وهي أمور انتقدت كثيراً من قبل السعوديين، وتوجه النقد لأقرب نظام خليجي ـ حتى الآن ـ للسعودية وهي البحرين. وليت المسألة أمنية ثنائية غير قابلة للحلّ، فكل دول الخليج اضطرت الى أن تتفاهم ثنائياً بدل الإلتزام باتفافية أمنية مشتركة فرضتها السعودية بحيث تسمح لها بالتدخل. حتى مسألة الجواز المشترك فشلت بسبب السعودية، في حين تم ومنذ سنوات استخدام البطاقة الشخصية في السفر بين مواطني دول

الخليج، ولم تشذ سوى السعودية، التي شعرت بالإنزعاج لاستخدام البطاقة بدون إذنها أو رغبتها.

العقلية السعودية المتخلّفة والجامدة هي مصدر الإزعاج لدول الخليج عامة، وهي سبب التمرّد الصامت والعلني، وهي سبب مشكلة المواطنين السعوديين أنفسهم مع نظامهم السياسي، كما هي سبب مشكلة بقية دول الخليج مع ذلك النظام. وحتى الآن يبدو الإنشقاق عن الموقف السعودي، وعدم الإكتراث ـ كثيراً ـ برأي (الأخ الأكبر) آخذ بالتزايد، فالأخ الأكبر غير قابل وغير قادر على إصلاح نفسه ورؤيته لنفسه ولمن حوله وللأوضاع الإقليمية ولشعوب المنطقة، و (الإخوة الصغار) لا يستطيعون ـ وإن أرادوا ـ التسمّر والتحجّر عند رغبة ومواقف (الأخ الأكبر) دونما مراعاة لأوضاعهم المحلية الخاصة، سواء بشأن الضغط المحلي المطالب بالمزيد من الإصلاحات السياسية، أو بشأن التنمية الإقتصادية، أو حتى بشأن السياسة الخارجية، سواء اتفقت مع السعودية في بعض الجوانب أو خالفتها في جوانب أخرى.

السعودية هي الأقل في الإصلاح السياسي وفي النمو الإقتصادي، وهي الأكثر تعلقاً بالأيديولوجيا المتطرفة، وبالتالي لا نموذجها السياسي ولا الإقتصادي ولا خيارها العقدي مغرٍ لأحد، هذا إن لم تكن الأيديولوجيا السعودية ـ الوهابية تبعث الكثير من القلق في أكثر من بلد خليجي (عمان التي قيل أن محاولة انقلاب قامت بها خلايا وهابية قبل عامين، والكويت التي جرت فيها تفجيرات شارك فيها سعوديون، والبحرين التي يتغذى فيها التيار الوهابي بدعم مباشر من السعودية، وقيل أنه ألقي القبض على عناصر تسعى لممارسة العنف قبل عامين أيضاً).

التمرّد الخليجي

قطر ليست الدولة الوحيدة التي يمكن وصفها بالمتمردة على (الأخ السعودي الأكبر) فقد سبقها ولحق بها آخرون. الكويت والى ما قبل الغزو العراقي لها كانت (ترفع خشمها) على السعودية، وكانت تحاول تأسيس دور مستقل لها على صعيد العلاقات الخارجية، حتى أن الملك فيصل قال ذات مرة هازئاً: (الدول العظمى ست، وعدّ منها الكويت)! ولكن الكويت ـ بحسب تعبير أحد المسؤولين النجديين ـ قد تم (كسر خشمها) بعد الغزو العراقي وموقف الملك فهد من ذلك الغزو الذي أفضى الى إعادة العائلة الحاكمة في الكويت الى عرشها. منذ ذلك الحين تتجنب الكويت ـ الرسمية ـ وليس القوى الشعبية بالضرورة، التعرّض للسعودية ومواقفها السياسية، وتحاول بقدر الإمكان الإقتراب من الموقف السعودي في الشؤون الخارجية مع إعطاء الذات فسحة كبيرة في مجال إدارة الأوضاع الداخلية حتى وإن اختلفت السياسة مع ما تتمناه السعودية.. كل ذاك جاء تقديراً لجميل الأخيرة الذي لا يُنكر في حرب (تحرير الكويت).

سلطنة عُمان كانت دوماً تنتهج سياسات مغايرة عن بقية دول الخليج وليس السعودية فقط، ولكنها لا تسعى الى الإثارة السياسية أو الإعلامية، فقد حافظت على استقلال قرارها السياسي بأقل قدرٍ من الصخب وبأقصى جهد من الإنزواء عن الأضواء. من الأمثلة الجديرة بالإلتفات في النموذج العماني، موقف عمان من مقاطعة مصر بعيد توقيع اتفاق كامب ديفيد. فهي لم تعترض على قرار قمة بغداد بمقاطعة مصر سياسياً، لكنها لم تطبقه. وقد فعلت الشيء ذاته مع ايران، فهي لم تعترض على قرارات مجلس التعاون في الوقوف الى جانب العراق في حربه مع ايران، لكنها لم تقحم نفسها في دعم مادي وإعلامي وسياسي لا محدود، كما فعلت الكويت والسعودية مثلاً. يكفي أن ندرك بأن رئيس وزراء اسرائيل اسحاق رابين قد زار العاصمة العمانية مسقط، دون ان تثير الزيارة تداعيات كبيرة، فهل هناك أحدٌ يتذكر هذا الأمر اليوم؟! هل ندد السعوديون بذلك بمثل ما فعلوا بأقل منه فيما يتعلق بقطر مثلاً، او حتى البحرين نفسها التي كان لها بعض الروابط مع اسرائيل؟

أمير قطر: فشل السعوديون في الإطاحة به

ينبغي التذكير أن سلطنة عمان تميل الى الإبتعاد عن المشاكل، وتسعى للحلول الوسط حتى وإن بدا ذلك وكأنه تفريط بحقوقها، مثلما حدث بشأن ترسيم حدودها مع اليمن ومع الإمارات. وعمان ـ عموماً ـ محافظة لا تبحث عن (دور سياسي) لتلعبه، ولسان حالها يقول: (رحم الله امرئا عرف قدر نفسه).. هي لا تبحث عن زعامة، ولا عن أضواء، وهي تهمة أطلقتها السعودية على كل من قطر وقبلها الكويت، وربما يأتي دور البحرين في المستقبل غير البعيد! إن حاولت النأي عن أن تكون مجرد (برغي) في (ماكنة) السياسة الخارجية السعودية.

ما بين سلطنة عمان والسعودية، إذن، ليس منافسة سياسية، ولا أطماع تستر خلف حدود مختلف عليها، ولا نيّة مبيّتة لـ (مناكفة) السياسة السعودية. ومع هذا، ما أن يُذكر إسم السعودية أما المسؤولين العمانيين، حتى يقف شعر جلودهم! والتفسير سهل بسيط: السلطنة ترى أن السعودية تمثل عامل عدم استقرار سياسي داخلي.

يا لسخرية الأقدار!

السعودية تريد أن يُنظر اليها على أنها حامية دول الخليج الصغيرة والضعيفة، فإذا بها تصبح مهدداً ومخيفاً لها، تماماً مثلما هو انقلاب الحال بالنسبة للسعودية نفسها مع الولايات المتحدة الأميركية، حيث تحولت الأخيرة ـ بنظر العائلة السعودية المالكة ـ من حامية لنظام الحكم السعودي، الى مهدد لصلب النظام والدولة.

معلوم أن المذهب الرسمي في عمان هو المذهب (الإباضي) وهو بنظر المذهب الرسمي السعودي ـ الوهابي مذهب (بدعي) وأتباعه مشركون، شأنهم شأن أتباع مذاهب إسلامية عديدة. والعمانيون لهم تجربة تاريخية مريرة مع السعوديين لازالت مستمرة لأكثر من قرنين، فقد احتلت أجزاء كبيرة من عمان مراراً وتكراراً من قبل القوات السعودية وعلى خلفية دينية/ طائفية.. ولا يعتقد العمانيون ان السعوديين توقفوا عن منهجهم التدخل في شأن عمان الداخلي ـ كما في شأن دول خليجية أخرى ـ ولكن عبر توسيع النفوذ الوهابي. وقيل ان القيادة العمانية استفزّت كثيراً فيما أعلن عنه من محاولة انقلاب قام بها (وهابيون) قبل نحو عامين، وقالت بعض الأنباء أن السلطان نفسه ذهب الى الرياض محتجاً على ذلك التدخل السافر. إن مجرد وجود (مذهب أباضي) في عُمان يستفزّ الوهابيين، ويحفّزهم على التدخل، في حين تواجه فتاوى التكفير والتحريض والشتم القادمة من السعودية بقدر كبير من الإنضباط ـ تماشياً مع الموقف الرسمي العماني.

تجدر الإشارة الى أن علاقة الأسرة الحاكمة في السلطنة مع قادة المذهب الأباضي لم تكن مريحة كثيراً، وكانت البلاد قبل نحو نصف قرن أشبه ما تكون مقسمة بين الداخل العماني الذي تحكمه (الإمامة) وبين المتخارج منه الذي كان منطقة حكم آل تيمور. وقد خاضت الحكومة معركة فاصلة مع قوات (الإمامة) في الخمسينات الميلادية أنهت حكم الإمامة، وهرب الإمام غالب الى السعودية واستقرّ في المنطقة الشرقية (الخبر). ومنذ ذلك التاريخ، كان حكام عمان يرون أن (إحياء الإباضية) يعني أنهم بإزاء مشكلة قادمة، فتصدوا لها، لكنهم ما أن وجدوا الخطر (الوهابي) التكفيري الداهم، حتى أفسحوا المجال لمفتي السلطنة وغيره بالعمل بشكل حرّ. وبهذا يمكن القول أن (الضغط السعودي ـ الوهابي) قد يدفع ببعض دول الخليج الى انتهاج سياسات لا تميل إليها بالضرورة.

الإمارات هي الأخرى، وكما هو معروف بالضرورة عنها، بلد يميل الى الهدوء والتعايش والبناء. بلدٌ يميل الى التمايز عن الآخر من خلال نجاحه في التنمية الإقتصادية، ولا يبدو أنه يبحث عن تبني مشاريع سياسية معينة. المشروع الوحيد المتميز الذي تقدمت به كان قبيل الحرب الأميركية على العراق، والذي حمل دعوة لصدام حسين لكي يستقيل ويجنب بلاده الحرب، الأمر الذي ارتدّ على الإمارات شتائم وإهانات، تبيّن لاحقاً أن مشروعها كان رشيداً. عدا عن هذا، وحتى مسألة الجزر مع إيران، فإن تصعيدها بين الفينة والأخرى كان بدفع مصري أولاً وسعودي ثانياً يستهدف زيادة النفوذ السياسي للبلدين في الإمارات ودول الخليج الأخرى.

لكن الإمارات بشكل عام، وأبوظبي بشكل خاص، وأمير هذه الأخيرة بشكل أكثر خصوصية، لا يرتاحون من السياسة السعودية، ولا يجارونها ـ فيما لا يقبلون به ـ إلا مضطرين حفاظاً على الإطار الوحدوي العام لدول مجلس التعاون، فيما ينصب الجهد الخارجي للسياسة الإماراتية على الجانب الإغاثي المشهود له في عدد من بلدان العالم العربي كالعراق ولبنان وفلسطين ومصر وغيرها. وهو جهد، كما يتضح منه، أكثر بعداً عن التسييس، وأقرب الى العمل الإنساني الخالص، البعيد عن المنّ، كما يفعل السعوديون خاصة في سنيّهم الأخيرة.

مشاكل الإمارات مع السعودية في بعضها له علاقة بالحدود بين البلدين منذ اشتعالها في الخمسينيات من القرن الماضي، أي توابع قضية البريمي وتداعياتها. وأضيفت بعض المشاكل الحدودية الأخرى المتعلقة بقطر والإمارات، والمشاريع الإقتصادية التي كان ينوي القيام بها الطرفان الأخيران، لولا تصدي السعودية، كما هو الحال بشأن مشروع الجسر بينهما والذي قتله السعوديون ـ فيما يبدو ـ في مهده عبر التهديد المباشر.

قطر المشاكسة

لا يكاد يخلو يوم من مقالة تتعرّض لقطر في صحيفة سعودية أو أكثر، وفي هذه الأيام دخلت قناة (العربية) على الخط لتصطاد كل شيء يمتّ للتنقيص والتعريض بقطر وقيادتها فتقوم بنشره، شأنها في ذلك شأن كل الأدوات الإعلامية الرسمية. هكذا تفعل الشرق الأوسط، مثلاً، والتي سببت مشكلة حادّة ـ لاتزال قائمة ـ بين قطر والأردن، بسبب مقالة كتبها أحد كتابها الأردنيين المحسوبين على النظام الأردني، تعرّض فيها لزوجة أمير قطر، الأمر الذي دفع الأخير الى التوصية بـ(عدم تمديد) إقامة الكثير من الأردنيين العاملين في قطر، فاستوجب ذلك تدخل (القصر) الأردني كون الكاتب (وزيراً سابقاً) وأبدت الحكومة الأردنية استعدادها للإعتذار، والإتيان بالكاتب ليعتذر هو الآخر، ولكن الدوحة أصرّت على أن يعتذر الملك الأردني نفسه، وقد اعتبر ذلك الطلب أكثر مما تتحمّله القضية أو ما أُسمي بـ (التواضع الملكي).

لماذا قطر مشاكسة للسعودية؟ هكذا يتساءل السعوديون، مسؤولين وإعلاميين. هؤلاء يجيبون أن قطر تبحث عن زعامة، وأنها تتعمّد إهانة السعودية. وقد يكون بعض هذا صحيحاً. لكن ما يميّز التمرد القطري على السعودية تحديداً، هو أن التمرد مكشوف وعلنيّ، وهذا الإنكشاف غير مألوف لدى السياسيين الخليجيين. فالعادة، أن تجري المعارك في الخفاء، أو يعبّر عن الإمتعاض في المجالس الخاصة. لكن الحالة القطرية تستدعي قراءتها بصورة مختلفة.

قطر، والى وقت قريب، وربما الى الآن، تعتبر الدولة الخليجية الوحيدة التي تتبنّى المذهب الوهابي، وهو تبنٍّ غير أيديولوجي بحيث يحكم مسار الدولة ونهجها، فتسعى لنشره وتقيّم علاقاتها مع الآخر سواء كان مواطناً أو دولة أو جماعة على أساس قربها منه، كما هو الحال في السعودية التي كان المذهب مشاركاً في تأسيس الدولة نفسها، ولازال قادة المذهب يشاركون في إدارة الدولة وأجهزتها ويطبعونها بطابع المذهب الخاص.

هل صبّت الزيت على النار؟

وتبني المذهب الوهابي في قطر لا يحمل أيضاً صفة مناطقية ملتحمة معه كما هو الحال في السعودية، ولا يأخذ صفة الإستعداء للآخر المختلف بين المواطنين أو خارج حدود الوطن. ومع هذا، فإن قطر وخلال سنوات وجود الشيخ يوسف القرضاوي الطويلة ودوره المتميّز وحضوره المتواصل في الشأن الديني الداخلي، قد طُعّمت بأفكار من خارج إطار المذهب، فصار لقطر وجهاً دينياً مقبولاً في كل بلدان العالم الإسلامي بما فيها السعودية نفسها، دون أن تتخلّى عن الميول السلفية الداخلية، او تواجهها كونها متبناة من شرائح مجتمعية.

قطر، إذن، كانت الأقرب مذهبياً الى السعودية، ولأن المذهب بالنسبة للسعودية قضيّة كبرى حاكمة على الشأن السياسي الخارجي، أي في التعاطي مع الدول الأخرى، كانت قطر المقربة الى السعوديين، بل وأحياناً المفضلة لديهم.. فما الذي قلبَ الموضوع رأساً على عقب؟

إن مطالعة العلاقات السعودية القطرية تختصر قراءة المشكلة الحقيقية بين السعودية ومن تسميهم بأشقائها الخليجيين. كانت هناك مشكلة حدود مع قطر، تضاعفت باستيلاء السعودية على أراض قطرية، وقطعت التواصل البري بينها والإمارات، حاول القطريون في بداية الستينيات الميلادية من القرن الماضي حلّها بالإتفاقات، ولكن المشكلة اندلعت من جديد في بداية التسعينيات حول منطقة الخفوس وبدأت بهجوم سعودي، حيث قتل حرس حدود قطريون. واخذت المشكلة أزمة متصاعدة لتشمل بعض المناطق البحرية رأت قطر تأجيرها على أميركا لتضع الأخيرة في مواجهة مع السعودية، كما يقول السعوديون.

أعقب هذه الفترة وقوع مشكلتين حساستين: الأولى وتتعلق بإعداد السعوديين لانقلاب عسكري يقوده الأمير السابق لقطر الشيخ خليفة آل ثاني، الذي احتضنته السعودية واتخذها مركزاً له. ويعتمد الإنقلاب على ثلاثة أذرع: ١) تتولى السعودية تمويل وتدريب عناصر قبلية ـ من قبيلة بني مرة التي تستوطن في الأصل أراض سعودية ومنحت الجنسية القطرية ـ كما وتقوم بالتنسيق في هذا الشأن، إما عن طريق إقناع بعض رؤساء القبيلة بالإغراء من أجل المشاركة، أو بتوفير غطاء بشري في حال نجح الإنقلاب. ٢) يتولى الأمير السابق بالتعاون مع البحرين ـ التي كانت لاتزال تصارع قطر من أجل السيادة على بعض الجزر الحدودية والفشوت البحرية ـ بالإتصال بعناصر قيادية داخل الحكومة القطرية والعائلة الحاكمة فيها إما لتجنيدها لصالح الإنقلابيين أو لتحييدها. ٣) استخدام الأراضي السعودية للإنطلاق زحفاً باتجاه اسقاط نظام الحكم القطري.

قطر اكتشفت ما أسمته بالمؤامرة، واتهمت السعودية خاصة بتدبيرها، وقيل أنها حازت على الكثير من الوثائق الورقية والمصورة للقاءات وتدريبات تكشف حجم التدبير السعودي، وقيل أنه كان من المفترض نشر تلك الوثائق على شاشة التلفزيون، ولكن لأمر ما ارتأت الحكومة القطرية تأجيل النشر.

المسألة الثانية تتعلق بالخلاف البحريني القطري حول الحدود البحرية (جزر حوار وفشت الديبل)، وقد أخطأت السعودية لانحيازها التام الى جانب البحرين، الأمر الذي أخرج (الأخ الأكبر) من صفته (كبير العائلة) الذي يتخاصم المختلفون لديه، خاصة وأن السعودية نفسها لديها مشكلة لم تحل الى الآن مع قطر حول الحدود، بل حاولت معالجتها بفرض الأمر الواقع أو بالقوة العسكرية.

هاتان المسألتان وغيرهما من الممحاكات بين السعودية وقطر، دفعت

الأخيرة الى (إعلان تمردها) على السعودية ودورها على مستوى مجلس التعاون وعلى المستوى الإقليمي والدولي. وحين دشنت قطر قناة (الجزيرة) واستخدمتها بكفاءة في سياستها الخارجية، أضيف الى الخلافات بين البلدين الشيء الكثير، وشكت السعودية من أن قطر أخذت بدعم معارضيها بصورة مباشرة، مالياً وإعلامياً، الى الحدّ الذي رأى بعض الإعلاميين السعوديين المحسوبين على النظام، ضرورة (تأديب) قطر عبر تجريد حملة عسكرية سعودية ضدها نظير تطاولها على سمعة السعودية وأمنها.

ما جرى بعدئذ كان واضحاً. من جهتها لم تأل قطر جهداً إلا وأثبتت، ومن خلال مواقفها السياسية وإعلامها، اختلافها عن الموقف السعودي، وقد تعمّدت زيادة التوضيح والتحدي بصورة لافتة. زيادة على ذلك، قامت قطر بتنشيط دورها السياسي الخارجي منذ نحو عقد، في وقت كانت فيه السياسة الخارجية السعودية تعيش عصراً غير مسبوق من الجمود والترهّل، بسبب مشاكل داخلية وغياب الملك فهد عن المسرح السياسي بسبب مرضه، الأمر الذي ولد فراغاً سياسياً على مستوى الساحتين الخليجية والعربية، حاولت قطر والأردن وحتى اليمن، فضلاً عن إيران شغره. هذا النشاط القطري نظر اليه السعوديون بعداء، واعتبروه موجهاً ضدهم من قبل دولة (لا تمتلك مواصفات الزعامة) بقدر ما تسعى الى (الإثارة).

المهم أن قطر ميّزت نفسها في عدد من القضايا: ما يتعلق بقيادة حماس حيث استضافت بعض قيادتها، ما يتعلق بتواجد القوات الأميركية في قاعدة العديد، فتح مكتب تجاري لإسرائيل، علاقات أفضل مع إيران والسودان واليمن، تأسيس علاقات أقوى مع ليبيا بأكثر مما يرغب السعوديون، الموقف من أحداث ما بعد العراق حيث جندت قطر إعلامها ومواقفها ضد الوضع الجديد، مواقف التأييد الإعلامي على الأقل مع بن لادن والقاعدة، وأخيراً الموقف من حزب الله والحرب الأميركية الإسرائيلية على لبنان.

في العمق، فإن الإختلاف بين الموقفين السعودي والقطري يمكن (هضمه) مثلما هضمه السعوديون مع دول خليجية أخرى: عمان والبحرين مثلاً. لكن السعوديين ينظرون الى الموقف القطري على قاعدة العداء للسعودية وإثبات الذات المغالى فيها، وليس على قاعدة التعدد في المصالح والرؤى، وهو أمرٌ لا تقبله السعودية أيضاً ولكنها لا تنظر اليه بعدائية شديدة. فقطر مثل سلطنة عمان في مسألة التعاطي مع اسرائيل بأبواب نصف مفتوحة، في حين ان علاقة الأردن ومصر والسلطة الفلسطينية مع اسرائيل لا تثير مشكلة لدى السعودية، التي لا تطرح خياراً مختلفاً في الأصل. ولكن السعودية ايضاً تعتبر الخليج (حريماً) خاصاً بها لا تتسامح بتنوع المواقف السياسية فيه. والموضوع من إيران أيضاً ليس موضوعاً متفقاً بشأنه. فالإمارات رغم مشكلة الجزر لها روابط اقتصادية ضخمة مع طهران، والموضوع السياسي وحتى الأمني لا يثير مشكلة كبيرة، كون القوة الإيرانية ـ ومهما بلغت من القوة ـ لا تستطيع مناطحة النفوذ الأميركي الحاضر بقوة في الخليج. والكويت اضافة الى عمان والبحرين لها علاقات طيبة مع ايران، وفلسفتها جميعاً تقوم على (عدم مناطحة الثور) بل تهدئته عبر المصالح المشتركة، وهذا رأي السعودية ـ مخففاً ـ ولكن الأخيرة لا تقف عنده، فالسعودية التي تنافس النفوذ الإيراني سياسياً أقل انضباطاً بتلك السياسة.

وأما القواعد العسكرية القطرية المفتوحة للقوات الأميركية، فيوجد نظيرها او ما يقل عنها في البحرين وعمان والإمارات والكويت والسعودية نفسها. أي أن كل دول الخليج تتواجد بها قواعد أميركية، وبالتالي، فإن ما هو حلال (يخشى الجهر به) سعودياً، مكشوف ومعلن من قبل القطريين وغيرهم. لكن السعوديين، ومن باب المشاحنة، تقصدوا قطر بالذات، مع أن عمر القواعد العسكرية في البحرين وعمان والسعودية أطول بكثير من عمر نظيرتها القطرية.

عدا عن المقالات السعودية الساخطة على قطر وعلى (قناة الجزيرة) فإن السعوديين شعروا ومنذ عامين على الأقل بأنهم قد امتلكوا سلاحاً إعلامياً موازياً للجزيرة: (قناة العربية)، الأمر الذي شكل ـ بنظرهم ـ بعضاً من الردع فيما اعتبروه تمادياً من الجزيرة في مهاجمتهم. لكن قناة الجزيرة، والسياسة القطرية عامة، انتابتها فورة نشاط غير مسبوقة بمجرد وقعت أحداث لبنان الأخيرة: اختطاف الجنديين الإسرائيليين ووقوع الحرب. اتخذ السعوديون موقفهم المعروف، فظهر الموقف القطري المخالف. اعتادت (الجزيرة) ان تراهن على مشاعر المواطنين العرب العاديين لأسباب لا تخفى على ذي بصيرة، وهو ما شهدنا نظيره فيما يتعلق بالأوضاع في العراق وأفغانستان.. واعتادت (العربية) المراهنة على الموقف الرسمي السعودي، كما هو الحال في كل الإعلام السعودي.

لقد كان الرهان السعودي (المغامر) خاسراً منذ لحظاته الأولى، نظراً للقراءة المغلوطة للوضع اللبناني، ولحزب الله وحماس تحديداً، وهنا ـ كما يقول بعض السعوديين ـ وجدت الجزيرة والمسؤولون القطريون الفرصة المواتية لضرب السعودية تحت الحزام، يعضدها في ذلك نخبة العالم العربي والجمهور العربي والمسلم في كل مكان. وقامت الجزيرة بالتركيز على البيان السعودي (المغامر) لأيام وأيام من خلال المقابلات والأخبار، الأمر الذي دفع بالسعوديين الى شنّ حملة مضادة بتصيد أي خبر ينشر في أي مكان في الدنيا يمكن تحويره وتحليله ضد قطر. وبعكس تغطية العربية التي وجدت من الصعوبة بمكان مجابهة المشاعر العربية العامة فركزت على الخسائر اللبنانية وعلى الأصوات المعارضة وعلى عمالة حزب الله، كانت تغطية الجزيرة تركز على (النصر) وعلى (المقاومة الشجاعة) وعلى خسائر اسرائيل وعلى (الوحدة الإسلامية) مقابل فتاوى الطائفية الوهابية ضد حزب الله. ومعلوم في النهاية من كسب مشاعر الرأي العام العربي والإسلامي.

سياسياً، كانت قطر من الدول المتميّزة في موقفها في اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة، حيث سعت مصر والسعودية والأردن الى إدانة حزب الله بدل ادانة اسرائيل، فردت قطر بأن هناك مشاعر الرأي العام العربي التي يجب احترامها، فظهرت السعودية بمظهر المؤيد لإسرائيل وهو ما أشار اليه السيد حسن نصر الله. ربما أرادت قطر أن يكون موقفها من الحرب الأميركية الإسرائيلية على لبنان متميزاً الى أبعد الحدود عن الموقف السعودي الذي اضطر الى وضع قطر كما هي حماس وحزب الله في دائرة الإستهداف طيلة أيام الأزمة، أزمة حرب الـ٣٣ يوماً. فالإغاثة القطرية سبقت السعودية، بل سبقت كل الدول العربية والإسلامية اللهم إلا سوريا في حضورها الواضح عبر فرق الخويا التي كانت منتشرة من الحدود السورية اللبنانية الى أقصى مناطق الجنوب، وهي مناطق لسخرية الأقدار لم تصلها الدولة اللبنانية نفسها بعد أسابيع من وقف اطلاق النار، وكان الحضور القطري برجال قطريين وليسوا مستأجرين، وليس لمجرد توفير بعض المواد الإغاثية.

لقد اختفى الدور السعودي السياسي وحتى المصري والأردني لصالح الدور القطري الذي تجلى في اجتماع وزراء خارجية الدول العربية في بيروت، والذي أوكل لقطر والإمارات التفاوض باسم العرب لتعديل قرار مجلس الأمن. وبعد أن أوقفت الحرب كان أمير قطر أول رئيس دولة عربية يزور دمشق وبيروت ويتفقد الضاحية الجنوبية ـ معقل حزب الله، وليعلن من هناك عن مشروعية استخدام سلاح النفط في المعركة مقابل تصريحات سعودية مناقضة. بل كانت قطر أول دول عربية تعلن استعدادها لتعمير أربع مدن أو قرى مهدمة بالكامل. ثم كانت الخطوط القطرية أول خطوط عربية تخرق الحصار الجوي، الذي لم تستطع اسرائيل مواجهته إلا بإجهاضه عبر القول أنها سمحت للخطوط القطرية بفعل ذلك وأنها قد استثنتها من الحصار، في حين حاولت السعودية الحطّ من الخطوة القطرية.

وملخص القول أن دول الخليج جميعاً تعاني من علاقاتها مع السعودية، وهي تضع اللوم على العقلية الحاكمة وطبيعة النظام السياسي السعودي نفسه. ولكن هذه الدول تختلف في كيفية مواجهة معاناتها تلك بصورة لا تستفز (الأخ الأكبر) عدا قطر.

في لقاء الشيخ يماني مع (الجزيرة):

المواطن يجب ان يستنشق الهواء الطلق، وحرية الرأي والسفر أولاً

يماني. بمجرد أن يذكر الإسم بالعربية أو بأية لغة أخرى في العالم، تتداعى الى الذاكرة وبسرعة البرق إسم: أحمد زكي يماني، وزير النفط السعودي الأسبق. لا غرابة في هذا، فقد كان أشهر شخصية وإسم على مستوى العالم، بل عدّ في اللحظات الصعبة أحد أهم شخصيات العالم، وبالتأكيد فإنه على صعيد السعودية قد حفر إسمه في تاريخها عميقاً بشكل لم يفعله أحدٌ من نظرائه من قبل أو من بعد.

وحين ترجّل عن موقعه الرسمي عام ١٩٨٦، وبالرغم من السعي الرسمي الحثيث لإخفات صوته، كاد يماني يصبح الوزير الوحيد الذي لم يطوه النسيان بعد تركه الوزارة، فأطلّ على الأجيال الجديدة في المملكة وعلى العالم بمشاريع ثقافية ومراكز أبحاث ومبادرات تنويرية اتسعت لها عواصم عربية واسلامية وغربية، لتكشف عن جزءٍ يسير من سيرة رجل يرفض أن يترجّل عن ساحة الفكر والثقافة كما عن ساحة السياسة والإقتصاد.

وإذا كان هناك من ينزعج لحضور يماني الدائم، الصاخب أحياناً، في ميدان التعليم والأكاديميا، كما في ميدان الإقتصاد والنفط، وميدان الإعلام والثقافة، وميدان الفكر الإسلامي.. كتابة وبحثاً ومقابلات تلفزيونية ومؤتمرات إسلامية ومشاريع خيرية، وغيرها، فإن هذا الإنزعاج المستمر قد ترجم عملياً من خلال محاولة (تهميش) الرجل محليّاً، ومنع وسائل الإعلام الرسمية أو الأهلية من التعاطي معه، والطريف أن إثنين من كبار الصحافيين قد فقدا منصبيهما لأنهما أجريا مقابلات مع الشيخ يماني.

في كل الأحوال، فإن الرجل - وكما أثبت فعلياً - أنه أكبر من الحصار، وأقوى من التهميش، وأن من يعتقدون أنهم يحاصرونه، أو يهيّجون (التطرّف) ضدّه في الداخل ويستكتبون الآخرين من الخارج للطعن في شخصه وفي دينه، إنما يحاصرون أنفسهم، وينطوون على ذواتهم، وإلا فالشمس والهواء لا تحاصران. وإن النتن والعفن، إنما يذكران حين تذكر أسماؤهم في المحافل والمجالس العامة.

الدولة المسعودة خسرت برحيل يماني عنها أكثر مما خسر هو بالفعل، وهذا لا يؤمن به الأمراء السعوديون. لقد خسروا عقلاً مفكراً، ورجل علاقات من الطراز الأول، ومفاوضاً منافحاً عن حقوق البلاد في كثير من الإتفاقيات التي وقعت وهي لم تكن محصورة في موضوعة النفط. وحرب آل سعود ضدّه، جعلتهم يخسرون جماهير الحجاز، وكلما زاد الطعن والإفتراء كلما انحاز المواطنون اليه، على الأقل على أساس القاعدة المعروفة: وإذا أتتك مذمّتي من ناقصٍ/ فهي الشهادة لي بأنّي كامل.

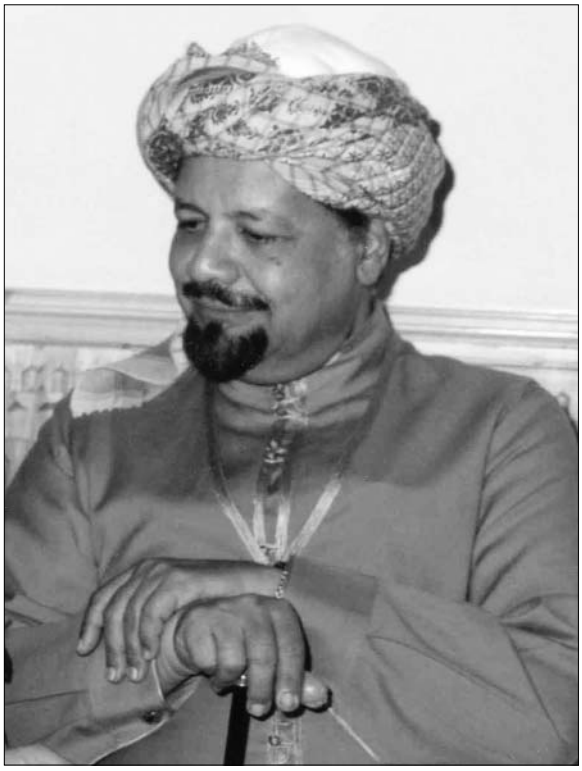

يماني لم يغب كما يعلم السعوديون، فقلمه حاضرٌ دائم للكتابة، تجده في الصحافة وفي الكتب التي يكتبها، والمؤتمرات التي يعدّها، والمحاضرات التي يلقيها، تجده في مقابلاته مع القنوات الفضائية (غير السعودية)، وفي نشاطه الخيري، وفي الصرح الثقافي الذي أنشأه (مؤسسة الفرقان) وموسوعة مكة المكرمة، وعشرات الكتب التي تطبعها، كما تجده حاضراً في الإقتصاد والنفط عبر (مركز الطاقة) مع أن آل سعود لازالوا يروجون بأن الرجل لا يفهم في شؤون النفط، بالرغم من أنه كان وزيراً للنفط ما يقرب من ربع قرن!

مناسبة هذا الحديث، هو إطلالة يماني المتميزة في قناة الجزيرة التي استضافته في التاسع من الشهر الحالي (سبتمبر) في برنامج (زيارة خاصة) الذي يقدمه سامي كليب.. تلك الإطلالة ستستمر في حلقتين أخريين. لقد عرفنا يماني وزيراً، وعرفنا آراءه السياسية وآراءه بشأن المرأة وحقوقها في الإسلام (وقد نشر مؤخراً كتاباً حول المرأة فضلاً عن القائه محاضراته المتعددة بهذا الشأن)، كما عرفنا آراءه حول النفط انتاجاً وأسعاراً وشركات وسياسات.. ومع أن لدى الرجل المتميّز هذا الكثير من المعلومات والوثائق والأسرار والعلاقات، وكانت له الكثير من اللقاءات مع زعماء العالم، إلا أن القليل رشح عن ذلك، كما رشح القليل عن حياته الشخصية. كنّا نتمنّى أن نقرأ ذلك كله في كتاب يشمل مذكراته، ولكن لعلّ ما نشرته الجزيرة يلقي بعض الضوء على ذلك كلّه.

مشاهد الحلقة الأولى من تلك الإطلالة المميزة، استدعت من الكثيرين المتابعة ومشاهدتها أكثر من مرّة، كما استدعت تعليقات عديدة من جمهرة المثقفين والإصلاحيين السعوديين، إضافة الى أنها حظيت باهتمام صانعي القرار، الذين يعتقد بأنهم سيمتعضون من المقابلة أيّاً كان موضوعها، فالشخص لا يعجبهم، والقناة التي يتحدث منها وامتدحها معتبراً اياها (أكثر مشاهدة من أي محطة أخرى في الوطن العربي أو في داخل المملكة) غير مرغوب فيها أيضاً. لكن ما لفت في المقابلة التالي:

(١) أن الشيخ يماني حرص على أمرين: أولهما، أن يبدي رأيه فيما يسأل عنه، أنّى كان ذلك السؤال، بالنظر الى (حقه في التعبير عن رأيه) خاصة إذا جاء من شخصية بحجم الشيخ يماني وتراثه السياسي والفكري. لقد أجاب بقدر كبير إن لم يكن بشكل كامل بحريّة، بحيث لاحظ

الكثيرون أنه قال رأيه في كل شيء تقريباً بوضوح. وثانيهما، أنه حرص بشكل واضح على أن تكون إجاباته بأكبر قدر من الهدوء وانتقاء الكلمات حتى لا تفسر بشكل مغلوط، وحتى لا تعطي انطباعاً أبعد من قضية (حرية التعبير) الى (التشهير). ولقد كان الشيخ يماني بارعاً بالفعل في قول رأيه بأقصى قدر من الأدب وعفّة اللسان ومهارة فاقت مهارة الدبلوماسي الحذق المحنّك.

(٢) أن الشيخ أحمد زكي يماني لفت المستمعين في بداية الحلقة الى حقيقة أنه ليس معارضاً ولا يتحدث بلغة معارضة، وميّز بين اهتمامه بالإصلاح وبين المعارضة.. واعتبر رأيه (الذي قد يكون مخالفاً للرأي الرسمي الديني أو السياسي) ينطوي على (إخلاص حقيقي). وكأنه أراد القول بأن من يقول رأياً مختلفاً هو في الحقيقة أكثر إخلاصاً ممن يقول: (سم طال عمرك)!

بيئة علم وحياة تقشف

أشار الشيخ يماني في بداية الحلقة الى أنه من بيت علم ودين، هكذا كانت سيرة جدّه وأمه وأبيه الذي قال عنه حين سئل أنه كان فقيهاً معروفاً ومن علماء المسجد الحرام، وأنه (تولى الإفتاء للمذهب الشافعي وفي القضاء. وإلى أن توفي، يوم أصابته الجلطة، كان يدرس في بيته). كما أشار الى حالة القلق حين احتلّ السعوديون الحجاز، وكيف أن والده وجده وأعمامه غادروا مكة الى أندونيسيا، والسبب: (كان الخوف والفزع من شيء جديد). وعن الحالة المادية لعائلته، قال الشيخ يماني أنه كما والده عاش حياة تقشف رغم غنى العائلة ولم تكن بيئة ترف، وأنه كان يسافر على ظهر الحمار الى جبال الحجاز، وأضاف بأنه لازال ذلك الإنسان المتقشف الذي يستمتع بالنوم في العراء تحت شجرة الى هذا اليوم. وعن ثروته، قال يماني بصراحه بأنها جاءته من المتاجرة بالأراضي وليس من النفط، وكأنه أراد القول بأنه لو كان لدى (أعدائه الألداء) دليلاً واحداً لأظهروه من أجل إدانته.

مصري الهوى

عن تجربة دراسته في مصر، قال أنه أبدى حبّاً للإستطلاع عارماً، فقد خرج من مجتمع محافظ الى مجتمع منفتح يختلف عن مجتمع مكة، فاستمع الى طه حسين والعقاد وغيرهما، وصلى وراء الشيخ شلتوت وأعجب به، وتعرف على التيارات السياسية وبينهم الشيوعيين الذين نفر منهم، كما تعرف على الإخوان المسلمين، وحضر الأوبرا، واستمع الى أم كلثوم. أكثر من هذا، فإن يماني تدرّب على السلاح في مصر التي كانت من الناحية الفعلية حينها محتلّة من قبل الإنجليز. ولاتزال للشيخ يماني جذور مصرية قوية، وهو يعتبر نفسه مصري الهوى، وقد أكد ذلك في حفل أقامته جامعة القاهرة العام الماضي.

لقد تأثر الشيخ يماني بالكثيرين مثل المرحوم الشاعر والأديب الحجازي حمزة شحاتة، ولكن من غيّر مجرى حياته هو أستاذه الشيخ عبدالوهاب خلاف، يقول: (الواقع حمزة شحاتة هذا من أهالي مكة، كان في القاهرة وأنا طالب، وكانت بيني وبينه علاقة. من بين من تأثرت بهم وغيروا الكثير من أفكاري، وربما مجرى حياتي هو الشيخ عبد الوهاب خلاف، كان أستاذي في الشريعة الإسلامية في جامعة القاهرة، أيضاً تأثرت بطه حسين، وكنت أحرص دائماً على حضور محاضراته).

ولكن الى أي حدّ أثّرت مصر التي كانت تعيش فوراناً سياسياً في الشاب أحمد زكي يماني، هل حمّلته أفكاراً تغييرية حين عاد الى بلده؟ هكذا سأله معدّ الحلقة، ولكن يماني أجاب

يماني: الآثار الإسلامية يجب أن تبقى لأنه لا يوجد دين ممكن أن تراه على الطبيعة بعينيك مثل الإسلام

باقتضاب بأن رغبته حينما عاد الى بلاده تمحورت حول التثقيف والتعليم: (لما عدت إلى السعودية من مصر كان هدفي أن أعمل كأستاذ في المدرسة، ولكن مجموعة من المتنفذين في مكة، وعلى رأسهم الشيخ حسين جستنيه وقد كان مدير عام وزارة المالية، استطاعوا جذبي للعمل في وزارة المالية بشرط أنا فرضته، وهو أن أمارس التدريس، فكنت أدرس في الصباح، في مدرسة الفلاح، درست التفسير والحديث واللغة الفرنسية، ثم أجيء عملي متأخراً بعض الشيء). ونفى أن يكون قد نقل أفكاراً حزبية، ولكنه أكّد على حقيقة نشاطه التعليمي من خلال انشاء جمعية الخريجين الجامعيين، اضافة الى نشاطات تعليمية أخرى في المدارس الليلية.

لقد حاول سامي كليب استدراج يماني للحديث عن أسباب تقهقر السعودية من جهة الحريات العامة، فاكتفى بالإشارة الى موقف الوهابيين من الموسيقى دون أن يذكرهم بالإسم، وقال بأنهم يقولون بحرمة الموسيقى بالإجماع، وهو غير صحيح، وأشار الى مفارقة غريبة بين الوضع في الوقت الحالي والماضي بالنسبة للمرأة ودورها، حين أشار الى أن ما يشبه الكرنفال السنوي يقام في مكة للنساء يحضرنه دون الرجال ويسمى (القيس) حيث تلبس النسوة أزهى ملابسهن وينزلن الى شارع معيّن خالٍ من الرجال يغنين ويرقصن. واضاف الشيخ يماني بأن المرأة في السعودية لم تأخذ ولو جزء قليل من حقها الذي أعطاه إياها الإسلام، وتمنّى أن تتغير الأمور الى الأحسن بالتدريج.

مي يماني مرة أخرى

يبدو أن الرجل الشرقي لا يستطيع أن يرى (المرأة) كياناً مستقلاً في تفكيره ومسؤولاً عن عمله أمام الله وأمام القانون. لابد أن يتحمل أحدٌ ما (أباً أو زوجاً أو أخاً أو حتى إبناً) المسؤولية بالنيابة عنها، مهما بلغت من علم ومعرفة، ومهما أثبتت من حسّ وقدرة على تحمّل المسؤولية، ومهما بلغ بها العمر، أي الى أن تموت، سيبقى هناك من يسأل عمّن هو مسؤول عن تصرفات هذه المرأة أو تلك! قد تكون هذه حكاية الأمراء السعوديين مع كل الناشطات في الشأن العام بالمملكة، ونذكر هنا بما حدث لأزواج وآباء النساء اللاتي قمن بمظاهرة نسائية تطالب بقيادة السيارة في الرياض عام ١٩٩١، وهو ما حدث للدكتورة مضاوي الرشيد، التي طلب من والدها (إخراسها) بعد أن فشل تهديد وزير الداخلية المباشر، وهو ما حدث أيضاً للدكتورة مي يماني، حيث حُمّلت العناصر (الذكورية!) في العائلة مسؤولية ما تكتب من آراء سياسية سواء على شكل مقالات علمية أو أبحاث نشرت في كتب.

ويبدو أن العدوى الذكورية هذه قد لحقت بأخينا مقدم البرنامج سامي كليب، الذي قال بأن الدكتورة مها يماني (كتبت أطروحة حول تعدد النساء في السعودية، والدكتورة مي يماني وضعت كتاباً حول الحجاز أثار ضجة كبيرة ولا يزال، وذهب البعض إلى حد اتهامها بالحث على الإنفصال، واُتهم والدها الشيخ أحمد زكي يماني بتشجيعها على ذلك).. ومع أن الإتهام غريب في حدّ ذاته، كون الكتاب منشور حديثاً ويمكن لأي أحد أن يقرأه ليكتشف أن موضوعه لا علاقة له بالإتهام، خاصة وأنه رسالة دكتوراة قُدّمت قبل

نحو عشرين عاماً، يوم كانت السعودية في عز مجدها، يخشى أعتى الكارهين حتى مجرد تناولها بكلمة.. ومع أن الكتاب إيّاه يتحدث عن الحجاز كهوية ثقافية ومعرفية، إلا أن آل سعود شديدي الحساسية حتى تجاه كلمة مثل (الحجاز) دقّوا ناقوس الخطر، وشتموا الكتاب قبل أن يقرأوه، واتهموا الباحثة وأبيها بالجرم غير المشهود (الإنفصال)!

كان مجرد توجيه السؤال الى الشيخ يماني خطأ، فالسؤال كان يجب أن يتوجه الى الباحثة نفسها (د. مي يماني) فهي كاتبة الكتاب، وهي المسؤول عمّا فيه، وهي رشيدة وعالمة وتستطيع أن تدافع عن نفسها وعن آرائها.. ومع هذا لم يبد من جواب الشيخ يماني تبرؤاً من الكتاب ولا من ابنته بالطبع، وأجاب بهدوء: (لا والله. هذا ـ الإنفصال ـ أسوأ شيء يفكر فيه، هذا ما تريده إسرائيل، أن تقسم المجتمع العربي إلى قطع ولا أظن إنه مي .[..] هذا الذي كتبته عبارة عن رسالة دكتوراه من قبل عشرين سنة فأعادت إخراجها في شكل كتاب، وأنا ما قرأته إلا من القراء، لا ما أظن أن مي عندها هذا التفكير. طبعاً ثارت ضجة خصوصاً إذا أنت الآن تسألني يدعو إلى الانفصال، وأنا قطعاً وأجزم إنه ما في أحد من أولادي يفكر في هذا الأمر أبداً).

النقد وحماية الآثار الإسلامية

حين سئل الشيخ يماني حول (منتدى الثلاثاء) الأسبوعي الذي يقيمه في منزله ويناقش فيه مع المثقفين وأصحاب الرأي مواضيع تتعلق بالشأن العام، قال معدّ الحلقة أن نقداً يوجه في تلك الحوارات ضد الفكر المتطرف (الوهابية دون أن يسميها) وسأله عن طموحه وماذا يريد؟ من الطبيعي أن يوجه النقد في كل المنتديات في السعودية سواء للحكومة مجتمعة أو لأشخاص معينين بالتحديد، وكذلك نقد التطرف الذي جاء في معظمه نتيجة الأيديولوجيا الوهابية. هذا امرٌ تفرضه طبيعة النقاشات الحرّة في المجالس الخاصة أو نصف العلنيّة، والتي عادة لا تغيب عنها دبابير المباحث/ المخابرات!، ولكن الشيخ يماني أراد التخفيف أكثر وأكثر في إجابته. قال إن المسألة ليست انتقادات بهذا المعنى، وإنما هي أفكار وآراء واجتهادات يختلف بشأنها، وضرب مثالاً على ذلك: (يعني أنا مثلاً لا أجد مانعاً أن يحتفل الإنسان بمولد الرسول، وأعتقد إن الاحتفال بمولد الرسول أباحه الرسول نفسه، فقد كان يصوم يوم الاثنين، ولما سئل قال: ذلك يوم ولدت فيه. النفور من هذا]الإحتفال[أنا لا أقبله، ثم قد تحتفل أيضا بغزوة بدر باعتبارها مفترق طرق في تاريخ الإسلام وفي تاريخ الدولة الإسلامية، فنحن نحتفل بهذه الليلة المباركة واليوم المبارك احتفالاً يقصد منه الرجوع إلى الماضي والإحتفال بالذكريات. أنا شخصيا أرى إن الآثار الإسلامية يجب أن تبقى، لأنه ليس هناك دين يمكن أن تراه على الطبيعة بعينيك مثل الإسلام).

لم ينفِ الشيخ يماني حين سئل عما إذا كانت إجابته تتضمن نقداً لمن يحاول طمس الآثار الإسلامية، بل أضاف بأنها طمست في الواقع، لقد طمس أكثرها، وأضاف بأن ضرب أمثلة على تلك الآثار المهدمة أمرٌ يثير الشجون: (ليش تثير الشجون عندي الله يهديك يا أخي؟ أنا من عادتي في كل سنة أكتب تهنئة رمضان، وهي عبارة عن فكرة قد تضم صفحات كثيرة، وفي تهنئة من تهنئات رمضان وضعت فيها موضوع الآثار ما هُدم وما سيهدم إلى آخر هذا. كالبيت الذي عاش فيه الرسول مع زوجته السيدة خديجة رضي الله عنها ٢٨ سنة في حياته، وهذا البيت طبعا أزيل. نعم أنا صورته ـ المنزل ـ وقد تسنى لي أن آتي ببعض الناس

حرب آل سعود ضدّ الشيخ يماني جعلتهم يخسرون جماهير الحجاز، وكلما زاد الطعن والإفتراء كلما انحاز المواطنون إليه

الذين عملوا وعلى مدى الـ ٢٤ ساعة]لإزالة ما حوله وتوضيح معالمه[وقد وجدناه كما ذُكر في كتب التاريخ، وجدنا قطعة الحوض التي كان الرسول يتوضأ منها، ووجدنا الرحى التي كانت السيدة فاطمة رضي الله عنها تطحن القمح بها).

لماذا الهدم؟ هكذا سئل: (لا أعرف مالسبب، لست أنا من أسأل عن هذا.. لكني أخذت نصف الرحى، وهي موجودة عندي في هذا البيت، هذا النصف قطعة تاريخية، والنصف الآخر بقي مع ما أزيل وردم).

وأشار الى أن منزله الكائن في جدّة، وهو أثر تاريخي يرتبط بآخر حاكم هاشمي للحجاز، وهناك حديث عن احتمال إزالته بحجة (التوسعة) وعدّ ذلك من الأخبار السيئة، لأنه أيضاً أثر سعودي، كون الملك فيصل سكن فيه أيضاً.

الشيخ يماني: بين فيصل والأمراء إخوته

أوضح معدّ البرنامج عمق العلاقة بين الشيخ أحمد زكي يماني والملك فيصل، وسأل عمّا إذا كان هناك تنافر بينه وبين الملوك والأمراء الآخرين، وهذا التنافر مشهور في المجتمع، ويظهره آل سعود أنفسهم لدى النخبة الحجازية، وليس يماني نفسه، وقد أجاب بلغة دبلوماسية هادئة: (لا أعتقد أن هناك تنافر ـ اي مع الحكام الحاليين ـ لكن علاقتي بالملك فيصل كانت متميزة، خاصة وأن الرجل منحني ثقته، وأعطيته كل وقتي وإخلاصي وولائي. ليس هناك وجه للمقارنة بين الملك فيصل الذي عملت معه السنوات الطويلة جدا من حياتي وأنا لصيق به وبين البقية. يعني هناك من آل سعود من أحمل له من الود والصداقة الشيء الكثير، يعني لا وجه للمقارنة، لا أريد المقارنة).

وكشف سامي كليب معد البرنامج، عن تنافر بين الشيخ يماني والأمير سلطان، وسأله عمّا إذا كان صحيحاً أن لقاءً بين الإثنين قد ألغي، بعد أن ظهر الشيخ يماني على قناة الجزيرة. هنا حاول الشيخ يماني وبكل ما أوتي من لباقة أن يزيح عن نفسه الحرج، فلم ينفي صحّة أن اللقاء ألغي ولكن: (ما أعرف هل ـ الجزيرة كانت ـ السبب ام لا. لقد كان لقاء مع زميلك محمد كريشان، لكني لم أُبلّغ بأن هذا كان السبب. كان هناك اجتماع طبعا وأُلغي، نعم. بس ما أعرف كيف ربطت بين هذا وهذا؟ يعني الإنسان ممكن أن يتكهن، ممكن أن يتوقع.. يعني طبيعة البشر).

كنتُ مختلفاً وصاحب رأي وأنا في الحكومة

سئل الشيخ يماني عمّا إذا كانت انتقاداته زادت بعد أحداث ٩/١١، بغرض تصحيح صورة الإسلام، وهل: (طُلب منك، من العائلة السعودية، وتحديدا من أحد الأمراء، أن تكتب ما لديك من ملاحظات، يعني لا تقل ذلك على الإعلام.. عبر الإعلام مباشرة، أنه لا تصرح بذلك، اكتب لنا ملاحظاتك وسوف نناقشها، هل صحيح هذا الكلام؟). أيضاً بكثير من الهدوء واللباقة، وبقدر متيقّن من الحريّة، أجاب الشيخ يماني: (كتاباتي عن الإسلام والأفكار الإسلامية أمر أحمله حتى

وأنا في داخل الحكومة السعودية ومن أعضائها، يعني ما هو شيء جديد. لكن لا أظن إنهم يعتبرونه انتقاداً، أنا ما أعتبره انتقاداً، إنما هو عبارة عن الرأي الآخر. وهذا شيء لازال مؤتمر الحوار الوطني يدعو إليه. يعني وضعوا الجهات التي لها أفكار مختلفة فيما بينها.. كان هناك جلسات حوار فيها فقيه شيعي، كان فيها فقيه سني من أهالي مكة وهكذا).

وعاد سامي كليب ليسأل: (من يقرأ سيرتك منذ البداية حتى أيام الأمير فيصل الذي أصبح ملكا، كنت تنتقد عبر الإذاعة بعض الممارسات التي تجري؟) فأجاب: (هذا شيء إلى اليوم أستغرب منه بصراحة، كانت عندي في كل يوم جمعة قطعة تسمى فكرة اليوم، وكنت أنتقد بكلام حين أقرأه الآن استغرب كيف سكتوا علي) واستدرك فقال: (لكن كانت الأمور تختلف يا أخي).. وربما يقصد حينها أن الأوضاع السياسية كانت تسمح بالنقد بقدر أكبر من الآن. وأضاف الشيخ يماني: (أنا انتقد المال والثروة والتزمت والتنطع وأنواع من تعدد الزوجات، لزيجة أسبوعين وثلاثة وأشياء كثيرة، حتى جمعت كثيراً من هذه الأفكار في كتاب).

ويبدو هنا أن معد البرنامج أراد الإشارة الى أن الشيخ يماني يحمل حسّاً نقدياً منذ صغره، فقد سأله عن خطاب ألقاه وكان عمره ١٦ عاماً أدت الى إبقائه في منزله مدّة بدلاً من اعتقاله. يقول الشيخ يماني عن ذلك: (وأنا طالب في المدرسة الثانوية ألقيت خطاباً في الاجتماع السنوي لتحضير البعثات، وحضر نائب نائب جلالة الملك، الذي هو الأمير عبد الله الفيصل. ألقيت خطاباً أنا أستغرب كيف ألقيته، وقد كان مليئاً بالانتقادات غير المألوفة آنذاك. كنت أقول أنه يمكن أن الكلاب أفضل حالاً من البشر اللي يمشوا على..). وعزا يماني ذلك الى كونه شاباً، وهنا اقتنص سامي كليب الأمر، فسأل هل هو نادم على ما قام به، فقال الشيخ يماني: (لا! ما ندمت. قطعاً ما ندمت) وشرح الأمر على النحو التالي: (ذلك لم يكن خطأ. أنا أنظر إلى تصرفاتي على ضوء المكان والزمان والسن الذي تمت التصرفات بموجبه).

لا يزعجني وصفي بأني (صوفي) والجميع يعاني

هنا رأى سامي كليب الشيخ يماني بأن نقده إنما كان مقبولاً لأن الملك فيصل هو الذي كان يحميه، أما الآن فإنه يعيش وسط الاتهامات التي تساق ضده، تارة على أساس أنه معارض، وأخرى لأنه يزعزع دعائم الفكر الإسلامي في السعودية، وثالثة لأنه صوفي، فهل يزعجه هذا الوصف.. وصفه بالصوفي؟

(لا والله ما يزعجني، يعني أتمنى من الله أني في يوم من الأيام تصفو نفسي وأصل إلى التصوف الحقيقي الذي هو الصفاء النفسي والتقرب إلى الله والزهد في هذه الدنيا). وأضاف: (يقال عني إني صوفي، ومن أغرب ما قيل إني صوفي علماني! ولا أعرف كيف جمع بين هذه وتلك. والصوفية يا سيدي إذا خلت من الخزعبلات هي أرقى مراتب الصفاء النفسي. وأنا ما وصلت إليها، ولا أعتبر نفسي متصوفاً. فيما مضى إذا أرادوا شتيمة إنسان قالوا له: أنت شيوعي، فلما زالت الشيوعية صارت الشتيمة الآن: أنت صوفي. لأهالي مكة يقال إنهم صوفيون، وهم أبعد الناس عن الصوفية كما أعرف، قد يكون هناك قلة قليلة، فأن تكون على مذهب شافعي أو حنفي أو غيرهما لا يعني إنك أصبحت صوفياً). وتابع بأن ليس أهل مكة فحسب هم الذين يعاملون بطريقة مغايرة، وأشار الى ان من هو غير وهابي منبوذ: (إذا أنت عندك فكر معين محدد، فعندئذ أنت من أهل التوحيد ومقبول، لكن إذا ما كنت من أصحاب الفكر الاخر، فأنت منبوذ) وقال انه يعدّ من المنبوذين فكرياً بالنسبة للوهابيين، ولكن دون أن يسميهم.

يماني: لم تأخذ المرأة السعودية جزءً قليلاً من حقها الذي أعطاه إياها الإسلام، وأتمنّى أن تتغير الأمور الى الأحسن بالتدريج

أدعو الى الإصلاح وحرية الرأي والسفر

في لقاء الجزيرة أيضاً لم يخف الشيخ يماني رؤيته للإصلاح، ولكنه بدا وهو يتحدث عن الحدود الدنيا منه، لم يطالب بدستور جديد، او بانتخابات نيابية، أو بسلطة قضائية مستقلة وغير ذلك.. ربما لأنه يقدّر الحساسية في هذا الموضوع، أو لأنه يدرك بأن ذلك رهين بما يطالب به هو وهو: (أولا حرية الرأي، بمعنى أنه يُسمح للناس أن يبدوا آراءهم طبعا في الحدود المقبولة، هذا مهم جدا.. وكذلك رفع القيود، فهناك أعداد كثيرة من السعوديين المثقفين المحترمين ممنوعين من السفر. أنا أعتقد أن هذا من الأمور التي يجب أن تزول أولاً. السعودي وهو يمشي على الأرض يجب أن يحس بأنه يستنشق الهواء الطلق، وأنه يستطيع أن يتحدث، وإبداء حرية الرأي في الإسلام واجب وليس مجرد حق، وقد يؤدي غيابها إلى تقويض النظام أو إلى شيء من هذا).

وربما كان أمراً مقصوداً، أو غير مقصود، أن سامي كليب حين اشار الى أن الشيخ يماني يتمتع بالحرية إيّاها قولاً وفعلاً، أجاب الشيخ يماني إجابة تحتمل معان مختلفة عن ظاهرها: (الحمد لله! بس على الأقل ربما أنهم دخلوا في داخلي وعرفوا أن ما أقوله ينبثق من إخلاص وليس بغرض تقويض النظام).

اما عن نيّة النظام في الإصلاح، فإن الشيخ يماني قد اعترف بنحو ما أن الملك عبدالله (يريد الإصلاح، ولكن هناك ظروف وقيود ومشاكل، الله يكون في عونه). وقد يفهم من هذا، أن الأكثرية في الحكم لا تريد الإصلاح، وأن الملك ضعيف في مواجهة القوى المعارضة. أيضاً هنا يمكن للمرء أن يلتفت بأن الشيخ يماني لم يثنِ إلا على شخصيتين من آل سعود: الملك فيصل، والملك عبدالله الذي قال أنه يكن احتراماً له، وأنه كانت بينه وبينه علاقات عميقة، و(أعرف أن الرجل يريد الإصلاح).

النفط صار سلاحاً بيد أميركا

في موضوعة النفط لم يستكمل الحديث بشأنها في اللقاء الأول، ولكن ما ذكره الشيخ يماني هو التالي:

* إن النفط لم يعد سلاحاً بيد العرب بقدر ما هو سلاح بيد أميركا. فـ(الدول العربية النفطية لا تستطيع أن تستخدم البترول الآن سلاحا بتخفيض الإنتاج مثلا رغما عن إرادة الولايات المتحدة الأميركية، لأنها هي المتنفذة في هذا الأمر. هذا أمر واضح، وأعتقد أنه أميركا هي التي تقرر، فهي التي فرضت الحصار على العراق، وليبيا، وتفكر في حصار ايران).

* أن العرب ضيّعوا قيمة السلاح النفطي، فقد رضخوا في ١٩٨٥ لأميركا وخفضوا السعر، وحرب العراق وايران وكذا احتلال الكويت أفقدتا العرب القوة السياسية المهيمنة على البترول).

* إن سعر النفط قد يصل الى ١٥٠ دولاراً للبرميل في حال هاجمت اميركا ايران، وأن تذبذب السعر ارتفاعاً يعتمد على طبيعة الردّ الإيراني.

المدخل الى الدولة.. والوطن

مسألة الولاء

شأن حفنة أفكار ذات بعد أخلاقي وسياسي تكاد تكتسي طابع القداسة في منظومتنا الثقافية والقيمية، فإن الولاء كقيمة مجرّدة تحظى بتبجيل في ثقافتنا الانسانية والدينية، إذ بها وحدها يمكن تحقيق التضامن الداخلي بين المجتمعات، وبدونها يصبح تفسّح الكيان المجتمعي ممكناً.

وقد دخل الولاء في مجالنا القيمي والثقافي منذ تشكّلت الامم على قاعدة حضارية دينية وإنسانية، وتنامت أهميتها حين برزت تهديدات الانتهاك والاختراق، فأصبح للولاء مركزية في وعينا العام كيما تكون ضابطاً لرابطة التوحد وحصناً أمام الانتهاك. وبذلك تحوّل الولاء كمعيارية اخلاقية وقانونية لطبيعة الروابط بين الفئات المنضوية داخل كيانات موحدة على أساس ثقافي وحضاري وأخيراً سياسي.

ولكن عندما تستدرج فكرة سياسية ذات مضمون وجداني وإنساني رفيع الى حقل شديد الارتياب، وتقدّم على اعتبار أنها مكوّن أو شرط جوهري من ذلك الحقل وليست إسقاطاً للفكر على الواقع نصبح أمام عملية جدلية عقيمة، إن لم يكن أمام إكذوبة، وبالتالي فإننا بالضرورة في قبالة مهمة عاجلة من أجل فصل الفكرة النقية عن الواقع بكل ممارسات الابتذال التي تحيق به.

وبصورة عامة، فإن الولاء كمفهوم مجرّد لم يكن متبلوراً في الادبيات الثقافية القديمة، بالرغم من وجود شواهد عديدة في التاريخ العربي القديم على قيمة الولاء في حياة القبيلة، بوصفها الوحدة الاجتماعية التقلدية في تاريخ الاجتماع العربي خلال القرون الوسطى، فكان الولاء ينعقد بين منتمين لوحدة قبلية واحدة، تنشأ على عصبية داخلية بين أفراد ينتمون الى عنصر اجتماعي محدد.

وبعد أن جاء الاسلام برسالة جامعة أريد منها محو الوحدات الصغيرة في الاجتماع الاسلامي الكبير على قاعدة دينية، أخذ الولاء شكلاً متطوراً لينصب في ولاء للدين وللأمة، وبعد الانشعاب الحاصل في المجتمع وبزوغ الطوائف والمذاهب الفقهية والفكرية التي لم تخلُ من عوالق الارث العصباني القبلي، في تعبيراته الصارمة عن الولاء المذهبي والطائفي وفي شكله الراديكالي الفكري وأحياناً المسلّح، والذي يبلغ ذروته أحياناً في مناجزة النظام العام كما جرت في حروب الطوائف أو في ظهور دويلات طائفية داخل الكيان الاسلامي الكبير، أصبح للولاء معنىً لا ديني بل اكتسى رداءً علمانياً وان أبقى أحياناً على زخرفه الديني.

ومع إنهيار الخلافة الاسلامية، وانفجار الفكر القومي الذي نجح في صوغ مشروع الدولة الوطنية التعاقدية، بمكوّنات محددة مرتبطة بإقليم جيوسياسي ثابت، وجماعة متجانسة ثقافياً وحضارياً الى حد ما، ومنظومة تشريعات ضابطة لادارة الدولة، بات الولاء مرتبطاً بكيانات وطنية مستقلة. مع الاشارة هنا الى أن الايديولوجيات الكبرى كالرأسمالية والشيوعية والاشتراكية وكذلك الاديان السماوية: الاسلام والمسيحية بدرجة أساسية بقيت مصادر جاذبة، وكذلك الحال بالنسبة للمذاهب المشتقة من تلك الاديان. وهنا بدأ

فشل مشروع الدولة الوطنية أفضى الى ارتباط الولاء بالقبيلة والمنطقة والمذهب حيث غياب كيان وطني جامع

التشابك في الولاء بين الكيانات الوطنية والايديولوجيات، والذي أنتج معه في فضائنا العربي والاسلامي سؤال الهوية والانتماء وتالياً الولاء.

ولم تكن تطرح مسألة الولاء قبل نشوء الدول القومية، على أساس أن ولاء الافراد والجماعات ارتبط بصورة وثيقة بكيانات مفتوحة جغرافياً وبشرياً، وعلى أساس رسوخ قيم عليا: الدين/الامة التي كانت تحقق فعلها في الحروب والتكافل الاجتماعي، أي بمعنى آخر نشأت في مقابل التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية، وتندرج في سياق العملية الوعظية والايمانية للأفراد، أي أن تلك الوظائف ارتبطت بكيانية الأمة بوصفها الاطار النهائي

متى يكون الولاء للدولة وليس للسلطة؟

والمقدّس. يضاف الى ذلك، غياب الحاجة الى اختبار ولاء الافراد والجماعات لانعدام مبرره، لأن الولاء كان منصرفاً الى غير جهته التي هي عليه الآن.

وبفعل الاخفاق الشديد في مشروع الدولة الوطنية في المشرق العربي والاسلامي، كان الولاء يرتد الى التشكيلات التقليدية كالقبيلة والمنطقة والمذهب، والسبب في ذلك ببساطة هو غياب كيان وطني جامع. والدليل على ذلك، أن الولاء ظل يثار في سياق علاقة الحاكم بالمحكوم، وليس في علاقة الشعب بالوطن.

لم تختبر حتى الآن مكوّنات الكيانات الجيوسياسية القائمة في مشرقنا العربي والاسلامي، فهناك خلط بائس بين السلطة والدولة والوطن. فهذه الاطارات تتداخل فيما بينها بعمد أو بجهل، وأن ثمة إقحاماً لإطارٍ على حساب إطار آخر، فحين يتحدث البعض عن ولاء للوطن يقصد من وراء ذلك الولاء للسلطة، بما ينطوي على تسويغ لتوجيه تهمة ضعف الروح الوطنية أو العمالة للخارج، بالرغم من أن الولاء للسلطة قد يبطن خيانة للوطن ذاته، خصوصاً حين تكون السلطة عميلة للخارج أو مسلوبة أو منتقصة الشرعية أو تعمل لخدمة مصالح خاصة فئوية.

إذن متى وكيف برزت إشكالية الولاء، والأهم من ذلك كله هو من هي الجهة المقصودة بالولاء؟

حين نقترب من الاجابة عن سؤال الولاء، نواجه ثلاث مستويات معنية بصورة مباشرة بالسؤال المطروح: السلطة السياسية.. الدولة.. الوطن/الأمة. فالسلطة باعتبارها مكوّناً من

مكونات الدولة، بل هي الجهاز الاداري للدولة وهي المفرز الطبيعي لتوافق الافراد والجماعات في تلك الدولة، أي بمعنى آخر هي تمظهر لحاصل التعاقد الجماعي، الذي ينتج السلطة، المعبّرة في جوهرها عن إرادة المجتمع، والدولة باعتبارها عاكساً لطبيعة المجتمع وخصوصياته، والوطن بوصفه مرآة لهويته.. وهذه الاطارات الثلاث تمثل سلطة تراتبية موضوعية تتصل بصورة وثيقة بالمخزون الثقافي والحضاري للمجتمع، هذا على المستوى النظري.

على المستوى العملي نلحظ بأن الوطن منبوذ في العقيدتين الدينية والسياسية السعودية ـ الوهابية، وهناك إتفاق شفهي بين رجال الدين وأهل الحكم في السعودية على نبذ مفهوم الوطن، كونه ينطوي، بدرجة أساسية، على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات. في العقيدة الدينية السلفية، يأخذ الوطن معنى لادينياً، حيث تميل المدرسة السلفية الى تحديد إطار ديني للولاء، وقد سئل المفتي السابق الشيخ عبد العزيز بن باز عن الولاء للوطن فأجاب: الواجب الولاء لله ولرسوله بمعنى أن يوالي العبد في الله ويعادي في الله وقد يكون وطنه ليس بإسلامي فكيف يوالي وطنه، أما إن كان وطنه إسلاميا فعليه أن يحب له الخير ويسعى إليه، لكن الولاء لله.. أ.هـ

في العقيدة السياسية السعودية، فإن الوطن يتكافىء مع السلطة التي أنتجته على مقاسها، ولأن الوطن في عقيدة أهل الحكم هو امتياز خاص بآل سعود، فذلك يستبطن رفضاً ضمنياً لمفهوم الوطن الشائع في الدساتير السياسية العالمية. في حقيقة الأمر، تمثل السلطة الحاكمة الطرف الأشد عداوة ونبذاً للوطن، وإن استمراريتها وتماسكها لا تقوم الا على أساس إحباط فرص ولادة الوطن، الذي يشكل ملاذاً جماعياً، تصان فيه الحريات وتكفل فيه الحقوق المشتركة والواجبات المتبادلة. ومن هنا ندرك بأن الولاء المراد تحصيله هو ولاء لسلطة وليس لوطن، بما يفضي الى استتباع واخضاع وليس الى مساواة ومشاركة.

الحياة السياسية، كما يقول ادغار موران، كالحياة العشقية تأخذ معناها في لحظات الشراكة والانصهار والفرح في زمن ومكان محددين، إذ لا معنى لتلك الحياة حين تكون قائمة على الاستبعاد والعزل والاضطهاد، ولا معنى حينها للولاء الذي يجبر الفئات المضطهدة على ولاء الذي يحتكرون الحياة السياسية وينعمون وحدهم بالفرح.

السلطة.. الدولة.. الوطن/الامة

إذا أردنا وعي اشكالية الولاء بصورة دقيقة، يجب علينا أن نستوعب العملية العكسية التي شهدها بناء مشروع الوطن الافتراضي. فبينما تقتضي السيرورة الموضوعية أن تتولى الامة تشييد الدولة وتضطلع الاخيرة بانتاج السلطة، فإن ما جرى في هذا البلد هو أن السلطة أنتجت دولة وفق مكوّنات السلطة وأرادت بنفس المكونات أن تنتج أمة ووطناً.

لقد أفضت هذه العملية العكسية الى اختزال الوطن والدولة في السلطة، فصارت الاخيرة تجسيداً نهائياً ومطلقاً لمفهومي الدولة والامة، ومن هنا برزت أشكالية الولاء، أي ولاء الافراد والجماعات المنضوية داخل حريم الدولة. ومن هنا أيضاً يمكننا إدراك التشويه الخلقي والاخلاقي الذي أصاب الدولة والوطن، لأننا بتنا أمام مخلوقين يفقدان خصائصهما التكوينية ويستعيران خصائص لا تنتمي الى جنسهما، فصار الحديث عن سلطة بحجم دولة ووطن، ولكنها سلطة نمت خارج رحم المجتمع المنتج لدولته وخارج رحم الأمة المنتجة لوطنها.

حين يتحدث البعض عن الولاء للأوطان،

الولاء المراد تحصيله من الشعب هو ولاء لسلطة وليس لوطن، بما يفضي الى استتباع واخضاع وليس الى مساواة ومشاركة

فهم يضعون السلطة في مقام الوطن، وبالتالي يصبح الولاء للسلطة الحاكمة مكافئاً للولاء للوطن والدولة بل والتراب، وهنا تقبع الاشكالية العميقة وبالغة الخطورة في تتويج السلطة بما يؤول الى مسخ هوية الدولة والوطن ومصادرة وظائفهما.

إن ما يجعل الولاء قضية جدلية هو إلحاح أهل السلطة على اختزال الدولة والوطن في السلطة، بحيث تحوّل الولاء لها بل للطبقة القابضة على مفاصلها شرطاً نهائياً ووحيداً للولاء للدولة والوطن. فلو أن فرداً عارض السلطة ولكن حبّه لوطنه وتراب بلده لا حدود له، فإنه يصبح وفق مقاييس أهل السلطة عديم الولاء، فبوصلة الولاء لا بد أن تتجه الى الطبقة الحاكمة والا أصبحت خائنة.

في دولة كالسعودية تصبح الثقافة الوطنية بل وفكر الدولة مكبوساً في خطاب السلطة، فليس هناك حدود فاصلة بين السلطة والدولة والوطن، فكلها تصبح في وعي كثيرين بما فيها أهل السلطة ذاتها مترادفات لغوية لمعنى موحد، فيصبح الحاكم دولة ووطناً وأن الولاء للأوطان لا قيمة له مالم يكن متيماً بالولاء له وحده لا شريك له.

في السؤال عن الولاء تكمن أزمة عميقة ترتبط بإخفاق السلطة في بناء مشروع الدولة المعبّر عن وطن لم تحن لحظة ولادته بعد. يجري الحديث عن الولاء في وقت فشلت فيه السلطة عن تحقيق درجة مقبولة من الاندماج الوطني، وفي وقت وجدت فئات اجتماعية عديدة نفسها على هامش الحياة السياسية وخارج المجال الحيوي للدولة والوطن.

وإن ثمة سؤال ملغوم يدور حول الولاء للوطن، ويهدف الى احتكار الوطن من قبل الطبقة الحاكمة، وتحويل الوطن الى حقل امتياز لفئة محدودة، فيما ليس هناك وطن في الاقليم الذي يخضع تحت سلطة آل سعود، كما ليس هناك دولة مكتملة النمو، بل هناك في واقع الأمر، سلطة في شكل دولة. ولذلك، فإن السلطة تصبح واجهة ضخمة لوطن ودولة، وهما كيانان هلاميان لا تجسيد قانوني ولا اطار دستوري يحيطهما، والأخطر لا ثقافة كافية حولهما.

ينغمس كثيرون في عملية استدراج خادعة في البحث عن إجابة لسؤال الولاء دون تحديد المدخل الصحيح له وللمجال المعرفي الذي ينتمي اليه هذا السؤال. يعثر هؤلاء غالباً على إجابات من سنخ السؤال، حيث يغيب الوطن كإطار قيمي وقانوني وجغرافي يحضن طيفاً متنوعاً من الفئات الاجتماعية، والمدارس الفكرية المتنوعة، والقوى السياسية المتعددة، وتحضر مكانه السلطة لتلبس رداءه، وتختبىء في جوفه، وتسكن فيه بعد أن تسلبه كل مقوماته وخصائصه المستقلة، فتصبح السلطة هي الدولة وهي الوطن وعلى أساسها تختبر الولاءات للدولة وللوطن معاً. فعملية القرصنة التي تقوم بها السلطة تصادر حق التعبير عن الانتماء وتصادر مشروع بناء الدولة الوطنية، وفي حقيقة الأمر أن السلطة تمارس عملية إجهاض مخزية لأية جنين وطني ، كما تمارس السلطة عملية اغتصاب لأية مشروع يهدف الى إعادة تشكيل الكيان الجيوسياسي ليكون متطابقاً مع مواصفات الوطن المنتج لدولة

وليس العكس.

لمن الولاء؟ سؤال يبطن استنكاراً ولا يصلح البته مدخلاً لاجابة صحيحة في ظل تشوية لمخلوق الوطن، لأن هناك نيّة مبيتة لتوجيه تهمة الانتماء المزدوج أو العمالة للخارج، لأننا نجنح الى إدراج الولاء في سياق سلطة تفئت على كيانية معدومة أو مشوّهة للدولة والوطن، ولأن الولاء لا يجسّد معناه الحقيقي الا حين يرتبط بوطن، فإن السلطة تفبرك مرجعية تعرض فيها ذاتها على أنها دولة ووطن عبر درجة التغلغل والاكتساح الواسع لمجال المجتمع عبر شبكة من المؤسسات والرجال والنشاطات التي تغطي مساحة الدولة كافة بحيث لا يكون هناك فرد أو جماعة خارج نطاق هيمنة تلك الشبكة.

يتمحور رجال السلطة وحلفاؤها حول كل ماهو فرعي، أي غير وطني، سواء كان منطقة، أو قبيلة، أو مذهباً، ولا يعد ذلك، بحسب هذا الفريق الحاكم، نكوصاً عن الولاء الوطني الجامع، بالرغم من أن هذه السلطة هي المسؤول الأول عن تعميق الولاءات الخاصة والفرعية لدى بقية مكوّنات المجتمع، كما هي مسؤولة عن فشل مشروع الوطن، ولذلك فحين يطرح سؤال ولاء جماعة للوطن يترجرج سياق الاجابة عنه، والسبب في ذلك أنه بدلاً من أن يلمس أزمة الكيان نفسه، والتي تتطلب تعريفه ابتداءً من أجل تحديد سبل التعاطي معه، يتقرر في المقابل تكريس تلك الأزمة بنحل السلطة حلة الدولة والوطن.

متى تمظهر الأزمة ذاتها؟، حين يطرح سؤال جوهري آخر حول هوية الجماعات، أو بالاحرى هوية الكيان الجيوسياسي القائم، فهل هناك هوية وطنية لما يسمى بالدولة السعودية؟ بالطبع كلا، بدليل أن لا أحد يشعر بها، ولا يتقن أحد لغتها، فضلاً عن أن يمتلك المجتمع ثقافة حولها، دع عنك وجود عناصر مشتركة تعبّر عنها كالروح العامة، والرؤية المشتركة، والمصالح العليا التي تجمع بين أفراد يفترض أنهم يحملون هوية وطنية موحدة. والحال، أن ليس هناك هوية وطنية مهما بلغت قدرة الافتعال الدعائي، فمن يعيش داخل حدود الدولة هم أشتات لا هوية وطنية جامعة لهم، وأن تماسكهم يعود الى عوامل أخرى مرتبطة بمكونات خاصة لكل جماعة فرعية سواء على قاعدة مناطقية أو اجتماعية أو مذهبية. ولعل أول اختبار عملي يمكن على أساسه فحص هوية الوطن الجامع هو ارتباط مصير الدولة بمصير السلطة الحاكمة فيها، فلو سقطت الاخيرة ستعود الدولة الى مكوّناتها الاولى، وحينئذ يمكن اكتشاف أن الولاء شرط ضروري لبقاء الوطن ومن ثم الدولة وتالياً السلطة، فالولاء من لوازم الوطن بوصفه اختياراً حراً ووجدانياً لا يمكن انتزاعه بالقوة. أما الحديث عن ولاء لسلطة تتستر برداء الوطن، فإن بذرة الولاء لا تنمو بالغواية، ولا في بيئة فاسدة، ولا يمكن تهجين الولاء عبر تشوية الوطن بسلطة ليست نابعة من إرادة حرة.

صحيح أن مصير الدولة مرهون بالولاء لها، ولكنها الدولة التي خلقت في تربة وطن يملك أهله إرادة تكوينها لا أن تفرض عليهم قسراً، وتصادر حريتهم، وتستبعد من تشاء وتقرّب من تشاء ثم تسأل بعد ذلك عن ضعف أو غياب ولاء قطاع من الشعب، فكيف يراد من هذا القطاع أن يوالي من قمعه واستبعده وحرمه من أبسط حقوقه وحرياته، وفوق ذلك فرض عليه صيغة مشوّهة لوطن ودولة تحمل صفات مناقضة لهما. إن حساب الولاء الوطني يصبح صحيحاً حين يكون مؤسساً على وجود وحدة وطنية جامعة تستوعب الجميع وتكفل لهم حقوقاً مشتركة وواجبات متبادلة..في غير هذه الحال، فإن رد الفعل الطبيعي، كما هو الأمر عليه في ديارنا، هو وقوع قطيعة بين

يتحدث البعض عن الولاء للأوطان، فيضعون السلطة في مقام الوطن، وبالتالي يصبح الولاء للسلطة الحاكمة مكافئاً للولاء للوطن

الدولة وجزء كبير من رعاياها، وتفجّر الانتماءات الخاصة، وتمحورات فرعية ثقافية واجتماعية وسياسية.

تجدر الاشارة الى أن أحد أخطر تفسيرات الولاء هو من يحسبه استلاباً واستتباعاً دون وضعه في سياقه الأشمل، تماماً كما هو متطلب التنازل في العقد الاجتماعي الكفيل بتأسيس الدولة. يصبح الولاء للوطن انتقاصاً من حرية الفرد واستلاباً له وتنازلاً لجزء هام من سيادته حين يكون الولاء مطلوباً لذاته. والصحيح أن الولاء مسؤولية وثمن مطلوب من الافراد الذي جنوا حقوقاً متكافئة مع غيرهم فقبلوا بملء

بن باز: الولاء لله دون الوطن

إرادتهم أن يوالوا وطناً بكل متوالياته، فإذا ما تشكّلت سلطة منتخبة منهم يصبح الولاء لها امتثالاً للولاء للوطن، لأنها سلطة نابعة منهم، وتعبيراً عن إراداتهم، تماماً كما أن شرط التنازل في العقد الاجتماعي يقتضي تنازلاً من الجميع من أجل بناء دولة تعاقدية تنتج حكومة تمثيلية.

يصبح الأمر معكوساً حين تنتهك سيادة الوطن، وحين لا يكون الوطن إطاراً للجميع، وحين لا تمثّل الحكومة إرادة الجميع، فيصبح الحديث حينئذ عن ولاء لجماعة أو منطقة أو طائفة، أو لسلطة حاكمة غير وطنية، حيث تغدو متكافئة مع الكيانات الفرعية، التي تمثّل مضادات للمكوّن الوطني اذا ما تحوّلت الى كيانات نهائية.

لا يمكن الحديث عن ولاء لأوطان في ظل عقم مشروع الاندماج الوطني، وليس بولاء ذلك المرتبط بالسلطة، لأنها تحيله الى مجرد مصلحة مؤقتة، والولاء الحقيقي هو لوطن يتقاسم فيه جميع أفراده لقمة الخبز، وعناء البناء، ومشقة الدفاع عنه، وحق العيش المشترك، وتقاسم الثروة والسلطة فيه.

إن الانتماءات الدينية والمذهبية ليست متناقضة مع الانتماء للأوطان، ولا تحمل خطراً على سيادة الوطن وخصوصياته، بل على العكس فإن تلك الانتماءات قابلة للتثمير في بناء أوطان صلبة وراسخة الجذور، وأن الخطأ يكمن في توظيف السلطة لانتمائها المذهبي والمناطقي في تأسيس وطن وهمي ليس صالحاً للاعتناق من جميع السكان ولا يسمح بالدخول اليه الا لمن يعتنق مذهب السلطة.

السعودية غير مهيأة لتبني أيّ مشروع وحدوي

أستعير هنا عنوان مقالة الأستاذ فهمي هويدي حول ما تلفظ به البابا بشأن الإسلام: (إطفاء الحرائق واجب.. ولكن عدم إشعالها أوجب). أستعير هذا العنوان، لأقدّمه نصيحة الى الحكومة السعودية، مع أنها لا تحبّ النصح على صفحات الجرائد، ولا عبر وسائل الإعلام، ولا في خطب الجمعة أو غيرها من الوسائل، اللهم إلا أن تكون النصيحة على انفراد وشخصية، وهذا غير متأتّى، وغير عملي في الأصل!

لقد ظهر من بيانات مجلس الوزراء السعودي، ومن تصريحات بعض المسؤولين السعوديين، كان آخرهم الأمير نايف وزير الداخلية، أن هناك حرصاً (مصطنعاً) في الخطاب الرسمي السعودي فيما يتعلق بالحروب الطائفية بين أتباع المذاهب الإسلامية، والتحذير منها ومن امتداداتها القادمة من العراق وغيره (الباكستان مثلاً).

هذا الحرص المفتعل، قد يكون إشارة تخوّف جدّي بالنسبة لـ(بعض) المسؤولين السعوديين، وهو نابع من احتمالية وصول النار الطائفية الى البيت السعودي نفسه، بشكل يجعل الحكومة غير قادرة على ضبط الإنفلات وردود الفعل، وما يترتّب عليه من تداعيات سياسية محلية، ومن (استدعاء) للمعونة الخارجية، التي قد تفتح الباب مجدداً للنقاش حول مسألة (تقسيم السعودية) على أُسس طائفية ومناطقية.

لكن الحرص السعودي، والذي لم يثبت حتى الآن صدقيته، وقد يثبت في الفترة القادمة عبر خطوات فعلية وعمليّة، كان غائباً حين كانت النار الطائفية تضرب في الأماكن البعيدة: الباكستان بشكل خاص، وقد كان وراءها دائماً مخزون من الفكر السعودي الوهابي المتطرف، وجماعات مدعومة من قبل السعوديين تقوم بأعمال عنف طائفي تحت مسميات مختلفة. ولقد كان المال السعودي، والنفس الطائفي شديد الحدّة الذي توفره الأدبيات الوهابية الزاد الذي تقتات عليه الجماعات السلفية في معظم بلدان العالم، وقد أشار أكثر من داعية إسلامي الى أن (جماعات السعودية) تشعل الفتن في كل منطقة تصل اليها في صفوف السنّة فضلاً عن الشيعة، مثلما لاحظ ذلك الدكتور محمد سعيد البوطي.

صحيح أن السعودية لم تخترع الخلافات المذهبية من أساسها، ولكن الأكثر صحة وصدقاً، أنها هي من ينبش الركام، ويمزّق الأمة، ويوزّع الكتب الصفراء والفتاوى المتهورة التي تقول بقتل المختلف، وهي التي تؤسس الجماعات المتطرفة وتدعمها بالمال ولاتزال. وما نشهده من صراع في الباكستان على سبيل المثال، وبشكل درامي ومتكرر طيلة العقدين الماضيين على الأقل، يدرك أن النفوذ الديني الوهابي السعودي، والمال السعودي، والجماعات المقربة من الفكر الديني والمؤسسة الدينية السعودية، أنها كلّها تشير الى أن السعودية زرعت فتناً طائفية في داخل المملكة وخارجها، وتحتاج الى وقت طويل لكي يتم السيطرة على مفاعيل تفجرها.

وأوجب واجبات الحكومة السعودية ـ إن كانت صادقة فعلاً ـ فيما تدعية بشأن الحروب المذهبية، فإن عليها أن تضبط ثقافة التكفير للآخرين، وجواز قتلهم، وأن تضبط العناصر المنفلتة التي قد تشعل بداية حرب أهلية محلية في السعودية، مثلما أشعلت نفس الحرب في العراق المجاور. على الحكومة السعودية أن تنفتح على كل الأفكار والتوجهات المخالفة لتوجهها العقدي، وأن تنقي تراث الوهابية النافر بكل القيح الطائفي، وكذا المناهج الدينية. ويفترض أن تمارس الحكومة دوراً معتدلاً تجاه كل الشرائح المذهبية في المملكة شرقاً وغرباً وجنوباً، وأن تشركها في ماكنة السلطة وأجهزتها، فهذا هو السبيل الصحيح للدمج الوطني الذي يستطيع وحده أن يقف أمام أية مشاريع طائفية محلية أو خارجية.

واذا كانت الحكومة السعودية صادقة في مسعاها، فعليها أن تساهم في إخماد الحرائق التي أشعلتها لا أن تضيف عليها كما هو الحال في العراق والباكستان، وحديثاً ـ والى حد ما ـ لبنان، وقبل ذلك أن تتوقف عن إشعال تلك الحرائق في الأساس.

حينها يمكن أن نصدقها، وهي حتى الآن لا مشروع لديها في هذا الإتجاه أصلاً، ولا يبدو أن السعودية في الأساس مهيئة لتزعم (مشروع وحدوي) يدفع غائلة العنف والشرّ عن المملكة قبل غيرها.

الحرب الطائفية في العراق.. هل هي منتج سعودي؟

(١)
المشاركة السياسية
وقف ذري على آل سعود

اعتبرت أستاذة علم الاجتماع السعودية الدكتورة مضاوي الرشيد أن المأزق السعودي في الإصلاح له حالة خاصة عما هو عليه في الدول العربية الأخرى لأن الإنسان في السعودية يمنع منعاً باتاً من المشاركة السياسية بأي أسلوب سواء أكان سلمياً أم من خلال القنوات الموجودة كما أنه لا توجد في السعودية أي مؤسسات مستقلة عن النظام يستطيع الإنسان من خلالها أن يبدي رأيه.

مضاوي الرشيد

وأضافت الرشيد، في مقابلة تلفزيونية، أنه يوجد في السعودية تبنّ لتفسيرات دينية تعتبر المشاركة السياسية أو إعطاء الرأي في الشأن العام ليس من خصوصية الأمة بل من خصوصية الحاكم وأن ما يسمى بالدعوة الوهابية التي تتبناها السلطة السياسية تفرض على الإنسان أن يستقيل من أي مسؤولية في الشأن العام، معتبرة ذلك نوعا من التضليل.

وأشارت الرشيد إلى أنه إذا لم يكن المواطن في السعودية في إطار النظام أو لم يشأ التأطر في إطار النظام فلا يوجد له أي حيز في بلد مثل السعودية التي لا يوجد فيها أي قناة تسمح للإنسان أن يشارك أي تكتل الرأي بسبب انعدام مظاهر المجتمع المدني.

(٢)
مظاهرات في نجران
ضد جور السلطة

انطلقت في السادس من سبتمبر تظاهرة شعبية في منطقة نجران جنوب السعودية احتجاجاً على قمع السلطات بحسب أحد المتظاهرين.

اللحيان: الإسماعيليون كفار

وقال أحد المشاركين في التظاهرة بأن اعتصاماً جرى في جوار الدوار شرق مطار نجران (احتجاجا على وصفنا بالكفار ومصادرة اراضينا وإيداع الناس في السجن لسنوات دون صدور احكام كل ذلك لأننا من اتباع المذهب الاسماعيلي)، وقال إن عشرات من رجال الامن طوقوا المنطقة قرب مطار نجران.

وكان وجهاء الطائفة الاسماعيلية في نجران قد عبّروا في عرائض عدة رفعوها الى الملك عن احتجاجهم على سياسة التمييز والتهميش بدعوى أنهم مارقون عن الاسلام. وتمثل الطائفة الاسماعيلية أغلبية في مدينة نجران الواقعة في جنوب غرب السعودية ويبلغ عدد سكانها نحو مليون نسمة.

وكانت السلطات الأمنية السعودية قامت باعتقال ما يقرب من ٨٠ شخصاً على الاقل عقب اشتباكات عنيفة وقعت في شهر مايو العام ٢٠٠٠ حين قامت رجال الأمن باقتحام دور للعبادة تابعة للطائفة الاسماعيلية خلال شهر محرم الحرام، وقامت باغلاق مسجد المنصورة وهو المسجد الرئيسي للطائفة الاسماعيلية، مما أدى الى حصول احتجاجات أدت الى مقتل إثنين من الطائفة الاسماعيلية برصاص رجال الامن التابعين لوزارة الداخلية واعتقال المئات، ولا يزال العشرات منهم وراء القضبان.

وانتقد بيان صادر عن الطائفة الاسماعلية ما أسماه بالسياسات القمعية، وذكر بان رجل دين وهابياً وقاضياً وصفا الاسماعيليين بأنهم من المارقين عن الدين. يذكر أن رئيس مجلس القضاء الاعلى الشيخ صالح اللحيدان كفّر أتباع المذهب الاسماعيلي خلال خطبة في الحرك المكي بمناسبة الاسراء والمعراج أمام الآف المسلمين.

وقال بيان صادر عن منظمي التظاهرة بأن السلطات المحلية تحاول تغيير التركيبة السكانية للمنطقة من خلال وضع اليد على أراض تابعة لمواطنين من ابناء الطائفة الاسماعلية بغرض إسكان أفراد من قبائل يمنية سنية بعد حصولهم على الجنسية السعودية.

وكان بيان صادر عن منظمي الاعتصام في الرابع من سبتمبر ذكر بان الاعتصام هو بمثابة رسالة الى الملك عبد الله لوضع حل عاجل لسياسة القمع التي يتعرض لها الاسماعيليون. وقد ذكر البيان بأن الطائفة الاسماعيلية تتعرض منذ مدة ست سنوات، أي منذ تولي الامير مشعل سعود آل سعود منصب حاكم منطقة نجران، الى عملية اضطهاد\ منظمة شملت اغلاق المساجد التابعة لطائفة الاسماعيلية، وكذلك اعتقال وتعذيب مئات الاسماعيليين، وإصدار أحكام جائرة ضدهم في قضايا غير شرعية، واعتماد سياسة توطين قبائل يمنية بهدف تغيير التركيبة السكانية في نجران، والاستيلاء على أرض زراعية وتجارية شاسعة من مالكيها المحليين لحساب حاكم المنطقة، إضافة الى حرمان الطائفة الاسماعيلية من ممارسة طقوسهم وتدريس مذهبهم في المساجد التابعة لهم وحرمانهم من المشاركة السياسية وهي مظالم يشتركون فيها مع طوائف اخرى في المملكة في الحجاز والمنطقة الشرقية.

(٣)
التعليم الديني السعودي:
الملف مازال مفتوحاً

لعنة الحادي عشر من سبتمبر مازالت تلاحق الحكومة السعودية، فقد باتت مناسبة محمّلة بنذير شؤم كلما اقترب موعد احيائها، فأصبحت موعداً لكشف الحساب العسير بالنسبة لكل ما له صلة بتلك الهجمات التي أطلقت العنان للادارة الاميركية كيما تملي إرادتها وشروطها على دول العالم بأسره.

قضية المناهج التعليمية في السعودية مازالت مطروحة باعتبارها مصدراً لتغذية التطرف الاسلامي حسب ما تقوله الادارة الاميركية. وبعد خمس سنوات على وقع هجمات الحادي عشر من سبتمبر، يرى المتخصصون في الشؤون التربوية السعودية بأن ثمة مشكلة جوهرية في المناهج وتعود الى وجود تفسيرات خاطئة للنصوص الدينية وهي المسؤولة عن تعميم ثقافة غير متسامحة مع الآخر.

يقول حمد الماجد أستاذ التربية في جامعة الامام محمد بن سعود بأن مشكلة المناهج تكمن في تفسير النصوص من قبل الذين عندهم أصلاً فكراً متطرفاً كونها تؤيد تصوراتهم، وهناك نصوص تغذي التطرف أذا أخرجت من سياقها. وقد طالب الماجد المسؤولين السعودين بإعادة النظر في المناهج (بدون حساسية وازالة ما يمكن اساءة فهمه).

من جانبه قال خالد العواد عضو مجلس الشورى السعودي المعين ووكيل وزارة التربية والتعليم سابقاً، إن هناك عوامل أخرى أكثر تأثيراً في تغذية التطرف مثل (الظلم الواقع على بعض الشعوب المسلمة) والانحياز الاميركي لاسرائيل الذي يولد شعورا بالكراهية تجاه الولايات المتحدة.

وقالت عزيزة المانع استاذة التربية في جامعة الملك سعود وخريجة إحدى الجامعات الاميركية أن (الخلل يكمن في تضمين الآراء الشخصية لواضع الكتاب في كتب العلوم الدينية). واضافت (بعد وضع الآية أو الحديث

مثلا يضيف الكاتب من عنده (حواشي) ويضمنها آراءه الشخصية التي فيها تعصب). وأضافت المانع إن هناك حاجة لتطوير التعليم برمته باضافة مواد علمية وتغيير اساليب التدريس وتعويد الطالب على الاستقلالية في الرأي.

وتابعت (اذا استطعنا أن نخلق طالباً يفكر بحرية فهو لن يتأثر كثيراً بما تتضمنه بعض الكتب من آراء شخصية (...) طلابنا الآن لا يعرفون العقل النقدي).

هل غير الحدث المناهج السعودية؟

وقالت المانع في هذا الصدد ان الكتب التي تدرس في المدارس والجامعات وضعها كتاب سلفيون يعمد بعضهم الى اضافة تفسيراتهم (للتحريض ضد اي توجه يخالف الفكر السلفي). وأضافت (لا القرآن ولا السنة يقولان أي شيء عن المذاهب بما أن الانقسامات (بين المسلمين) ظهرت في الجيل الثاني. أي شيء يذكر في الكتب عن المذاهب هو اجتهادات من قبل علماء). وعلّق الماجد على ذلك، بأنه يجب عرض معتقدات الطوائف غير السنية في الكتب بشكل (العرض الاكاديمي فقط أي كوقائع وليس بنظرة الناقد).

واوضحت هتون الفاسي المتخصصة في تاريخ المرأة القديم والناشطة في مجال حقوق المرأة أن السعوديين لم يبدأوا التحدث علنا عن (الطوائف الاخرى) غير السلفية الا قبل حوالى ثلاث سنوات بعد أن فجّر عناصر من القاعدة موجة من العنف في داخل المملكة الغنية بالنفط بينما كانت هذه الطوائف مغيبة تماماً في السابق.

(٤)
بوش يحمي أمراء على علاقة بالقاعدة

ذكرت صحيفة (ميامي هيرالد) في التاسع من سبتمبر أن الرئيس الأميركي جورج بوش لا زال يغطي معلومات عن تورط ثلاث أمراء سعوديين في تفجيرات ١١ سبتمبر، وذلك من خلال معلومات أدلى بها أبو زبيدة وهو أحد المقربين من أسامة بن لادن.

أشار الصحافي Posner Gerald إلى حديث الرئيس جورج بوش في خطابه الأخير عن المعلومات التي انتزعها المحققون من أحد القادة المقرّبين من أسامة بن لادن ويدعى أبو زبيدة، والتي ساعدت جزئيا في منع هجمة إرهابية للقاعدة لم تكن معروفة سابقاً، مضيفا أن بوش لم يكشف في خطابه عن الحقائق التي ذكرها في كتابه لماذا نامت أميركا: الفشل في منع ١١ سبتمبر والتي تتناول تحديد أبو زبيدة لأسماء ثلاثة أمراء سعوديين، كان إثنان منهم على علم مسبق بهجمات ١١ سبتمبر، بالإضافة إلى مسؤول عسكري باكستاني، وذلك لعلاقتهم بالقاعدة.

وأوضح Posner، في مقال بعنوان (لماذا نحمي الأسرة المالكة السعودية والجيش الباكستاني؟ جذور ١١ سبتمبر)، أن الأشخاص الأربعة المذكورين ماتوا جميعا، مبينا أن الأمير أحمد بن سلمان بن عبدالعزيز، إبن أخ الملك، مات من جراء أزمة قلبية أو جلطة دموية، بينما لقى الأمير سلطان بن فيصل بن تركي آل سعود مصرعه في اليوم التالي في حادث سيارة، ومات الأمير فهد بن تركي بن سعود الكبير من (الظمأ)، في حين مات قائد القوات الجوية الباكستانية Mushaf Ali Mir مع زوجته و١٥ من كبار مساعديه في انفجار طائرة في شباط/فبراير ٢٠٠٣م.

وتساءل Posner لماذا يستمر بوش وCIA في حماية الأسرة المالكة السعودية والجيش الباكستاني من تداعيات اعترافات أبو زبيدة؟، مضيفا (هذا يعود بالطبع لأن إدارة بوش تحتاج بشدة للمساعدة السعودية الباكستانية، ليس فقط لمنع أفغانستان من الخروج عن السيطرة تماما، ولكن أيضا كمراكز قوى مضادة للقوة المتنامية لإيران).

وأكد Posner أنه لا يجب السماح للرئيس بوش بالكشف عن أجزاء من (اعترافات) أبو زبيدة لدعم تقنيات CIA للاستجواب دون الحديث عن تسمية أبو زبيدة للأمراء السعوديين والمسؤولين العسكريين الباكستانيين، مشيرا إلى أن ضحايا ١١ سبتمبر يستحقون معرفة الحقيقة كاملة مع اقتراب الذكرى السنوية الخامسة للهجوم.

(٥)
بندر بن سلطان.. رجل التناقضات

يصف كاتب أميركي الأمير السعودي بندر بن سلطان بأنه رجل التناقضات وإبن الخادمة غير الشرعي من الأمير سلطان بن عبد العزيز الذي لمع نجمه على المستوى الديبلوماسي وأنجز أكبر صفقات التسلح.

ففي كتاب يصدر عن دار (هاربر كولينز) قريباً في أميركا كتاب بعنوان (الأمير: القصة السرية لأكثر الملكيين تعقيداً في العالم: الأمير بندر بن سلطان) لمؤلفه William Simpson، وهو سيرة ذاتية للأمير بندر، يكشف الكاتب لأول مرة الستار عن حياة مذهلة وغير عادية عاشها رجل التناقضات سواء داخل القصر الملكي في الرياض أو في التزلج على الجليد بجبال مدينة أسبين بولاية كولورادو أو في ممارسة لعبة السياسة مع زعماء العالم.

بندر بن سلطان

ويصف الكتاب الأمير بندر بأنه ابن غير شرعي للأمير سلطان بن عبدالعزيز من إحدى الخادمات، لكنه تجاوز بداياته غير المعترف بها ليرتقي في مناصب القوات الجوية الملكية السعودية ويصبح أحد ألمع نجوم الديبلوماسية في السعودية بعد أن عمل مع الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر في تأمين صفقة بيع طائرات F15 للمملكة والدور المؤثر الذي لعبه خلف الكواليس للمساعدة في الحصول على موافقة الكونغرس على معاهدة قناة بنما الأمر الذي أهّله ليعمل سفيراً للمملكة في واشنطن من عام ١٩٨٣م وحتى ٢٠٠٥م.

ويذكر الكتاب أن بندر بوصفه سفيراً للسعودية عمل مع الرئيس السابق رونالد ريغان ومدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية Bill Casey لكسب الحرب الباردة بمساعدة البترودولارات السعودية، كما لعب دوراً حيوياً في بعض أهم الأحداث العالمية مثل فضيحة بيع الأسلحة الأميركية لإيران مقابل الإفراج عن رهائن أميركيين محتجزين في لبنان عام ١٩٨٥م وإقناع الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف بسحب جيشه من أفغانستان والمشاركة في المفاوضات من أجل إنهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية.

ويصف الكتاب بندر بأنه باحث عن الملذات ورجل فاحش الثراء لكنه مع ذلك رجل مخلص لأسرته وخبير في المراوغة والتضليل، لكنه متحدث مباشر حاز على ثقة العالم باعتباره رجل سلام مع أنه أكبر تاجر سلاح في العالم، ليبرز خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي كأحد أكبر القوى المحركة للسياسة الخارجية الأميركية.

نكبة أخرى للسياسة الخارجية السعودية

الحصاد المرّ في لبنان

لا يبدو أن الحكومة السعودية فرحة بنتائج العدوان الاسرائيلي على لبنان الذي دام ثلاثة وثلاثين يوماً (١٢ يونيو - ١٤ يوليو)، فقد جاء رهانها خاسراً كما الولايات المتحدة وقوى الرابع عشر من آذار. فالصدمة التي تعرّضت لها السعودية في هذه الحرب كانت باهظة بصمود المقاومة اللبنانية التي بهرت العدو قبل الصديق، حين حطّمت أسطورة الجيش الذي لا يقهر واستطاعت أن تلحق به خسائر مازالت القيادة السياسية والعسكرية الاسرائيلية تحصيها وتتجرع مرارتها. الرهان على تحطيم المقاومة وتفكيك حزب الله هو ما دفع ٤بالحكومة السعودية الى الانجراف مع الموقف الاميركي - الاسرائيلي، فقد منحت الادارة الاميركية القيادة الاسرائيلية فرصة تلو أخرى لتحقيق أهدافها في اجتثاث حزب الله خلال ثلاثة أيام، محثوثة بوهم التفوق الميداني ومعوّلة على مقولات سابقة أنتجتها الحروب السابقة بين العرب والدولة العبرية، من قبيل أن اسرائيل قادرة على احتلال لبنان بفرقة موسيقية، وأن اجتياح لبنان ليس أكثر من نزهة.

مضى الاسبوع الأول، وبرغم الدمار الهائل الذي أحدثه الطيران الاسرائيلي في البنية التحتية والمدنية في لبنان، ولم تظهر أية مؤشرات على انكسار المقاومة اللبنانية بل كانت صليات الصواريخ تنهمر على شمال فلسطين والمستوطنات الاسرائيلية، وطلبت القيادة السياسية والعسكرية في الدولة العبرية إسبوعاً إضافياً وبقي الوضع الميداني ثابتاً فيما بدأ التحالف الدولي الاميركي - الاوروبي يشهد تصدعاً عكس نفسه على الوضع العربي وبالتحديد على الدول الثلاث السعودية - مصر - الاردن التي اصطفت بمواقفها المعلنة خلف العداون الاميركي - الاسرائيلي على لبنان.

ومع بداية الاسبوع الثالث، بدأت ملامح سقوط الرهان الدولي تلوح في الأفق، حيث تعالت الاصوات بوقف الحرب، إثر انسداد الطريق في وجه القيادة الاسرائيلية التي لجأت الى حليفها الاميركي للتحرك الدبلوماسي العاجل من أجل ترتيب مخرج لائق لها من هذه الحرب الخاسرة قبل أن تلحق الهزيمة العسكرية الماحقة بجيشها وبالدولة العبرية.

دخلت السعودية كطرف في العملية السياسية ولكنها لم تحقق أي إنجاز دبلوماسي فقد عادت أدراجها خائبة من روما وبروكسل، وفي حقيقة الأمر ان حليفها الاميركي لم يمنحها تقديراً سياسياً تعوّض به عن موقفها المخزي حين حمّلت الضحية مسؤولية العدوان، فخسرت عربياً واسلامياً ودولياً.

حاولت أن تعوّض الخسارة بخسارة أخرى حين أصرّت على موقفها حتى بعد وقف الاعمال العدائية في الرابع عشر من يوليو، وراحت تتحدث عن (حكمة) موقفها المخزي في اليوم الأول للعدوان الاسرائيلي على لبنان، رافضة نتائج الحرب بانتصار المقاومة، في الوقت الذي اعترف العدو نفسه بالهزيمة، وهو ما جاء على لسان شاؤول موفاز (يجب أن نقول الحقيقة: لقد هُزمنا) وما ذكرته صحيفة هآرتس (لم تكن صفعة لنا بل ضربة قاضية).

السعودية، كما قوى الرابع عشر من آذار في لبنان، بدأت تحيك قصة انتصار من نوع آخر (الانتصار الحقيقي هو انتصار الاعمار) كما جاء على لسان وزير الخارجية الامير سعود الفيصل. ومن السخرية بمكان، أن حتى الانتصار لم تنل منه حصة بحجم دعواها، فقد سبقت قطر

إنتصار الاعمار سبقت اليه دول عديدة فيما المساعدات السعودية وجدت طريقها الى مخازن مشبوهة في لبنان تعود لقوى متهمة بالفساد

والامارات وايران وسوريا واليمن والكويت في تقديم تعهدات بالمشاركة في إعادة إعمار قرى وبلدات وجسور وطرقات ومؤسسات عامة وغيرها، فيما بدت المساعدات السعودية باهتة، خصوصاً وأن تلك المساعدات وجدت طريقها الى القوى السياسية اللبنانية الحليفة لها والتي بدأت تفوح رائحة الفساد من داخلها بفعل سرقة المساعدات الخارجية وبيعها، أي أنها وضعت بيضها في سلة مشبوهة.

إن التشويه الذي لحق بصورة الحكومة السعودية لدى الغالبية العظمى في لبنان لا يقل عنه لدى الغالبية العظمى من العرب والمسلمين من طنجا الى جاكرتا والذين أعربوا بصدق ووفاء عن تضامنهم مع المقاومة اللبنانية وصمودها وفي الوقت نفسه عبّروا عن غضبهم على حكومات عربية مثل السعودية والاردن ومصر لمواقفها المخزية والمتواطئة مع العدوان الاميركي - الاسرائيلي.

وضعت الحرب العدوانية أوزارها، وسقطت قائمة الاهداف المعدّة سلفاً في تقويض المقاومة اللبنانية وأظهرت الاخيرة استعداداً فائقاً لمرحلة ما بعد الحرب، فهي الآن تدير باتقان معركة البناء والاعماء. وهناك بلا شك قضايا عالقة ربما توارت خلف دخان الحرب ولكنها لم تقفل، وهي المتعلقة بالموقف السعودي من المقاومة. أسئلة عديدة تطرح الآن حول خلفيات هذا الموقف، وما هي علاقة الحكومة السعودية بقيادة حزب الله، وماهي الاسباب التي دفعت بالحكومة الى تبني موقف يتسم بالعدائية ضد المقاومة، وهل هناك دور لقوى الرابع عشر من آذار في تخريب العلاقة بين قيادة حزب الله والحكومة السعودية، وهل الموقف الرسمي السعودي يعبّر عن إجماع داخل الطبقة الحاكمة في السعودية أم أنه يقتصر على جناح ولي العهد واخوته سلمان ونايف.

الحكومة السعودية لم تفصح حتى الآن عن موقفها، فيما تركت كتيبة من رجالها في الماكينة الدعائية الرسمية وشبه الرسمية للذهاب بعيداً في ترصين الموقف السعودي والدفاع عنه بلغة موتورة لا تخلو من ابتذال وإسفاف. في المقابل، التزمت قيادة حزب الله مستوى لائقاً في التعبير عن تحفظها على الموقف السعودي، ولم تخرج عن نطاق (العتاب الاخوي).

في المقابلة التي أجرتها جريدة (السفير) اللبنانية مع الامين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله والمنشورة في الخامس من سبتمبر طرح سؤال حول تأثيرات البيان الأول الذي أصدرته الحكومة السعودية في تعليقها على اندلاع العدوان الاسرائيلي على لبنان، حين وصف البيان عملية أسر الجنديين بـ (المغامرة غير المحسوبة)، على علاقة الحزب بالحكومة السعودية؟ أجاب نصر الله قائلاً: (بالنسبة الى ما صدر من مواقف عن السعودية في البداية وكذلك البيان الصادر عن القمة المصرية الاردنية وأجواء الاجتماع الاول لوزراء الخارجية العرب في القاهرة، بالحد الادنى واذا اردنا أن نخفف لهجتنا نقول انه كان من حقنا أن نعتب ولا يجوز أن يحزنوا او يتألموا). وفي رده على تقييم السعودية لعملية أسر الجنديين الاسرائيليين، تحدث عن كارثية أثر البيان السعودي على لبنان حيث وظّف الاسرائيلي والاميركي، حسب نصر الله، هذه المواقف (لتغطية

الحرب الاسرائيلية الاميركية على لبنان). وأشار نصر الله الى أكثر من مجرد بيانات وقال مانصه:(كان الاسرائيليون قد استندوا الى أكثر مما قيل في البيانات الرسمية العربية المعلنة عندما تحدثوا عن اتصالات تقوم بها حكومات عربية من أجل أن تبارك لهم حربهم على لبنان وتدعوهم للاستمرار فيها حتى القضاء على >حزب الله<).

وبالرغم من أن نصر الله تحفظ على الشق الثاني من الادعاء الاسرائيلي حول اتصالات رسمية عربية، الا أنه قال (من خلال قراءة المواقف الرسمية العربية المعلنة من الحرب على لبنان والمقاومة وهم أصدروها رسمياً، بالحد الادنى اقول: قصدتم ام لم تقصدوا فلقد شكل موقفكم غطاءً للعدو أو بالحد الادنى، تخلياً عن لبنان وعن المقاومة فيه التي قلتم جميعا أنكم تعتزون بها في العام الفين وقمتم بتهنئتها بانتصارها).

نصر الله الذي خفف من وطأة الآثار الكارثية للموقف السعودي، خصوصاً بعد أن أظهرت المقاومة صموداً باهراً أراد أن يفتح صفحة جديدة مع الحكومات العربية التي كانت لحزب الله علاقة من نوع ما معها مثل السعودية ومصر.

يقول نصر الله (في ما يخص الاخوة السعوديين، اذا كان هناك عتب فهو أكبر، لان العلاقة معهم كانت متطورة وحصلت لقاءات كثيرة بيني وبين السفير السعودي في بيروت الدكتور عبد العزيز خوجة وكذلك مع مسؤولين سعوديين جاؤوا الى بيروت. كما أن الملك عبد الله بن عبد العزيز قال كلاماً طيباً في أكثر من مناسبة سواء في ما يتعلق بحزب الله والمقاومة أو بالنسبة اليّ شخصيا... حتى انه قبل اسبوع من الحرب نُقل عن الملك عبد الله قوله ان السيد حسن نصر الله هو إبننا العزيز ونحن نوصي به ونراهن عليه... الخ).

في سؤال حول عدم تلبية دعوة الحكومة السعودية بزيارة المملكة قال نصر الله (نعم وجهت الدعوة اليّ لزيارة المملكة، وطالما ان الموضوع أثير في وسائل الاعلام، فسأتطرق اليه. عندما أبلغني السفير السعودي في بيروت الدعوة قلت له إنني أقبلها من الناحية السياسية والاخوية وأنا أعتز بها ولا مشكلة سياسية بتلبيتها إنما المشكلة أمنية وأنا لا أستطيع أن أسافر ولذلك لم أذهب الى الحج منذ العام ١٩٨٦ ليس لأنني لا أحب الذهاب الى الحج بل لأسباب أمنية أيضا طالما أن أمنية كل إنسان مسلم وخاصة المتدين أن يذهب الى الحج. انا محروم من هذه النعمة ومن تأدية العمرة وكل سنة كانت توجه اليّ الدعوة الى الحج كنت أعتذر لأسباب أمنية).

ويضيف نصر الله (لم يكن لدينا أي تحفظ سياسي على الدعوة لزيارة المملكة. أنا فهمت في المقابل، أن بعض المسؤولين في المملكة يعتقدون أن ما يحول دون تلبيتي للزيارة توصيات إيرانية وسورية. هذا غير صحيح نهائياً. على كل حال سوف تأتي الايام وتثبت أن أكبر حركة سياسية إستقلالية في لبنان عن أي محور أو دولة هي >حزب الله< ولكن أريد ان أصحح الاستنتاج الخطأ لدى بعض المسؤولين في المملكة وأقول لهم إنه عندما عرف الايرانيون والسوريون بوجود الدعوة بادروا الى تشجيعي على تلبيتها وقالوا إن ذلك من شأنه تطوير العلاقات أكثر مع المملكة وذلك على عكس ما يظن بعض المسؤولين السعوديين. حقيقة الامر وأكرر ذلك أن السبب أمني بحت وأنا أبلغت السفير السعودي في بيروت إنني شخصيا لا استطيع الذهاب لكن أي أخ آخر في الحزب يمثل الامين العام سواء في شورى القرار أو الوزير محمد فنيش، وقلت لهم هذه الاسماء عندكم، ومن ترغبوا باختياره ودعوته من (حزب الله) من دون أن أحرجكم أنا بالتسمية، يذهبْ كممثل عني شخصيا وعن قيادة الحزب وأنا أفوضه بما قد يناقش معه من قضايا، لكنهم لم يعطوا جوابا وهذا قبل الحرب الاخيرة. أكرر الاسباب امنية وليست سياسية ونحن مهتمون كثيراً بالعلاقة وتطويرها وتحسينها).

وعن محاولات لاعادة ترميم العلاقة بين حزب الله والحكومة السعودية، ذكر نصر الله بأن هناك أصدقاء مشتركين لبنانياً (سعوا لإعادة التواصل والاتصال وليست لدينا أية موانع في ذلك، لا بل حصلت في الآونة الاخيرة اتصالات وان شاء الله الامور تتحسن الى الامام).

أرادت السعودية ترميم سمعتها عن طريق من أدانته بعد أن حقق انتصاراً لاعتقادها بأنه وحده الكفيل بتعويض الخسارة

لا شك أن الحكومة السعودية خسرت كثيراً في هذه الحرب، وهي تدرك تماماً بأن بيانها الاول قد جلب لها نقمة وغضباً على المستوى اللبناني والعربي والاسلامي، ولذلك سعت الى تعويض تلك الخسارة من الطرف الذي أدانته، أي المقاومة اللبنانية، لاعتقادها بأن لا شيء يمكن تعويض خسارتها وترميم صورتها وسمعتها الا عبر قيادة حزب الله الذي لقي دعماً شعبياً عربياً واسلامياً واسعاً.

طلبت السعودية من قيادة حزب الله ممثلة في السيد حسن نصر الله أن ينوّه بالمساعدات السعودية للبنان بالاسم ولكن قيادة المقاومة رفضت ذلك، بسبب الموقف السلبي خلال العدوان الاسرائيلي على لبنان واعتبرت ذلك خيانة لدماء الشهداء حيث اعتبرت المقاومة البيان الفضيحة سبباً رئيسياً في تدمير لبنان، وقد اكتفى السيد حسن نصر الله بتقديم الشكر لكل الدول العربية التي أعلنت عن مساعدات دون تحديد، وهو ما أغاض الحكومة السعودية، وظهر ذلك على لسان وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل الذي اعتبر الانتصار الحقيقي هو الانتصار في الاعمار، في مزايدة واضحة على انتصار المقاومة الذي لم تهضمه القيادة السعودية، بل اطلقت العنان لوسائل اعلامها باستعمال لغة مشحونة بعبارات التشهير والسخرية من انتصار المقاومة وصمود الشعب اللبناني على طريقة قوى الرابع عشر من آذار.

لقد فتحت قيادة حزب الله الباب أمام السعودية مرة ثانية من أجل تصحيح أخطاء فادحة في سياستها الخارجية، ولكن فيما يبدو أن ثمة أطرافاً عدة تسهم في استدراج القيادة السعودية للبقاء على موقفها. ولا شك أن دور وزير الخارجية الامير سعود الفيصل الذي بات أكثر متشدداً من ذي قبل يميل الى السير في الرهان الدولي المدعوم أميركياً واسرائيلياً.

زيارة كوفي أنان الى السعودية في الخامس من سبتمبر كانت محاولة لاعادة بناء الموقع السعودي على المستوى الاقليمي بدرجة أساسية، حيث أعلن من جدة عن دور السعودية في أمن المنطقة وعملية السلام في الشرق الاوسط وفي إعادة إعمار لبنان. فقد أشاد أنان في المؤتمر الصحافي مع وزير الخارجية سعود الفيصل بدور السعودية، وقال بأن لها دوراً إقليمياً ودولياً في التأثير إيجاباً تجاه تطبيق القرار ١٧٠١ (مثلما هو نفوذها المعترف به في المساعدة على حل جميع قضايا المنطقة، بما فيها العراق وفلسطين). ولم ينس أن يذكّر أيضاً من جدة بالاتفاق الذي تم التوصل اليه بين حزب الله واسرائيل لجهة تبادل الاسرى وأنه سيعين ممثلاً سرياً عنه للقيام بهذه المهمة.

عملية ترميم صورة الحكومة السعودية شملت أيضاً المعتقلين السعوديين في غوانتنامو، الذين لم يحظوا باهتمام يذكر خلال سنوات سابقة، ولم تفق الحكومة من سباتها الا بعد أن ارتفعت أصوات عوائلهم الغاضبة على اهمال الحكومة، وبعد أن أوصل المعتقلون أصواتهم بالموت، فأفرجت السلطات الاميركية عن ثلاثة منهم جثثاً فعادوا توابيتاً الى وطنهم.

السياسة الخارجية السعودية تشهد وضعاً مربكاً للغاية، وهي تتكبد خسائر على المستوى العربي والاسلامي بل والدولي، وأن الخروج من القمقم الاقليمي لجهة الانفتاح على الواقع الدولي لم ينقذها من كوارث سياسية، وهي تكشف عن غياب استراتيجية واضحة في السياسة الخارجية.

إنطلاقاً من السعودية

إحذروا (الفتنة الطائفية الأميركية)

لم يكن مفاجئاً ذلك الجنوح الطائفي خلال وبعد العدوان الاسرائيلي على لبنان، خصوصاً بعد صدور البيان السعودي الاول الذي أُعتبر، الى جانب فتاوى دينية سلفية ومواقف رسمية عربية أخرى صدرت بدرجة أساسية من مصر والاردن، جزءاً من الغطاء الدولي للعدوان. ولم يكن مفاجئاً أيضاً تلك النبرة الطائفية التي انطلقت أول مرة من الولايات المتحدة في بداية الحرب في الثاني عشر من يوليو، حين توسّل ساسة أميركيون على رأسهم وزير الخارجية الاميركي الاسبق هنرى كيسنجر، المسؤول عن كثير من الكوارث السياسية في الشرق الاوسط، بلغة طائفية لافتة تنطوي على نزعة استخفافية بوعي الشارع العربي والاسلامي وتحريضاً لبعض الانظمة العربية على استعمال سلاح الطائفية من أجل خلط الاوراق وتشويه الغايات النبيلة التي من أجلها دافعت المقاومة اللبنانية وخلفها الغالبية العظمى من الشعوب العربية والاسلامية عن مصير لبنان والمنطقة برمتها للحيلولة دون مرور مشروع الشرق الاوسط الجديد بأهدافه التقسيمية. في ذلك اليوم بدأت الادارة الاميركية ورجالها يصبغون تصريحاتهم بلغة بلون آخر، ليحيلون من العدوان على لبنان مفتتحاً لحرب طائفية سنية شيعية، فجهر كيسنجر بدعوة الحكومات العربية (السنية!!) لتحمّل مسؤوليتها، ولا ندري أية مسؤولية يراد منها غير تشغيل الماكينة الطائفية مجدداً، والتي كنا نعتقد بأن حرب الخليج الاولى قد أكلت رصيدها بالكامل، بعد أن حقق الأطراف الضالعة في تلك الحرب أهدافها.

وفيما يبدو، فإن التصريحات التي صدرت من قيادات سياسية عربية خلال عام من الآن مثل الملك الاردن حول الهلال الشيعي، والرئيس المصري حول ولاء الشيعة لغير اوطانهم، دع عنك السعودية التي هي متورطة في الطائفية منذ عقود، تشي بدورة طائفية جديدة سيشهدها الفضاء الثقافي والاعلامي العربي. الصحف السعودية الكبرى سواء في الخارج مثل الشرق الأوسط، وفي الداخل مثل الجزيرة والوطن وغيرها أصبحت قنوات نشطة في هذه الدورة الطائفية، تعكسها مقالات لكتّاب كنا نعتقد بأنهم أقرب الى قضايا الوطن والأمة واذا بهم يصبحوا عناصر في اوركسترا طائفية بائسة الالحان، بل نصّبوا من أنفسهم مفتشي نوايا ومختبري ضمائر فصاروا يوزعون كروت الوطنية على من يشاؤون ويسحبونها عمّن يكرهون بحسب درجة القرب والبعد من مواقف السلطة.

ليس من قبيل الصدفة أن تكون القيادات السياسية التي أطلقت تصريحات طائفية ذات طابع تحريضي هي ذاتها التي تبنيت مواقف متخاذلة خلال العدوان الاسرائيلي على لبنان، بل وحرّضت على المقاومة اللبنانية حين حمّلتها مسؤولية العدوان، وليتها اكتفت بموقف بني اسرائيل (إذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون) ولكن تجاوزت ذلك الى حد أنها أوعزت وشجّعت على ضرب المقاومة اللبنانية.

وبعد أن سقط المشروع الاميركي - الاسرائيلي في حرب الثلاث وثلاثين يوماً على لبنان، وأخفقت القيادة الاسرائيلية في تحقيق أهدافها المعلنة والسرية، لجأت الاطراف

كتّاب كنا نعتقدهم أقرب الى قضايا الأمة أصبحوا عازفين في اوركسترا طائفية وصاروا مفتشي نوايا ومختبري ضمائر

الضالعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في العدوان الى إذكاء نيران الطائفية في محاولة لاستكمال المخطط نفسه عن طريق السياسة، عبر اولاً التشكيك بانتصار المقاومة اللبنانية، وثانياً وتبرير المواقف المتخاذلة، والاخطر من ذلك إحداث شرخ عميق داخل الأمة كيما لا تنعم بوحدة على مستوى الشعوب بعد أن عجزت الحكومات عن بلوغ ذلك.

وما عجز عنه العدوان الاميركي - الاسرائيلي بالقوة العسكرية يحاول تجريبه بالطائفية السياسية والمذهبية. يلفت كتاب صدر في منتصف سبتمبر الحالي بعنوان (قوة خطيرة: الشرق الأوسط والسياسة الخارجية الأميركية) كتبه نعوم تشومسكي وجيلبير أشقر الى أن (ألورقة الرابحة الوحيدة في يد واشنطن ستكون

المفكر الإسلامي محمد سليم العوا

النعرات المذهبية والعرقية بين العراقيين التي تستغلها إدارة بوش على نحو شديد الوقاحة ووفقاً لأكثر الوصفات الإمبريالية قدماً وهي 'فرق تسد'). ويلفت جيلبير أشقر الى أن (تأجيج تصاعد التوتر المذهبي في العراق هو نعمة إلهية في نظر واشنطن)، التي تقتضي مصلحتها تسعير التوتر المذهبي الى مستوى يمكن السيطرة عليها، كيما لا تخسر مصالحها النفطية في حال خرجت الحرب الاهلية في العراق عن حدود السيطرة.

يشير جيلبير الى أسلوب استخدمته سلطات الاحتلال الاميركي لصبّ الزيت على النار العراقية هو مساعدتها لأحزاب عراقية دينية مقرّبة من واشنطن ومن السعوديين لتشكيل جناح مسلح بدأ يلعب دوراً في التوتر المذهبي. وكانت مصادر مطّلعة ذكرت بأن لقاءات تمت في تركيا بين قيادات دينية عراقية مع مسؤولين سعوديين قاموا بتسليم مبالغ مالية كبيرة الى هذه القيادات المتورطة في أعمال عنفي طائفية داخل العراق.

نشير هنا الى ما ذكرته فضائية العراقية في السابع من سبتمبر أن مجلس الوزراء العراقي قرر اغلاق مكتب قناة العربية الاخبارية الفضائية في بغداد لمدة شهر اعتبارا من اليوم (السابع من سبتمبر). ولم يذكر تلفزيون العراقية أسباب الاغلاق، الا أن مصادر عراقية شبه رسمية ذكرت بأن قناة العربية التابعة لمجموعة

(ام بي سي) والتي تبث من دبي وتموّلها السلطات السعودية، تنقل أخباراً وتقارير تحرّض على الفتنة الطائفية.

إن تلك (الخلطة الطائفية) يراد تعميمها على المنطقة الحيوية في الشرق الاوسط، أي في المنطقة الواقعة بين إيران شرقاً ومصر غرباً واليمن جنوباً وحتى تركيا شمالاً، على أساس أن السلاح الطائفي وحده الكفيل بتمرير مشروع الشرق الاوسط الاميركي. فما يجري في العراق من مواجهات طائفية مسلّحة يصلح كنموذج يمكن عبره تعطيل أي مشاريع تفاهم أو تقارب بين شعوب ودول المنطقة.

في موضوع الحرب الاسرائيلية السادسة، والصمود الاسطوري للمقاومة الاسلامية في جنوب لبنان خرج المارد الطائفي من قمقمه، وأزيل الغبار عن تراث كان الجميع يعتقد بأنه أصبح شيئاً من الماضي، فإذا بعملية إعادة إنتاج واسعة للخطاب الطائفي، تستهدف تطويق التأثيرات الايجابية لانتصار المقاومة اللبنانية على شعوب المنطقة عموماً، عبر تهييج الرأي العام المحلي والعربي والاسلامي بكلام طائفي في سياق حماية المشروع السعودي، الذي يواجه خطر السقوط في عقر داره، بعد أن تكبّد خسائر فادحة نالت من مصداقيته وجدارته ونزاهته. هناك حملات منسّقة ومنظمة تديرها الصحافة المحلية ووسائل الاعلام الرسمية أو المموّلة سعودياً وكذلك كتيبة الكتّاب المسجّلين في قائمة بيت المال السعودي، وهي حملات تجعل من المقاومة اللبنانية موضوعاً للنيل من كرامة أمة بأكملها شهدت الانتصار الحقيقي، وغضبت لمواقف مهينة ومتخاذلة لحساب المشروع الاميركي ـ الاسرائيلي الذي أريد له أن يعبر على أجساد الأبرياء من أطفال ونساء وشيوخ ومن خلال تدمير كل ما يقف في طريقه حتى لو أتى على لبنان بأكمله بل والأمة باسرها.

اختارت الادارة الاميركية أن تكون السعودية قاعدة لانطلاق مشروع الطائفية مجدداً، كونها أكثر الدول تأهيلاً في إدارة المشروع ولكونها تعتنق أيديولوجية دينية ذات صبغة طائفية، فضلاً عن كونها الراعية لمذهب السلفية الوهابية الذي يضع الشيعة في خانة الاعداء العقائديين حيث تبلغ درجة الخصومة حداً يتجاوز الابعاد الاخلاقية والانسانية، وترى بأن خطر الشيعة أشد من خطر اليهود، وهو ما يمنح المؤسسة الدينية الوهابية الرسمية شهادة تقدير أميركية في حمل لواء الطائفية ولعب دور مركزي في هذا المشروع.

في خطابه بمناسبة هجمات الحادي عشر من سبتمبر تحدث بوش في الخامس من سبتمبر بخطاب ينضح طائفية حيث قال بأن التطرف السني لشبكة القاعدة والتطرف الشيعي الذي يتهم به النظام الايراني يمثلان الخطر نفسه مشيرا الى خطر تضافر التهديدات الارهابية والنووية. وقال ان الفارق بين المتطرفين السنة والشيعة الذين يشكلون 'نفس الخطورة' لاميركا، هو ان الشيعة استولوا على السلطة في ايران.

ومن اللافت في خطاب الرئيس بوش أنه حمّل حزب الله السعودي مسؤولية تفجيرات الخبر العام ١٩٩٦ والتي أدت الى مقتل ١٩ أميركياً، وقال بأن من أسماهم إرهابيي الخبر كانوا ينسقون مع مسؤولين إيرانيين. وشمل بوش في حملته الطائفية حزب الله لبنان والرئيس الايراني احمدي نجاد واعتبرهم أعداء للشعب الاميركي.

الجدير بالذكر، أن السلطات الامنية الكندية كانت قد سلّمت في نهاية التسعينيات ما يعتقد بكونه أحد عناصر حزب الله الحجاز هاني الصايغ بتهمة المشاركة والمباشرة في تفجيرات الخبر الى هيئة التحقيقات الفيدرالية الاميركية ثم قامت الاخيرة بتسليمه الى السلطات الامنية السعودية بعد أن تبين برائته، وقد كان ذلك مؤشراً على أن الرواية السعودية على تورط حزب الله في التفجيرات مهزوزة وتفتقر الى

هناك (خلطة طائفية) يتم تجريبها في العراق ويراد تعميمها على الشرق الاوسط لتمرير المشروع الاميركي ـ الاسرائيلي بدعم عربي رسمي

المعلومات الدقيقة، الأمر الذي أدى الى اطلاق سراح العديد منهم لاحقاً.

إن إعادة العمل بالرواية الأولية في موضوع تفجيرات الخبر له دلالة أخرى، كما هو شأن استعمال بوش لمصطلح (الارهاب الشيعي) ونظيره (الاسلاميين الفاشستيين)، وهي بلا شك تصب في المحفل الطائفي الذي تقيمه أطراف عدة دولية وعربية.

لم يكن من قبيل الصدفة أن تخرج هذه التصريحات في هذا الوقت بالذات متزامنة مع اقلاع الخطاب الطائفي من داخل السعودية وخارجها، يتجند اليه وفيه عدد كبير من الساسة والكتاب بل وحتى المحسوبين على التيار

الدكتور حسن حنفي

الليبرالي وبعض المناوئين للتيار السلفي.

ولم يكن أيضاً من قبيل الصدفة أن يحذر مجلس الوزراء السعودية في الرابع من سبتمبر من فتنة طائفية تؤدي الى (تفكيك أوصال الأمة وبذر الشكوك والتفرقة داخلها)، داعيا القيادات الدينية والسياسية الى (أن تكرس جهدها نحو توحيد الكلمة والتعايش بين المذاهب وتدعيم الوحدة الوطنية). وكمن يصدق عليه المثل: رمتني بداءها وانسلّت، فإن التحذير السعودي يشبه الى حد كبير تلك البيانات العاطفية التي كان يصدرها الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين في نعي القيادات الحزبية التي قضت نحبها في عمليات اغتيال سرية. ينقل أحد المقرّبين من صدام بأن صدام حسين أصدر بياناً فور إنهاء فرق الاغتيالات التابعة له مهمة تصفية حردان التكريتي في الكويت تحدث فيه عن مزاياه وشمائله ودوره في حماية منجزات الثورة والدفاع عن الوطن، فسأله هل أنت وراء الاغتيال فقال نعم، فقال إذن لم كتبت البيان، فأجابه: ألم تستوعب الدرس بعد؟!

في مقال مثير للجدل، يندرج في سياق تنضيج ظروف الفتنة الطائفية، كتب الدكتور رضوان السيد المقرّب من السعودية في جريدة الاهرام القاهرية في الثامن من سبتمبر بعنوان (احتمالات الصراع الشيعي ـ السني في المنطقة العربية).

انطلاقاً من خلفية سياسية معروفة، يفتتح الكاتب مقالته بأن احتمالات الفتنة بين السنة والشيعة يدلُّ عليها الاصطفاف الشيعي خلف حزب الله خلال العدوان الاسرائيلي بين ١٢ يوليو و١٤ أغسطس الماضي، حيث تضامن الشيعة العرب في البحرين والسعودية مع حزب الله، فتظاهرو ودعوا لمقاتلة إسرائيل الى جانب

حزب الله وأدانوا تخاذل الأنظمة العربية. وفي هذا خطأ كبير ومقصود وبتر فاضح للجزء الآخر من المشهد، فضلاً عن كونه ينطوي على توهين وإهانة لغالبية الشعوب العربية والاسلامية التي خرجت الى الشوارع في تظاهرات غاضبة من المغرب الى أندونيسيا وعبّرت عن تضامنها مع المقاومة اللبنانية وصمودها في وجه العدوان، كما عبّرت في انتقادات شديدة اللهجة عن سخطها على الأنظمة العربية وخصوصاً السعودية ومصر والاردن لمواقفها المتخاذلة والاستسلامية وفي جزء كبير منها المتواطئة مع العدوان. لم تخرج تلك المظاهرات بحافز مذهبي أو حتى قومي بل خرجت بحافز ديني وإنساني، وفي حقيقة الأمر عبّرت عن نقاء فطرتها الدينية وضميرها الانساني الذي يراد طمسه بفعل الضالعين في المشروع الطائفي الموجّه هذه المرة باملاءات أميركية ـ اسرائيلية.

رضوان السيد المحسوب على قوى الرابع عشر من شباط (بعد خروج العماد ميشيل عون منه) حاول استغلال دماء الرئيس رفيق الحريري في تمرير فايروس الطائفية، بتوصيف منقوص للاصطفافات السياسية التي تشكّلت عقب اغتيال الرئيس الحريري من السنة والمسيحيين، والتي واجهتها ـ هكذا يقول ـ (جبهة مكوّنة من القوتين الشيعيتين الرئيسيتين حزب الله وحركة أمل، وانضم اليها فيما التيار الوطني الحر بزعامة الجنرال ميشال عون، وبعض بقايا الاحزاب والشخصيات الموالية لسوريا). وفي ذلك إشارة واضحة الى أن ثمة فتنة طائفية يقودها الفريق الثاني المخالف لتوجهات فريق الرابع عشر من شباط الذي يضم سعد الحريري ووليد جنبلاط وأمين الجميل وسمير جعجع، والذين باتوا يعرفون في الشارع اللبناني بسيمائهم الاميركية.

وينتقل رضوان السيد من موضوع لبنان الى العراق وافغانستان، بغرض التموقع على خط المحاور الذي يستحوذ على اللهجة السجالية اللبنانية اليومية، وهي لهجة تستمد عنصر التأسيس من الصراع الاميركي ـ الايراني. يرمي السيد حجراً في الساحة العربية لإحداث ضجيج سياسي واعلامي من خلال الحديث عن تدخل ايراني في افغانستان والعراق بالتعاون ـ والكلام للسيد ـ مع الولايات المتحدة مستعملة الشيعة الافغان والعراقيين في هذين التدخلين، فأفادت من ذلك بالتخلص من نظامي طالبان وصدام حسين المعاديين لها وللشيعة!! ولأنه من غير المتوقع والمعقول أن تتعاون ايران واسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة مستعملة شيعة لبنان للتخلص من سلاح المقاومة، فإن السيد أسقط حزب الله من اللعبة المتخيّلة. إن هذا التصوير الطائفي البالغ في بساطته لتطورات سياسية بالغة التعقيد يصلح مادة في التأجيج الطائفي ولكنه لا يصلح البته في تقديم تحليل واقعي لما حدث في العراق وافغانستان، والذي يندرج في سياق مشروع أميركي استراتيجي مكتوب ومعد سلفاً.

يذهب السيد في تضخيمه للعامل الشيعي في الجيوبوليتك الاقليمي، فينحل الشيعة بأفغانستان دوراً لا يقدرون على الاضطلاع به، بل ويهديهم مكافأة لا يستحقونها حين يقول (أن الشيعة بأفغانستان يقيمون دويلة شبه مستقلة في الوسط) وأن انصار ايران ـ الشيعة في العراق استلموا السلطة في البلاد، وهم أي الشيعة يقاتلون الشيعة الآخرين الذين يعارضون النفوذين الايراني والأمريكي، ليضيف بعد ذلك اليهم الشيعة في لبنان كنموذج ثالث للتدخل الايراني من خلال المجموعة الشيعية بالبلاد، أي حزب الله والهدف من ذلك على حد السيد هو (إيذاء الولايات المتحدة من طريق إيذاء الكيان الصهيوني لدفعها للتنازل في الملف النووي)!!

يصعّد السيد من لهجته التي تتسم بالطائفية غير المباشرة، وكل ذلك وهو يتحدث عن احتمالات الصراع السني ـ الشيعي وكأنه منافح عن وحدة المسلمين أو أراد تحذير الطرفين من الوقوع في الفتنة التي بات بمقالته هذه ومقالات أخرى تندرج في السياق نفسه، أحد مضرميها. يقول الشيعة في لبنان بأنهم (سعوا حتى الآن لنشر الفوضى أو الاستيلاء على السلطة) بتحريض من الرئيس السوري بشار الأسد.

الملفت في مقالة رضوان السيد أنه في الوقت الذي ينفي عن الشيعة في لبنان أي تورط في المستنقع الطائفي أو حتى المستنقع السياسي اللبناني الذي وقع فيه كثير من الساسة اللبنانيين بما في ذلك موضوع استعمال السلاح في الداخل، فإن ما ساقه في مقالته يصب في قناة التعبئة الطائفية. يعترف بأن لا مشكلة شيعية سنية في لبنان وليس هناك سوابق قتال بين الطرفين، بل هناك سعي من الطرفين الى لجم الطائفية ووأدها في المهد، إذن لمن يكتب السيد هذه المقالة ولخدمة أي غايات يسوّق مقالته. قد نفهم موقف السيد، كما هي مواقف قوى الرابع عشر من شباط، من ايران وسوريا، وتلبية لأجندة سياسية تطابقت أو في الحد الأدنى انسجمت مع الاجندة الاميركية ـ الاسرائيلية، ولكن هل يلزم السير في طريق ندرك نهايته الكارثية؟

في حقيقة الأمر، أن هذه المقالة تمثّل نموذجاً للخطاب الطائفي الذي يتفشى في الفضاء الالكتروني، والذي تشرف عليه وتموّله وتغذيه جهات رسمية أو طائفية سعودية، وهو بلاشك يمثّل إضافة نوعية في المشروع الطائفي بنكهته الأميركية.

الدكتور يوسف القرضاوي

في المقابل، تنبّه عدد من القيادات السياسية والدينية العربية الى خطورة المخطط الطائفي الذي ترسمه الادارة الاميركية مع حلفائها في الشرق الاوسط، حيث بات هؤلاء على قناعة تامة بأن ما يراد حسمه بعد العدوان الاسرائيلي الفاشل هو الأشد خطورة، بعد أن عجزت آلة الحرب الاسرائيلية عن تحقيقة بالقوة. ففي مقالة للكاتب المصري الدكتور محمد السيد سعيد بعنوان (الطائفية.. والقنابل الانشطارية الاخرى) في صحيفة الاتحاد الاماراتية في السادس من سبتمبر: (إن الحروب والبدائل الأخرى للحروب لم تعد تحسب على صعيد أي بلد بعينه. فما يهم الادارة الأميركية ليس بلداً بعينه أو بذاته وإنما الساحة العربية والشرق أوسطية ككل). وتحدث عن العامل الطائفي الذي تحاول الادارة الاميركية توظيفه بعد فشل العدوان الاسرائيلي على لبنان لجهة تعزيز الانقسامات الداخلية وخصوصاً على المستويين الطائفي والقومي، وقال ما نصه (لقد نجح الأميركيون في توظيف الطائفية في العراق بصورة فعالة للغاية، وهم مسرورون أشد السرور لأن 'المقاومة' تركت قوات الاحتلال وأخذت تركز بصورة شبه أحادية على المجازر ضد الشيعة، كما تركت الميليشيات الشيعية في العراق قضية بناء دولة ديمقراطية وصارت تركز بصورة شبه أحادية على ارتكاب مجازر ضد السُنة، وإذا بالأخوة وأصحاب الدين والوطن الواحد يقتلون بعضا بعضهم، فيما يشبه جنون الإبادة، تاركين قضاياهم ومصالحهم الحقيقية. وخلال الأسابيع والشهور القليلة المقبلة يرجح أن نشهد توظيفاً أوسع بكثير لقنبلة الطائفية والقنابل الانشطارية الأخرى على اتساع العالم العربي والاسلامي).

كما يشير الكاتب الى ما يدور داخل الفضاء الاليكتروني من معارك طائفية بصورة مثيرة للفزع. ويسوق الكاتب مثالاً من مصر (حيث لا توجد انقسامات طائفية، بل وحيث تعيش ثقافة دينية تجمع بحساسية وذكاء بين الانتماء السُني وبعض القيم الشيعية، يثير بعض الناس القضية باسم الاختراق الشيعي لمصر، وهو أمر مذهل بالفعل. فقد ترك كثيرون الخطر الإسرائيلي جانباً وذلك لاصطناع خطر وهمي كلية وتغذية المشاعر الشعبية والتحريض العلني ضد أخوتهم من المسلمين والعرب الشيعة. ونسمع أصداء هذه السخافات في بلاد عربية إسلامية كثيرة اخرى, بل نسمعه بين المهاجرين العرب والمسلمين في أوروبا وأميركا الشمالية، وهو ما يدلل على الاهتمام الهائل الذي توليه إسرائيل والادارة الأميركية بإثارة الصراعات المذهبية والطائفية في العالم العربي والإسلامي, وفيما بين العرب والمسلمين في كل مكان). ويدعو الكاتب الى (تأسيس تحالف من أجل تجديد الأخوة الشيعية ـ السُنية وتأكيد وحدة الاسلام والعروبة وعلاقات الأخاء والمساواة وترابط المصير بين المنتمين لكل الأديان والقوميات في أرضنا، وفي مواجهة التوظيف الانتهازي والاجرامي للانقسامات المذهبية والقومية).

من جانبه أحبط المفكر الاسلامي الدكتور محمد سليم العوا محاولة البعض استغلال تصريحات الشيخ العلامة يوسف القرضاوي حول ما نسب اليه من كلام عن زعيم حزب الله السيد حسن نصر اللبناني، وقال بأن عبارة (تعصب) التي استعملها الشيخ القرضاوي حول السيد نصر الله هي مجرد سبق لسان. وأصدرت الامانة العامة للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين بياناً نوّهت فيه بمواقف الشيخ القرضاوي المعروفة مثل (ضرورة وحدة الأمة، ومن كون إخواننا الشيعة الإمامية فرقة من فرق المسلمين، ومن كون المذهب الجعفري مذهباً إسلامياً معتبراً، وهو الموقف القديم لسماحته من هذه المسألة). وأضاف البيان لقد (عبّر العلامة القرضاوي مرات لا تحصى، آخرها في لقائه مع قناة دريم، عن تقديره لسماحة السيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله، وعن اعتزازه بالصلة الأخوية التي تربطهما، وعن وقوفه بكل ما يملك الى جوار المقاومة الاسلامية المشروعة في لبنان، كوقوفه مع المقاومة الاسلامية المشروعة في فلسطين، وفي غيرها من البلدان المستعمرة أو المحتلة).

رضوان السيد: الإنخراط في المشروع الطائفي السعودي

وأكّد الدكتور العوا على موقف الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، الذي يضم علماء من المذاهب جميعاً، على (ضرورة وأد أي فتنة بين المسلمين في مهدها، ومن ضرورة التقريب بين أهل المذاهب الاسلامية وعلمائها وأتباعها، ومن ضرورة التعاون بين المسلمين كافة فيما اتفقوا عليه وأن يعذر بعضهم بعضاً فيما اختلفوا فيه). وكان الدكتور العوا قد حذّر في بيان سابق بإسم الاتحاد خلال فترة الحرب من فتاوى تصدر عن علماء السلفية التي تمثل مواقف التخاذل والتخذيل.

وقد انبرى الدكتور حسن حنفي للرد على الفتاوى الطائفية إبان العدوان الصهيوني على لبنان، في مقالة بعنوان (الخطر الأعظم وفتاوى السلطان) نشرت في جريدة الاتحاد الاماراتية في الثامن من سبتمبر، حيث قال ما نصه (منذ أن فقد بعض علماء الأمة استقلالهم وأصبحوا موظفين في الدول ومؤسساتها الدينية مثل دور الإفتاء، فإنهم في الغالب يبررون قرارات السلطان إلا فيما ندر. هم جزء من جهاز الدولة مثل الجيش والمجالس النيابية والإعلام والتعليم). ثم تعرّض الى فتاوى علماء السعودية ضد حزب الله بالقول ما نصه (والفتوى التي صدرت مثلاً من بعض الفقهاء بتحريم مناصرة 'حزب الله' فتوى أراها غير مبررة منهجاً وموضوعاً، قصداً وهدفاً وغاية). وتابع قائلاً بأن اللازم أن يكون (غرض الفتوى توحيد الأمة، وتجميع قواها وحشد طاقاتها ضد الغزو والعدوان وليس تفرقتها إلى سُني وشيعي، 'رافضي' وإباضي، سلفي وعلماني... الخ. فالموت لا يفرق بين المذاهب والطوائف والديانات. وطالما سعت الاتجاهات الإصلاحية المعاصرة إلى التقريب بين المذاهب منذ الشيخ شلتوت، والإمام القَمي، ومجلة (التقريب). وإن تغليب التناقض الرئيسي بين مصلحة الأمة لا فرق فيها بين عرب وعجم وترك على التناقض الثانوي والخلافات بين الأقطار العربية والإسلامية أقرب إلى روح الشرع الذي ينتصر للمظلوم ضد الظالم).

شركاء في المشروع الطائفي

وشدد الدكتور حنفي على أن (قسمة الوطن في العراق أو لبنان أو دول الخليج إلى سُنة وشيعة هو وقوع في التصور الطائفي ومشروع الشرق الأوسط الجديد الأميركي. فالوطن واحد بصرف النظر عن طوائفه العرقية والمذهبية. والمواطنون مواطنون بصرف النظر عن أصولهم الطائفية. هكذا قرر مؤتمر الطائف للمصالحة اللبنانية بعد الحرب الأهلية. حزب الله ليس شيعياً طائفياً بل يمثل، من وجهة نظر كثيرين، المقاومة الوطنية اللبنانية. تقاوم فيه كل ألوان الطيف السياسي الناصري والماركسي والمسيحي والسلفي والعلماني. هويته وطنية وليست طائفية. كان الشاه شيعياً. وكانت أميركا تريد إدخاله في حلف إسلامي مع دول سُنية للدفاع عن المصالح الأميركية ومحاصرة القومية العربية في مصر وسوريا واليمن والجزائر. ولم يقل أحد من العلماء إن شاه إيران شيعي).

وختم الدكتور حنفي بتوجيه دعوة مفتوحة الى فقهاء الأمة من أجل (مراعاة ضمائرهم وإصدار فتاويهم دفاعاً عن مصالح الأمة وليس لتبرير المواقف السياسية. وعليهم أن يختاروا بين المصالح العامة والخطر العاجل ومسؤوليتهم عن دماء الأبرياء، وبين المصالح الخاصة للنظم).

طلال بن محمد الرشيد: آل سعود يستخدمون الرشوة للبقاء في الحكم

أعددنا مشروع تغيير شاملاً لا مجال فيه لحكم الأسر الخارجة على القانون

طلال بن محمد الرشيد

طلال بن محمد الرشيد هو ابن آخر حاكم لمدينة حائل، قبل أن يتم احتلالها من قبل النظام السعودي الحالي. ولد في الرياض وعاش فيها حتى عام ١٩٨٠، واضطر إلى مغادرة المملكة جرّاء الضغوط التي تعرّض لها من قبل النظام، فانتقل إلى بيروت ثم إلى باريس، ومارس نشاطاً سياسيّاً غير مُعلن. له اتصالات وعلاقات مع الكثير من أبناء قبيلة شمر، بالاضافة إلى المعارضة السعودية ورموزها في الخارج. ومع أن الرجل لا يريد الاسهاب في الحديث عن نفسه، ولا الادّعاء بأنه بديل جاهز عن النظام الحالي، الذي يتوقّع الكثيرون تزايد النقمة عليه في الداخل والخارج، وسقوطه، بعد أن خدمته ظروف غير محسوبة وقعت في الخليج من حروب وكوارث أخرى، فضلاً عن الارتفاع الهائل المفاجئ لأسعار النفط الذي أنقذ الحكم في اللحظات الأخيرة، بعد أن اقترب من الهاوية، إلاّ أن من يعرفون طلال الرشيد، وثقل حجم من يؤيّدون عودته إلى الواجهة، ويثقون في نزاهته وصدقه وكبر مكانته عند الناس، يرون أن الطريق إلى التغيير في المملكة بات ممكناً الآن، بعدما فضّل الرشيد الانتقال من الظلّ إلى العلن. وكان وريث عرش حائل، وهي من أكبر مناطق المملكة وأكثرها تأثيراً في تاريخ وجغرافية شبه الجزيرة العربية، وأكبر مفاصل الحركة فيها، وقد أسّست الرياض من قبل للتقليل من أثر ومكانة ومنزلة حائل، ومحو تاريخها وحقوق أهل الحكم فيها، قبل شطبهم من قبل آل سعود، إثر الخروج على حالة الصمت التي قبل بها من قبل، على أمل أن يتحقّق التغيير على أيدي الجيل الجديد المتعلّم من أبناء المملكة، فأعلن عن قيام تنظيم جديد معارض، ليس بمقدور أحد الآن التقليل من شأنه أو التشكيك في شرعيّته أو أهليّته في الحكم.

ما هي أهدافكم وماذا تريدون بالضبط؟

تحقيق الديمقراطية الحقيقية التي تحافظ على الثقافة الدينية السائدة في الجزيرة والتراث الحضاري. فنحن لا نعتقد بأن هناك تعارضاً بين الحكم الإسلامي الشوري الحقيقي وبين الديمقراطية، إذ إن كليهما يضمن احترام الفرد وضمان حقوقه السياسية والشخصيّة، ويعتمد على العدالة والمساواة وحكم المؤسّسات، وليس التفرّد بالسلطة والسرّيّة كما هو حال السلطة حالياً.

منبر ديمقراطي

هل سبق الاعلان عن قيام تنظيمكم المعارض، اتّفاق مع بقيّة جهات المعارضة السعودية في الخارج؟

نعم أعلنّا عن قيام الجبهة الديمقراطية التي سنعمل على أن تكون منبراً تجتمع فيه التيّارات المختلفة، من أجل نقاش حرّ وصريح حول مستقبل المملكة، بعيداً عن استقطاب الأمراء وشرائهم الضمائر. هناك حاجة ماسّة إلى مثل هذا المنبر، حيث سيتصارح الجميع وكلٌّ يطرح وجهة نظره. نأمل أن يلتفّ حول هذا المنبر أبناء جميع المناطق والقبائل والطوائف، لنتناقش بصراحة من أجل مستقبل أفضل، وبخاصة أن المخطّطات تحْبك للمملكة والسياسة الحاليّة للأسرة الحاكمة تساعد هذه المخطّطات.

هل تخشون احتمال تمزّق المملكة وتقسيمها في حال استمرار بقاء النظام الحالي في الحكم؟

لا نخفي خوفنا على الوطن من التشرذم والتقسيم. هناك أيضاً مخاوف من اقتتال الطوائف، كما يحصل الآن في العراق. مسؤوليّتنا تملي علينا أن نتحرّك وأن نعلن رفضنا لمبدأ توريث الرقاب، ومصادرة أموال الناس، والتعدّي على أراضيهم وممتلكاتهم.

العصيان

ما هي وسيلتكم لتغيير النظام؟ هل ستعتمدون على الدبّابة الأميركية أيضاً، أم ستراهنون على الجيش والحرس الوطني للقيام بانقلاب عسكري؟

لا هذا ولا ذاك. هدفنا تغيير الحكم بطريقة سلميّة تعتمد على العصيان المدني والتظاهرات والتوعية. نعلم أن هذا من الأمور الصعبة حالياً، وبخاصّة أن النظام يستطيع أن يرشي الجميع، وهو مسنود من قبل الغرب الذي لن يفرّط بحليفه التاريخي الأمين على مصالحه.

ما هي نقاط خلافكم الرئيسية مع الحكم، وهل حاول النظام استمالتكم أو التوصّل إلى أي نوع من الاتفاق، بعد الاعلان عن مشروعكم السياسي؟

خلافنا مع الحكم يتركّز على أمور مفصلية عدّة، في مقدّمتها الاستئثار بالقرار بشكل مطلق، وعدم إشراك النخب الفكريّة والاقتصادية والعشائريّة في أي قرار يمسّ الشأن العام. ثم لماذا يستبعدنا النظام وقد ولدتنا أمّهاتنا أحراراً؟ ولماذا يتسلّط على أموالنا، بينما الشرع الإسلامي يضمن الملكيّة الفرديّة والحريّة الاقتصادية؟ ولماذا يقمع النظام المواطن ويقيّد حريّته في التعبير والسفر؟ ولماذا يحاصر في بلاده من قبل النظام والمخابرات؟ ولماذا تُسجن الناس بدون محاكمة علنيّة؟ ولماذا يضيّق النظام الحصار على الفرد ويشاركه في أمواله ورزقه؟ لقد طفح الكيل من الممارسات الفردية والغطرسة السعودية. هل يعتقد أبناء الأسرة الحاكمة أنهم شعب الله المختار وما على العباد إلا السمع والطاعة؟!

الزعامات التقليدية

مَن الذي يمكن أن ينتشل المملكة من غفْوتها ويوقظها من نوْمها، ويقودها إلى الطريق الصحيح، لتواكب العالم في التقدّم والانفتاح والاعتراف بالآخر، من دون أن تتخلّى عن هويّتها الدينية ومكانتها، ومن دون أن تتدخّل في شؤون الغير وتمارس دور الأخ المتسلّط الفاسد المتخلّف؟

نعتقد بأن الزعامات التقليدية، ومنها آل الرشيد وآل عائض وشيوخ القبائل وشيوخ القرى، يمثّلون امتداداً تاريخياً في الجزيرة، ولكن الجيل الجديد هو الأصلح لقيادة البلاد، ويجب أن يفسح له في المجال. نحن نؤمن بقيادة الأصلح عن طريق انتخابات حرّة نزيهة، ونحن مستعدّون لأن نقبل بنتيجة هذه الانتخابات لأنها تمثّل إرادة الشعب. نحن لا نطالب بعلمانيّة غربيّة، بل نطالب بحكم يستمدّ شرعيّته من الإسلام، لا يسخّر لمصلحة الحاكم ولا يجيّش الشعب من أجل تغطية عيوبه. نحن نؤمن بأن في الإسلام قدرة على استيعاب تطوّرات العصر، ولكن النظام السعودي همّش وغيّب عنه العدالة والشورى والمحاسبة.. ولم يبقَ منه إلاّ فتاوى التعصّب ضد الآخر المسلم وتكفير العباد. النظام السعودي وعلماؤه كفّروا الحكّام العرب، ولكنّهم لا ينطقون بكلمة واحدة ضدّ وليّ أمرهم كأنّه أمام معصوم.

المؤسّسة الدينية

مَن الذي كان ولا يزال يحكم المملكة؟ هل هم آل سعود أم المؤسّسة الدينية؟

النظام السعودي هو الذي يحكم عن طريق الآباء والأبناء، ويستعين بنظام من أجل تفعيل مخطّطاته، لذلك، نحن نطلب من الشعب أن ينفضّ عن النظام، ويعلن براءته من سياسته الداخلية والخارجية الفاشلة.

وهل بالامكان إصلاح الأحوال بالمملكة؟

لا يمكن إصلاح النظام من قبل القائمين عليه والمنتفعين منه، فهذا مستحيل.

ما هو شكل نظام الحكم الذي تعوّلون عليه، أو تطمحون إليه، أو تخطّطون لتطبيقه في حال نجاحكم في التغيير؟

نطمح إلى أن يكون لكل منطقة مجلسها المنتخب من قبل الناس الذين يسكنون المنطقة. ونرفض أن يولّى عليهم أمراء آل سعود، وهم الغرباء عن هذه المناطق. ألا يوجد في الحجاز رجال أوْلى بقيادة هذه المناطق؟ هذا الكلام ينطبق على المنطقة الشرقية والجنوبية والوسطى. ألا يوجد في الجزيرة رجال تحكم نفسها بنفسها وبعيداً عن غطرسة العائلة المالكة؟ هناك نخب شابّة يجب أن تُعطى الفرصة، ولكنها اليوم مقموعة ومهمّشة.

تجربة آل سعود في الحكم هي مزيج من التمويه والخداع باسم الدين والدين منهم براء. كذلك هي تجربة تعتمد على مبدأ أنا ربّكم الأعلى

التقسيم

تناقلت أوساط دولية قبل فترة أحاديث عن مشاريع لتقسيم المملكة، واحتمال ضم أجزاء منها إلى دول أخرى، وإمكانية تعيين حكّام جدد من خارج آل سعود، فهل هذا ممكن؟

نحن نرفض أن يمسّ أي شخص بوحدة الجزيرة، ونرفض مشروع التقسيم. نحن نريد أن نكون جبهة واحدة تقطع الطريق على مشاريع التقسيم، وإن حصل مثل هذا التقسيم، فسيكون نتيجة تهميش القيادة السعودية لأطراف الجزيرة، والتي قد يدفعها هذا إلى الاستجابة لمشاريع التقسيم. نحن نعتقد بأن نجد والحجاز والشرقية والشمال والجنوب، مناطق توحّدها حضارة ودين وثقافة، نحن نكمل بعضنا بعضاً، وكلّنا عرب ومسلمون. النظام السعودي هو من يقسّم ويستثني ويبطش حتى اضطر البعض إلى تبنّي خطاب الانفصال، وهو مرفوض منّي شخصيّاً، ولا أتعامل مع أي جهة تطمح إلى تقسيم المملكة أو تؤيّد مثل هذه التوجّهات.

فماذا تريدون إذن؟

نحن نطمح إلى تأسيس ولايات عربية متحدة لا دويلات مقسّمة ومقطّعة تحت إمرة الأمراء.

النظام السعودي هو من يقسّم ويستثني ويبطش حتى اضطر البعض إلى تبنّي خطاب الانفصال، وهو مرفوض منّي شخصيّاً

فلسطين

ماذا تقولون عن مواقف آل سعود من القضايا العربية وعلى رأسها قضية فلسطين؟

في ما يتعلّق بالمواقف السعودية من فلسطين.. لا شكّ في أنه موقف المتآمر الذي يلوّح على الدوام بالدعم المادّي، ولكنّه يجعل من هذا الدعم غطاء لسياسته التآمريّة التاريخية ضدّ المشاريع السياسية العربية الوحدويّة. كعرب، نحن نتمّم بعضنا بعضاً. ما فائدة النفط من دون مصر؟ وما فائدة مصر إن كانت فقيرة؟ يجب أن تكون هناك سياسة عربية قادرة على خلق القوّة من الضعف، وعلى توحيد الصفّ. لكن لا يوجد ملك له من الكاريزما ما يخوّله للعب مثل هذا الدور.

دول الخليج

ما هو الموقف المتوقّع من قبل دول الخليج، أو الدول العربية المنتفعة أو المرشوّة من النظام الحالي، في حال حدوث تغيير في الحكم؟

نحن نعرف الأمور على حقيقتها ونعي دقائقها أكثر من سوانا. لنا صلاتنا ولنا علاقاتنا ولنا وجودنا ولنا امتداداتنا، لذلك أقول لك إن دول الخليج ستفرح في حال تغيّر نظام الحكم في السعودية، لأنها ستتأكّد أنه سوف لن يكون وقْتها من يصدّر لها الفكر التكفيري، ولن يدعم هذا من قبل النظام الجديد. من جهتنا سنتعاون مع دول الخليج، لأن لنا أبناء هناك يشتغلون ويعيشون كمواطنين محترمين في قطر والكويت والبحرين والإمارات. نحن نعتبر أن دول الخليج هي نافذتنا على العالم في آسيا. لذلك، نحن نحترم هذه الدول وننظر إلى تجربتها السياسية بكل فخر، وبخاصة الحراك السياسي في الكويت.

الخيار الوحيد

هل ستقبل الولايات المتحدة التعاون معكم، أو تعترف بكم بعد كل الخدمات الجليلة التي قدّمها آل سعود لأميركا والغرب؟

الولايات المتحدة ستعترف بأي نظام حكم أو قيادة جديدة بدلاً من آل سعود، ولن يكون لها إلاّ هذا الخيار. يجب أن تقبل أميركا بخيار الشعب إن هو استطاع أن يفرض نفسه على الساحة. من الصعب أن تتصوّر أميركا ما سيحدث في السعودية، وهي غير قادرة إلاّ على استعمال القمع ضدّ كل من يعاديها، ولكنّها لن تستطيع قمع شعب الجزيرة إن هو اختار التغيير السلمي.

المعارضة

الأكيد أنكم لستم وحدكم في

الساحة، ولستم أوّل من أعلن عن قيام معارضة حقيقية، لكن هل يمكن أن تنفع المعارضات الخارجية البعيدة عن الناس؟

العمل المعارض عن بُعد، يجب أن تكمله أنشطة سياسية داخلية. في الوقت الحالي، نحن لا نستطيع أن نعلن أسماء من يتعاون معنا لأنهم سيعتقلون بسرعة فائقة، ولكن منذ أن أعلنّا المعارضة العلنيّة، أصبحنا نستلم اتصالات كثيرة نعرف أن بعضها يحاول أن يندسّ في صفوفنا، ولكنّنا دائماً على حيطة وحذر من جواسيس النظام.

العمل السرّي

هل ستواصلون العمل السرّي؟ أي هل ستدخل السعودية مرحلة النضال السرّي من قبل الفصائل المعارضة الحقيقية الكبرى؟

ليس لدينا أي نوع من التنظيم السرّي، ولا أي نوع من العمل السرّي، أو أي عمل غير معلن. نحن واضحون وضوح الشمس، ونعمل بطريقة علنيّة وأهدافنا مشروعة، وليس فيها ما يسيء. لا يوجد شيء نخفيه عن الصحافة والرأي العام. ولكننا نعترف أن الوضع العام قد لا يكون في مصلحتنا، إذ إن أسعار النفط مرتفعة، وعائداتها الضخمة تضمن للنظام التمتّع بقوّة شرائيّة تجعله قادراً على شراء ولاء الكثير من المواطنين، غير أننا نثق في أن شعب الجزيرة أرفع من أن يُشترى بالمال. نحن لا نقصد من يقصد الوظيفة ولقمة العيش الشريف، لأنه حقّ مشروع. نحن لا نطلب من الناس الاستقالة الجماعية، ولكنّنا نطلب منهم أن ينفصلوا أوّلاً فكريّاً عن النظام، وألاّ يعادوا المجتمع لأن المجتمع يبقى والنظام يزول.

كيف تقيّمون تجربة آل سعود في الحكم، بعد أجيال من الملوك وأجيال من الأمراء الحاليين المتعطّشين للمال والحكم بأي وسيلة وبأي طريقة ممكنة؟

تجربة آل سعود في الحكم هي مزيج من التمويه والخداع باسم الدين والدين منهم براء. كذلك هي تجربة تعتمد على مبدأ أنا ربّكم الأعلى فلا تناقشوني في الشأن العام. وتعتمد على الغطرسة والتسلّط، وهضم حقوق الناس، وتوزيع الفتات من الثروة النفطية على الملتصقين بالنظام. الحكم السعودي هو حكم جبري لا يؤمن بحقوق الإنسان وحرّية التعبير. حرّية التعبير في السعودية تفسّر على أنها الحقّ في انتقاد جميع الحكّام العرب ما عدا النظام السعودي.

تغيير شامل

أخيراً، وفي هذه المرحلة بالذات، إلى ماذا تسعون، ما هي خططكم وأهدافكم وأولويّاتكم؟

هذا العمل، وأقصد السعي إلى إنقاذ المملكة وتصحيح الأوضاع فيها، والحفاظ عليها موحّدة، وإنصاف الناس وإعادة الحياة إلى طبيعتها التي يتمنّاها كل مواطن، يتطلّب دراسة عشرات المشاريع ومناقشة آلاف الأفكار وإعداد عشرات الخطط والرؤى والأفكار، فبلادنا مهمّة وكبيرة وغالية، ولها مكانتها الخاصة غير النفط، لكنّنا آنياً نركّز على أولويّات تتمثّل بالتالي:

أولاً: تأسيس منبر حرّ ديمقراطي، تجمع عليه الأطراف المختلفة.

إن حصل تقسيم للمملكة، فسيكون نتيجة تهميش القيادة السعودية لأطراف الجزيرة، والتي قد يدفعها هذا إلى الاستجابة لمشاريع التقسيم

ثانياً: ردم الهوّة بين التيّارات المختلفة على الساحة، والجمع بينها في مؤتمرات واجتماعات دورية من أجل النقاش الصريح.

ثالثاً: الخروج بمشروع تغيير شامل لا مجال فيه لحكم الأسر الخارجة على القانون.

رابعاً: توعية المجتمع بحقوقه، عن طريق نشرات مستقبليّة وإذاعة في حال توفّرت لنا الكوادر المستعدّة للاعلان عن نفسها والعمل المفتوح والمنسّق.

خامساً: استقطاب جميع الفئات الفعّالة، والتي تستطيع أن تبني رؤية مستقبلية ينتفع منها الجميع.

سادساً: نحب أن نطمئن الجميع أننا بسبب العمر المتقدّم لا نطمح إلى أن نتولّى مناصب مستقبلية، بل إن كل همّنا هو أن ينهض هذا المجتمع بنفسه، ويصلح قيادته، ويحارب الفساد المالي والاداري والسياسي، والقضاء على الواسطة والمحسوبيّة.

سابعاً: صياغة سياسة خارجية متناسقة مع طموح الشعب في الجزيرة، ومساندة للعرب في قضاياهم ولا تكتفي بالصدقات وشراء الضمائر.

ثامناً: العمل على تطمين الغرب أن بيننا وبينهم مصالح، فكما أن لهم مصالح، نحن أيضاً لنا مصالح، ويجب مناقشة علاقاتنا مع الغرب بوضوح واحترام متبادل. نحن لا نريد أن نعادي العالم، كذلك نحن لا نريد أن يتّهمنا العالم بأننا مصدر للارهاب. نريد علاقات خارجيّة تضمن مصالحنا كشعب، وليس مصالح النظام.

عن المشاهد السياسي، العدد ٥٤٦
٢٠٠٦/٩/٢

ثمن سعودي بخس لبضاعة غير معروضة للبيع

العلاقات السعودية السورية من الإمتعاض الى الأزمة

هناك أزمة سعودية سورية، انفجرت بعيد اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

هل كان مقتله سبباً للأزمة؟

ربما. فالسعودية تتبنّى نظرية أن المخابرات السورية هي من تولّى اغتياله.

هل كان السبب يعود الى العلاقات السورية الإيرانية المتميّزة منذ قيام الثورة الإيرانية؟

ربما. فالسعودية قبلت على مضض بذلك التميّز في العلاقات في عهد الرئيس حافظ الأسد، الذي أقنع حلفاءه السعوديين بأهمية تلك العلاقات لسوريا على الأقل وهي تصارع اسرائيل على حدودها، كما أنه أقنع السعوديين بأهمية ضبط الإندفاعة الإيرانية من خلال علاقة سوريا، بما يصبّ في صالح الدول العربية وخاصة الخليجية منها. فسوريا ـ كما رآها الأسد الأب ـ هي مفتاح علاقة العرب مع إيران، وهي أداتهم ـ إن شاؤوا ـ للضغط عليها، أو للتفاهم معها. ولكن السعوديين اكتشفوا ـ متأخرين ربما ـ بأن العلاقة السورية ـ الإيرانية أكثر أهمية واستراتيجية لدمشق من علاقتها المائعة مع مصر والسعودية، التي رأى السوريون أنها محدودة الفائدة فيما يتعلق برؤية سوريا لموضوع السلام، بحيث تحولت تلك العلاقة الى أداة ضغط بيد الأميركيين والغربيين عليها أكثر من كونها أداة دفاعية لهم.

أم أن العقدة الطائفية تعود مرّة أخرى فجعلت اللاعبين لا يرون الأمور إلا من خلال نافذتها؟

ربما أيضاً. فالسعودية ليست بعيدة عما قاله حلفاؤها في الأردن ومصر من خطر (الهلال الشيعي) الذي تحدث عنه الملك الأردني، وما قاله الرئيس المصري بشأن (ولاء الشيعة العرب لإيران وليس لأوطانهم). السعودية في الأصل كانت مصدر هذه الدعاوى منذ عقود طويلة، خاصة في بداية التسعينيات الميلادية من القرن الفائت، والسعودية تأخذ البعد المذهبي الى مراحل متقدمة ـ كما هو معهود عنها ـ فهي متشربة به، ليس بالمنظور السياسي فحسب، ولكن بالمنظور العقدي.. خاصة وأن أيديولوجيا النظام السعودي ملتصقة بالرؤية الطائفية للشؤون السياسية.

قد تتجاوزها أحياناً بحذر، ولكنها مستقرّة في وجدان (صانع القرار السياسي السعودي) الى أبعد الحدود. وبالنسبة لسوريا، فالجميع يلمح ولا يصرّح بالتقارب المذهبي بين سوريا وإيران، وهذا تأخذه الحكومة السعودية على محمل أكثر من الجدّ نفسه.

وأخيراً هل هي ورقة السلام مع اسرائيل التي أفضت الى وقوف (السوري) و (حماس الفلسطينية) (وحزب الله اللبناني) في خندق مخالف للسعودية ومشاريع سلامها هي ومصر والأردن؟

ربما ثالثاً ورابعاً وعاشراً. فسوريا ـ المعنية في الصميم ـ بالموضوع، كون بعض أراضيها محتلة، لا تقبل من دول وقعت اتفاقات سلام مع اسرائيل، او طرحت مشاريع سلام، أن تملي عليها مواقف ترى أنها متخاذلة. هذا ما قاله بشار الأسد في خطاب أخير له. فالسعوديون والمصريون والأردنيون هم من يجب أن يستمع الى صاحب القضية سواء كان فلسطينياً أو لبنانياً أو سورياً ويقتربوا من آرائه لا العكس. وهم من يجب أن يأخذ دور الموازر، لا دور المعترض بالنيابة عن أميركا واسرائيل. وقد قال الأسد الإبن بأن قضايا بلاده ليست للبيع، وأشار الى أنه لا يقبل بأي حال من الأحوال أن يطبخ الثلاثي الأردني السعودي المصري اتفاقات سلام دون أخذ رأيه، فلا أحد أوكل له هذه المهمة: لا حماس التي فازت بالإنتخابات، والتي يشتمها ذلك الثلاثي، ولا دولة لبنان كما مقاومته، ولا سوريا نفسها. فلماذا ينزعج هؤلاء إن أراد السوري تحصين نفسه سياسياً بمواقف المقتربين منه في النهج، ويبتعد عمّن يأخذ المبادرة بيده بدون توكيل من أحد، خاصة وأنه أقرب الى موقف اسرائيل منه الى موقف أصحاب القضية أنفسهم؟

السعوديون قد يكونوا منزعجين من كل هذه القضايا التي طرحت آنفاً. ولا يبدو أن لديهم المبرر الكافي لأخذ الأمور الى التصعيد.

التصعيد السعودي مع سوريا كان واضحاً بعد مقتل الرئيس رفيق الحريري. فالسعودية ـ على الأقل من الناحية القانونية والسياسية ـ كان يجب أن تتحرك بحذر، لكنها عجلت باتخاذها موقف المتهم المتأكد من أن مقتل الحريري كان قد تم بيد سورية. قد يكون الإتهام صحيحاً، ولكن السعودية عجّلت بتقريع الرئيس الأسد، وأهانته حين زارها في الرياض، ونقل كلام عن الملك عبد الله يحقر فيه الأسد وأنه لم يمض وفق سنّة والده. وزاد السعوديون بأن أظهروا بصورة من الصور أنهم غير راغبين في علاقة مع النظام السوري، كما وأظهروا تشجيعاً على اسقاطه، من خلال حلفائهم في لبنان، أو من خلال احتضانهم للإنشقاق عليه كما حدث مع عبد الحليم خدام، الرجل المعروف بقربه من السعودية.

جاءت الحملة السعودية في وقت بدأت فيه بعض الأوساط السعودية تتحدث فيه عن إعادة التوازن في المشرق العربي، فهناك خسارة في العراق لنظام حكم سنّي، يجب تعويضه بإسقاط نظام الأسد (العلوي)، وقيل أن هذا الأمر قد ناقشه مسؤولون سعوديون مع الولايات المتحدة الأميركية التي كانت تطرق رأس النظام السوري بمطرقة ضخمة، فأخرجته مهاناً من لبنان، وهددته ولاتزال بسلاح المحاكمة الدولية الموجهة سياسياً، وزادت على ذلك بأن اوصلت التهديد حدّ اجتياح سوريا نفسها عسكرياً، وقيل أن الطائرات الأميركية في العراق قد اخترقت الأجواء السورية مراراً بل وقصفت بعض المواقع على الحدود.

من خلال اعادة النظر في سياساتهما تجاه سوريا، رأت الولايات المتحدة واسرائيل أن تهديدهما يجب أن يستمر حتى يقدم نظامها الكثير من التنازلات سواء فيما يتعلق بالعراق أو بحزب الله في لبنان أو بشأن المنظمات الفلسطينية وقياداتها في دمشق وعلى رأسها قيادة حماس، فضلاً عن تقديم تنازلات داخلية تتعلق بمسيرة الإصلاح السياسي، التي تتخذ منها واشنطن ذريعة للتدخل في الشأن الداخلي السوري. لكن الدولتين ـ اسرائيل واميركا ـ أدركتا منذ البداية ان تغييرا مفاجئاً لنظام الحكم في سوريا، قد يؤدي الى وصول قوى اسلامية (اصولية) قد تكون أخطر على اسرائيل من النظام القائم فعلاً.

الحكومة السورية وجدت السعوديين منغمسين في مسألة زعزعتها، وفهم القادة

السوريون أن السعودية من الناحية العملية قد (قطعت شعرة معاوية) واصطفت الى جانب أميركا وحليفتها اسرائيل، وأن حماستها في تغيير نظام الحكم أخذت طابعاً طائفياً أكثر منه سياسياً، ودون إدراك واعٍ لتبعات موقفها على الحكومة السعودية نفسها في حال تغيّر نظام الحكم، فكل ما كان يهم السعوديين هو اثبات أنهم لازالوا قادرين على تقديم خدمات استراتيجية لواشنطن (خاصة بعد ١١/٩ مع تأكيد أن ما جرى مجرد سحابة صيف)، سواء كان بصورة منفردة، أو بتعزيز عرى التحالف مع عمّان والقاهرة، وهو تحالف بدا وكأنه قام أساساً على قاعدة تحجيم سوريا واستهداف نظامها. على الأقل هذا ما شعر به المسؤولون السوريون.

لكن السعودية في حقيقة الأمر، كانت مستاءة من النهج السياسي السوري عامة منذ وصول بشار الى الحكم. فهي وجدت فيه شاباً (راديكالياً) لا يتمتع بحصافة والده في إدارة الأمور السياسية سواء على صعيد العلاقات معها أو على صعيد الصراع العربي الإسرائيلي. ومنذ وصول بشار الى سدة السلطة، بدأت السعودية تتحلّل من التزاماتها السياسية والمالية وحتى الأدبية تجاه سوريا، واخذت تتجاهل مكانتها وموقفها في كل مخططاتها المتعلقة بالسلام مع اسرائيل. وهذا وإن كان قد شكل ورقة ضغط على دمشق، فإن الأخيرة لم تجأر بالشكوى الحادّة، ولم تسع لتوتير علاقاتها مع الرياض، التي فقدت بسياساتها تلك رصيدها في دمشق، ولم تعد لديها أوراق ضغط على نظام الحكم فيها.

اكتشفت السعودية متأخراً أنه في سنوات جفائها مع دمشق، وفي وقت كانت فيه الأخيرة بحاجة ماسة الى الدعم السياسي والمعنوي قبل المادي، لمواجهة ضغوط واشنطن وتل أبيب، لم تجد إلا حليفتها طهران لتقف معها، وإلا حليفيها حزب الله والمنظمات الفلسطينية خاصة حماس والجهاد الإسلامي.. وان دمشق قد رتّبت أوضاعها على أساس استراتيجي مختلف، يأخذ بعين الإعتبار أن الحلف السعودي المصري الأردني قد تحوّل بالكامل ضدّها وفي العمق.

وحين اندلعت المواجهة بين حزب الله واسرائيل، رأت السعودية أن (سوريا) هي السبب المباشر، وأنها تسعى لمناهضة مواقعها المتميزة في لبنان عبر فريق ١٤ آذار، فصبّت جام غضبها على الأسد ونظامه، إعلامياً وسياسياً، وزادت الحقنة الطائفية في الخطاب السياسي السعودي، وتهجّمت على الموقف السوري بصورة لم تكن مألوفة في الخطاب السياسي السعودي، مثلما قد حدث بالفعل من مناوشات في اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة، كما شنّت حملتها المعروفة على حماس وحزب الله ومن ورائهم جميعاً إيران. كأن السعوديين اكتشفوا أن حلف دمشق ـ طهران ـ حزب الله ـ حماس قويّ منيع، لكن رهانهم ـ كما ظهر في المواقف السياسية والإعلامية ـ كان على (حتمية) نجاح الحرب الإسرائيلية الأميركية على لبنان وحزب الله، والتي ستؤدي ـ من وجهة نظرهم ـ ليس فقط الى هزيمة الحزب، بل والى إنهاك واستسلام دمشق وربما طهران أيضاً.

وجرت الرياح بما لا تشتهي السفن السعودية. وانتصر حزب الله. وخسر حلفاء السعودية في لبنان ومعهم حلفاؤهم الأميركيين والفرنسيين والإسرائيليين. وإذا باللغة السعودية ـ المصرية ـ الأردنية تتغير تجاه دمشق. بدأ التغيير في اسرائيل على لسان وزير دفاعها الذي حبّذ مفاوضات مع سوريا، فكانت أصداؤه في القاهرة وعمّان (تقدمت بمشروع سلام! اخيراً) والسعودية.

شعر الأسد بنشوة الإنتصار فكان خطابه بعيد وقف اطلاق النار في لبنان تهجمياً على السعودية بعد أن بلع الموسى مراراً وهو يئن تحت وطأة الضغوط العربية والأميركية والأوروبية. كأنه أراد الإنتقام أو على الأقل التنفيس ولكن (بأثر رجعي). قال في إشارة الى البيان السعودي: (إذا كان المقاومون مغامرين فهل نقول أن سلطان باشا الأطرش وإبراهيم هنانو ـ زعماء الاستقلال السوري ـ وسعد زغلول مغامرون). وأضاف بأن: (المقاومة الوطنية اللبنانية ضرورية بمقدار ما هي طبيعية وشرعية). وتابع: (كلما حصل اضطراب يقولون لنا: لماذا ورطتمونا؟ كل بلد مسؤول عن نفسه. قد يكونون قالوا هذا للمقاومة. إلا أننا لا نطلب من أحد أن يحارب نيابة عنا ولا مكاننا).وأضاف بأن على الدول العربية (ألا تتبنى رؤية العدو وألا يكون دورها على حساب مصالحنا. إذا أراد أحد أن يلعب دورا لأسبابه الداخلية على حساب قضايانا فهذا غير مقبول. لم نقرر أن نعرض قضيتنا للبيع في السوق الدولية أو أي سوق أخرى).

كان رد السعوديين محسوباً، فقد ظهر في تلك الفترة حديث عن محاولة استرداد سوريا للتحالف الثلاثي العربي! حتى يتم عزل حماس وحزب الله وإيران! وعدا عن بعض الردود الإعلامية التي ظهرت في القاهرة وعمان والرياض والتي ردت على خطاب الأسد، فإن المسؤولين في تلك الدول حاولوا التهدئة، والحديث عن حاجة العرب لسوريا كما هي بحاجة اليهم، والعرب هم الثلاثي إياه، وكأن سوريا قد خرجت اصلا من عروبتها، ومن الجامعة العربية. سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي، علق باقتضاب على خطاب الأسد بأن أعرب عن أمله في أن يرى (السوريون ميزة المحافظة على وحدة الموقف العربي)!

من يستطيع استرداد سوريا بعد اقصائها ومحاصرتها، وبأي الوسائل، وما هو الثمن؟

هذا السؤال فكر فيه الأميركيون والصهاينة قبل السعوديين الذين يبادرون بسرعة للتحرك وفق ما يظهر في الأفق من توجهات أميركية.

الحلف الثلاثي الذي حاصر حماس وجوّع الشعب الفلسطيني بالتعاضد مع اوروبا واميركا واسرائيل وجماعة محمود عباس، رأى عبر السعودية أن يتبرع ببعض المال متأخراً،

حلف سعودي أردني مصري ضد المقاومة

السياسة السعودية مجرد ملحق للسياسة الأميركية

لا يتوقع له أن يصل في المدى القريب، والفلسطينيون لازالوا جائعين وهم على أبواب رمضان. والهدف إعادة حماس للحضن السعودي بعد أن خسرته إن أمكن ذلك، أو على الأقل إعادة محمود عباس وجهازه الى السلطة مجدداً بغض النظر عن نتائج الإنتخابات الفلسطينية.

وفي لبنان أعلن السعوديون في غمرة الحرب، ومن أجل امتصاص النقمة العارمة

ضد بيانهم المغامر، التبرع بخمسمائة مليون دولار، لم يصل منها شيء حتى كتابة هذه السطور، الأمر الذي دفع بالسنيورة للذهاب الى الرياض من أجل استعجالها، في حين كان وزير المالية السعودي يطوف بالضاحية الجنوبية لبيروت، ويشير الى أن السعودي (سـ)ترسل بأسرع وقت تبرعاتها!

صح النوم! أيمثل هذا التكاسل بل الترهل يمكن مواجهة نشاط وفاعلية من يعتبرون أعداءً او منافسين: الحلف الإيراني ـ السوري ـ الحزب اللهي ـ الحمساوي؟! ثم يأتي التأكيد على مرجعية الدولة في حين هي غائبة تطالب بحقها وتنسى واجبها، وقد سبقها حزب الله بسرعة الصاروخ ليقوم بدور الدولة، حتى أن وزير الخارجية الفرنسي حث السعودية ودول الخليج للمبادرة بمساعدة لبنان قبل أن (يُبتلع) من حزب الله! ويعود لبنان الى حضن سوريا مرة أخرى! فيا للغيرة الوطنية والعربية!

اما كيف سيسترد السعوديون سوريا، وهو المهمة الجديدة الموكولة أميركياً للحلف الثلاثي خاصة السعودية، فلا أحد يعرف وسائلها، وما عهدنا السياسة السعودية قائمة على الفعل بقدر ما هو ردّ الفعل، خاصة في سنيّها الأخيرة، وما عهدناها تقوم على الرؤية الإستراتيجية بعيدة المدى، وهي للحق غير قادرة على ذلك، لأن المطلوب من السياسة السعودية أن تضبط إيقاعاتها على ما تريده واشنطن، وبالتالي فما يحدث من تغيرات غير محسوبة بل واضطرابات في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، يجب على السعوديين أن يكيّفوا سياستهم وفق تقلباتها، وهكذا فالتابع لا يمكنه أن يفكر استراتيجياً وفق حساباته ومصالحه الخاصة.

السعودية من جهة لا تستطيع أن تقترب كثيراً من العقلية السورية وفلسفتها في إدارة الصراع، وبالقطع فالسعودية لن تقبل بدور الرديف للسياسة السورية فيما يتعلق بكيفية ادارة المعركة مع اسرائيل سلماً أو حرباً، فالسعودية تعتبر نفسها عنصراً أصيلاً وأكثر من شريك بل وترى في نفسها الجدارة بتقرير سياسة العرب جميعاً في هذا الشأن، سواء كان هؤلاء في ساحة مواجهة (سوريا او لبنان او فلسطين) أو بعيدين عن ساحة الصراع.

ولا يتوقع ايضاً أن تستخدم السعودية تحالفها مع فريق ١٤ آذار، للتخفيف من الهجوم على سوريا ورئيسها، أو حتى التخلّي عن مشاريع إسقاط النظام السوري، كتلك التي يطلقها بين الحين والآخر النائب وليد جنبلاط، فضلاً عن مسألة المحاكمة الدولية بشأن اغتيال الرئيس رفيق الحريري والتي يظهر منها أنها سيف غربي ـ أميركي ـ اسرائيلي مصلت على رقبة النظام في سوريا. بالإضافة الى كل هذا، فإن هناك حقيقة لا يجب أن تغيب عن الأذهان، وهي أن ملف نشاط ١٤ آذار قد خرج بالكامل من دائرته العربية ـ السعودية خصوصاً ـ وصار ملفاً دولياً تمّ تسليمه لواشنطن وباريس، ولذا فإن قدرة السعودية على ممارسة نفوذها لدى فريق ١٤ آذار لن يكون ناجعاً اللهم إلا إذا كان ذلك يأتي ضمن سياق السياسة العامة لواشنطن، ونحن ندرك أن الأخيرة لا تريد تهدئة بين ذلك الفريق ودمشق، وعليه لا تستطيع السعودية حتى مجرد الوعد بأن ذلك الفريق الحليف سيهدّئ من اللعبة من أجل ما يسمى (استعادة دمشق عربياً)!

بقي شيئان يمكن للسعوديين أن يعدوا دمشق بهما: الأول، هو إيقاف الدعم عن حليفيها المعارضين وإخراسهما بصورة من الصور: خدام، ورفعت الأسد. والثاني هو المساعدات المالية، التي توقفت منذ زمن بعيد عن سوريا، فبكم سـ (ترشي) السعودية دمشق من أجل جذبها اليها؟ وهل أولوية النظام السوري حماية نفسه وتحرير الجولان، أم حل مشاكله الإقتصادية؟ وما هو الثمن المترتب عليه إزاء المساعدات السعودية لو تمّت؟ في أحسن الأحوال فإن السعودية لا تعرض استراتيجية تلاقي مع دمشق تشمل كافة الموضوعات التي تهمّها، فكل ما يهمّ السعوديين هو محاصرة ايران والقضاء على حزب الله وتطفيش وتهميش حماس، وحتى الآن لا يوجد ثمن تستطيع السعودية دفعه من أجل ذلك، وما تعرضه مجرد ثمن بخس لبضاعة غير معروضة للبيع أصلاً، كما قال بشار الأسد.

مصادر سعودية قالت أن دمشق بعد خطاب الأسد حاولت التخفيف على السعوديين من وطأة حديث لم يكن متوقعاً، ولكن الأخيرين لم يقبلوا التوضيح السوري لموقفهم، ورفض الملك عبدالله استقبال مبعوث سوري قيل انه وصل الى جدة بداية سبتمبر، وأنهم همسوا في إذن دمشق بأن الطلاق بين البلدين قد وقع. إذا صحّ هذا، فالسعوديين سيكونوا هم الخاسر الأكبر على المدى القريب والبعيد، استراتيجياً وتكتيكياً. سيخسر السعوديون قليلاً أو كثيراً من نفوذهم في لبنان. سيخسرون القوى الفلسطينية الحيّة الصاعدة: حماس

دمشق ـ طهران: من يفكك التحالف ولماذا؟

والجهاد وبقية الفصائل المقاومة، مع ما يترتب على ذلك من توهين لشرعيتهم في العالمين العربي والإسلامي، إذ ان القضية الفلسطينية والصراع مع أميركا واسرائيل صار جزءً أصيلاً من شرعية كل النظم العربية، وبقدر ما يبتعد نظام عن تلك القضية، فإن شرعيته في بلده تتزعزع، خاصة بالنسبة لبلد يضع نفسه في قائمة الزعامة العربية والإسلامية. ومثل هذا الفعل سيشكل تحدياً لأيديولوجيا النظام نفسه، وستتعرض لخسائر خارج محيطها السعودي. وباختصار فإن السعودية تجازف بسمعتها وشرعيتها في الداخل والخارج.

وزيادة على هذا، فإن (إعلان الطلاق) يضع المنطقة أمام سياسة محاور متصارعة بصورة حادّة. خاصة بين تحالف دمشق ـ طهران الذي يمتد الى فلسطين ولبنان، وهو تحالف ناهض قد يتصل بالعراق في حال فشل المشروع الأميركي فيه، مقابل تحالف عمّان ـ القاهرة ـ الرياض. ومن الواضح في هذه اللحظة على الأقل، أن الخاسر هي الرياض وحلفاؤها، إذ لا

امتعاض سعودي من الأسد وحماس

قوة ذاتية لهذا الحلف إلا بواشنطن واسرائيل وأوروبا، وإذا ما استمرت خسائر هذا الحلف المتنامية يوماً بعد آخر في المنطقة الإسلامية الممتدة من افغانستان وحتى غزة، فإن مستقبل السعودية سيكون قاتماً (البعض يقول سواء نجح الغرب والأميركيون في مشاريعهم أو فشلوا، فإن السعودية ستكون خاسرة بكل المعايير ولن تأمن على مستقبلها).

معوّقات المشروع الوطني

حين يطرح موضوع الإصلاح تبرز على الفور جهتان تعارضانه: المؤسسة الدينية الرسمية والعائلة المالكة.

الاتفاق بين هاتين القوتين حول هذا الأمر وأمور أخرى لم يعد أمراً سهلاً لبروز عوامل محلية وخارجية تعيق استمراره وتفرض على العائلة المالكة حسم ثنائيات متعارضة غير قابلة ـ ضمن الظروف الموضوعية ـ للاستمرار.

الوهابية أو الديمقراطية: من الصعب أن تكون هناك حريات وديمقراطية (أو شورى) بوجود الوهابية متحكّمة على الأفكار والعقول. فالأخيرة ـ كما أثبتت الممارسة منذ أن قامت ـ تمثل النقيض الحاد لكل ما يمت للاعتدال والحرية والتعددية. لقد ارتبطت دائماً بالواحدية الثقافية والفكرية، وأصبحت مقرونة بالهيمنة على الأفكار والتوجهات والأشخاص.

وارتبطت أيضاً ودائماً بالاستبداد السياسي، تشرعنه كي يشرعن تحكّمها في الممارسة الاجتماعية والثقافية، الأمر الذي أفضى الى ازدواجية حادّة في الشخصية السعودية وفي ممارساتها. وارتبطت الوهابية دائماً بتحطيم الخصوم الفكريين والسياسيين عبر مسالك العنف الجسدي والمادي، والإقصاء شبه التامّ للمختلف حتى ضمن الفضاء الخاص، كما ارتبطت بتأكيد المختلف بشأنه مهما صغر وترجيح المصلحة الخاصة بالمذهب ورجاله على مصلحة المملكة كنظام سياسي حاكم وكشعب ودولة تضجّ بحقيقة التعدد في أصول سكانها وجغرافيتها وثقافتها ومذاهبها ومصالح فئاتها السياسية والإجتماعية.

والوهابية بعد هذا وذاك، نقيض للتسالم الإجتماعي والإستقرار السياسي، وتتبنّى النقيض للهوية الوطنية وأهدافها الوحدوية، ومتطلباتها الأساسية عبر الإشراك السياسي للجمهور في عملية صنع القرار، فهي تؤمن بأحقيّة العلماء (الوهابيين دون غيرهم) كشركاء وحيدين مع العائلة المالكة في تقرير مصير البلاد والعباد، وهي بهذا تؤمن باستخدام السلطان لتحقيق رؤيتها الضيّقة والخاصّة في نوعية المجتمع الذي يراد صياغته وصنعه، ونوعية السياسة الداخلية والخارجية التي يجب انتهاجها بغض النظر عن المصلحة العامّة المتحققة من ذلك.

لهذا كله، يصعب تصوّر قيام نظام سياسي بهامش مقبول من الحريّة، مع الإحتفاظ بدور منفرد ومتميّز وقوي للوهابية.. لذلك ليس من المستغرب أن تتوجّه كثير من سهام دعاة الإصلاح السياسي في المملكة الى المذهب الرسمي (الوهابي) باعتباره عقبة حقيقية، إن لم يكن العقبة الكأداء التي تستبطن معظم المشكل السياسي الخانق.. ولذا أيضاً، نجد أن سهام وفتاوى تكفير رموز الوهابية المتطرّفة لا تتوجّه في معظمها إلاّ الى دعاة الإصلاح والإنفتاح المعروفين كرموز في المجتمع، إمّا باعتبارهم علمانيين أو روافض أو صوفية أو سلفيين معتدلين انحرفوا عن جادّة الصواب.

وفوق هذا، ليس من المستغرب استخدام العائلة المالكة للوهابية كترس تتحصّن به في مواجهة خصومها السياسيين أو من تعتقد أنهم كذلك.

يصعب تصوّر نجاح مشروع (الوطن الكامل) بحيث يتيح ممارسة الحريات العامة في ظل الإحتفاظ بدور منفرد ومتميّز ونافذ للوهابية

وفي المقابل، قد نفهم حقيقة لماذا تتعرّض العائلة المالكة للنقد من قبل كلا الطرفين: دعاة الإصلاح، ورموز السلفية الوهابية المتطرفة. الأولون يرون أن العائلة المالكة تحابي المتطرفين، وبالتالي فنقدهم لها يتساوق إن لم يتساوى مع نقد الوهابية، ومتطرفة الوهابية يطالبون بالمزيد من تكميم الأفواه، والمزيد من السلطات، والمزيد من التهميش للقوى المخالفة لهم.

الشرنقة الطائفية : ثنائية أخرى تكشف عن أزمة بدأت تظهر بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠٢، وهي أن العائلة المالكة وُضعت اليوم أمام خيار الإستمرار في احتضان الوهابية والتستر على خطاياها وتشجيع ممارساتها، وخيار البقاء في الحكم. لقد طال بقاء النظام السياسي محبوساً في شرنقة المذهب، وآن له أن يخرج منها قبل أن يخسر القائمون على رأسه الحكم بقضّه وقضيضه.

لقد أدّى الإنحباس في الشرنقة المذهبية، الى نتائج خطيرة للغاية أوقعت المملكة اليوم شعباً وحكومة في مآزق لا يعلم أحدٌ الى أين ستنتهي، وصار على الشعب أن يدفع ثمن أخطاء فئة متحكمة في السياسة (العائلة المالكة) والدين (الوهابية).

عدم الخروج من الشرنقة أدّى كما هو واضح اليوم الى التالي:

أميركا أو الوهابية: ثنائية ثالثة محرجة ليس لها من حلّ في الأفق. إما خيار الوهابية أو العداء لقوى إقليمية ودولية لا قبل للمملكة بمواجهتها جميعاً، ولا الفرار ـ في المدى المنظور ـ من آثار استعدائها.

الوهابية حين بروزها الأخير أثناء تأسيس الدولة كانت لا ترى غير أتباعها مسلمين، والبقية جميعاً بلا استثناء كفرة ومشركين. على هذا قام بنيان الدولة السعودية، عبر شرعنة التوسّع العسكري واعتبار ديار الآخر ديار كفر وبطلان. والآخرون عاملوها بالمثل، عداءً بعداء، وتكفيراً بتكفير.. سواء في مصر أو الأردن أو العراق، أو اليمن ودول الخليج العربي نفسها، فضلاً عن الأبعدين تركيا العثمانية وايران الشيعية، إضافة الى مسلمي القارة الهندية.

بتأسيس الدولة، حاول الملوك السعوديون تلطيف ملمسها، بعد أن توقف التوسّع (أي الجهاد الوهابي) فأمنت الدول المجاورة من تغوّلها، وبدا أنها قد ضُبطت عبر مأسستها وتقاسمها للحكم في بعده الديني. وشيئاً فشيئاً، عاودت الروح الجهادية من جديد، فجرى قذفها بوجه الآخر الخارجي تشيع تكفيره، وتحرّض عليه، مترافقاً مع رصد الإمكانات المادية الكبيرة التي جاءت بها إيرادات النفط. لقد وجّهت ضد مصر الناصرية، وضد بعثية العراق، وضد ثورية وشيعية إيران، وجاءت أحداث احتلال افغانستان فدفع الأمراء بأتباعها الى محرقته ليمارسوا الجهاد ضد الشيوعية.

أميركا والغرب عامة كانا الرابح الأكبر من تلك المعارك، لم توجه لهم طعنة أو ضربة، ولم يلتفت أحدٌ من أتباعها الى احتلال لبنان أو فلسطين إلاّ لماماً وكلاماً.

كان جهيمان يريد إعادة الفريضة الغائبة ولكن أين؟ حسب شعره المنشور: الى دول الجوار

(في الخليج تحديداً)، وكانت الرموز المتطرفة تبدي تأففاً متصاعداً من تعطيل الجهاد الذي كان سبباً في ثورة الإخوان الأولى في العشرينات الميلادية، فجاءت أفغانستان مثل (كوّة) أو (فرجة) تنفيس للشعور بالاحتقان الداخلي، فتضخمت عضلات الأتباع، وسقطت مهابة الدولة ونظام الحكم الذي أصبح هو الآخر هدفاً لمرماهم.

وأميركا التي كانت تفاخر بالإسلام السعودي المعتدل (الوهابية) وترفعه مقابل إيران ولبنان والسودان والجزائر وغيرها، وكانت تتمنّى لو أن النموذج السعودي (الفريد) جرى تعميمه.. النموذج (المعقلن) المدار من قبل السلطة السياسية السعودية المحافظة التي ترسم له فضاء معاركه، وتحدد له خصومه.. لكنها اكتشفت متأخرة أنها كانت مخطئة في تقييمها.

أميركا والغرب تعايشا مع الوهابية منذ نشأتها ولم يصطدما بها، بل موّلوها ـ كما هو معروف في التاريخ ـ لتقضي على خصوم النظام السياسي المتوازي مع خطط البريطانيين ومن ثم الأميركيين.. اليوم أصبحت أميركا مستهدفة لأول مرة في تاريخ الوهابية. وهكذا، أصبحت العائلة المالكة المتكئة في الأساس على عكازين متناغمين متآلفين الى حد كبير: الوهابية حامية الداخل الشعبي وأميركا حامية النظام خارجياً، متعاديين متناقضين، لا تستطيع العائلة المالكة فوقهما إلاّ الإهتزاز والترنّح.

منذ بداية التسعينيات وعودة من سمّوا بـ (الأفغان العرب) الى ديارهم، تزايد قلق دول الجوار، بل والأبعدين العرب والمسلمين من تلك العودة التي كشفت عن تصادم عنفي بينهم وبين أنظمتهم. وبتتبع الخيوط التي كانت على الدوام تؤدي الى دور للمملكة ومؤسساتها وفكر رجال دينها، انبعث تاريخ الخوف القديم من تمدد الوهابية (يعتبر الوهابيون ذلك من مفاخرهم كون جميع الأنظمة تستهدفهم عربية

تتكىء العائلة المالكة على عكازين متنافرين: الوهابية لحماية الداخل وأميركا لحماية الخارج وهما يسوقانها الى حتفها

كانت أم إسلامية فضلاً عن الانظمة الغربية). لم تفلح الدبلوماسية السعودية الهادئة في تلطيف الأجواء، وإقناع الآخر بأن المتطرفين لا يمثلون إلاّ جناحاً صغيراً يمكن استئصاله. وبعد أحداث نيويورك وواشنطن (غزوة مانهاتن!) وما نتج عنها من إملاءات وضغوط أميركية.. بدأت تلك الدول العربية والمجاورة تحرّض وتشير بأصابع الإتهام الى السعودية ونظام الحكم فيها بمؤسساته ورجاله. بالنسبة لكثير من تلك الدول، أدت أحداث نيويورك الى استحضار تاريخ الوهابية القديم خاصة في دول الخليج العربي واليمن والأردن، فظهر بينها من انتعش مما حدث، وشمت بنظام الحكم السعودي، واستحضر ثارات التاريخ، وتمنّى المتمنّون أن لو عاد الوهابيون الى قمقمهم في نجد، وأن لو تحوّلت السعودية الى دويلات (أو دول حتى لا يغضب البعض!) وتم تالياً تحجيم السعوديين في إطار مملكتهم القديمة وفي دائرة الوهابية: نجد.

الولايات المتحدة اليوم تضغط بشدّة على العائلة المالكة لقصقصة أجنحة الوهابية، أو تحجيم دور الدين في عملية صناعة القرار السياسي عموماً، وتضع ذلك في كفّة، والإستمرار في علاقات متميّزة، مع ما تعنيه من استمرار لحماية نظام العائلة المالكة في كفّة أخرى. الرفض يعني ـ كما تلوح بوادره ـ زعزعة نظام الحكم، وتقسيم المملكة، وهذا الخيار الأخير بُدئ بالعمل به فعلاً والبحث عن وجوه سعودية تستكمل صناعة السيناريو القادم، متزامناً مع تحريض بعض دول الجوار لأميركا لكي تقدم على ذلك. الأمراء السعوديون المتنفّذون اليوم في حيرة من أمرهم، والحقيقة فإن وضعهم صعب للغاية، فهم لم يفكّروا أن ثنائية صعبة كهذه يمكن أن تواجههم في يوم ما. وفي حين أن الشارع السعودي في مجمله، بغض النظر عن الموقف الأميركي، يميل الى تحجيم الوهابية.

داعية سلفي ولائحة إتهامات ضد الخصوم

ما كان يخشى من وقوعه خلال فعاليات المخيمات الشبابية الصيفية، أن يتم تحويلها الى مناسبة لتصفية حسابات فكرية أو سياسية، فالمساجلات الفكرية الممتدة بين التيارين السلفي والليبرالي خلال العام الفائت بين المزيني والفوزان وقينان الغامدي وسعد البريك والتي عكست حالة التجاذب السياسي على قاعدة فكرية تترشح للتصاعد تدريجياً مع دخول موضوعات جديدة الى ساحة الجدل السياسي.

في المخيمات الصيفية هذا العام، أفاد الشيخ الداعية سعد البريك، أحد أقطاب الصحوة السلفية في استكمال السجال من جانب واحد، فقدّم لائحة اتهامات جماعية ضد المحسوبين على التيار الليبرالي، في محاضرة ألقاها في ٢٥ جمادى الآخرة الماضي ـ الموافق ٢١ يوليو في المخيم الشبابي الصيفي الخاضع لاشراف وزارة الشؤون الاسلامية.

الشيخ المحامي والداعية سعد البريك إتهم مجموعة من الكتاب والصحافيين بالانتماء الى تنظيم سري له قيادة، وتمويل، وموازنات وعلاقات مشبوهة مع سفارات أجنبية، وأنهم يعملون وفق استراتيجية واحدة في استهداف المؤسسات الإسلامية. هذه الاتهامات التي مضى عليها نحو شهرين، أحدثت ردود فعل غاضبة وسط من شملتهم لائحة اتهامات البريك، الأمر الذي دفع وزير الشؤون الاسلامية الشيخ صالح آل الشيخ الى تحميل البريك شخصياً مسؤولية كلامه وأن ما قاله لا يعبّر عن وجهة نظر الوزارة. وكان آل الشيخ رفض الرد على سؤال لصحيفة الحياة في الثالث عشر من سبتمبر حول الانتقادات التي وجهها العديد من الكتاب الى وزارته بالصمت وإزاء استغلال البريك المخيم الصيفي التابع لوزارة لتصفية حساباته ضد من يصنّفهم بالخصوم، الذين طعن البريك في وطنيتهم، وأنهم كمن يكيد للوطن وأهله.

هذه المحاضرة التحريضية فتحت باب الجدل مجدداً على قضية المخيمات الصيفية الدعوية التي كثر الحديث حول دورها في تنمية وتطوير أفكار متطرفة يغرسها الدعاة وسط جيل من الشباب المرتادين لها، بالرغم من أن وزارة الداخلية زعمت قبل عدة أشهر بأنها قدّمت توجيهات الى وزارة التربية ووزارة الشؤون الاسلامية بفرض ضوابط صارمة على النشاطات الصيفية كيما لا تكون مرتعاً لأفكار التشدد والاستغلال من قبل الجماعات المتطرفة!!

مكة المكرمة: قلب الأمّة الإسلامية

د. مي يماني

> حارب الغزاة السعوديون الوهابيون التنوع الثقافي والديني في مكة لفرض رؤية ضيقة للاسلام بإسم الوحدة الوطنية والتطهير الديني

مكة، عاصمة المسلمين كافة، ليست مقتصرة على الحج والصلاة، ولكنها أيضاً محور للتبادل الثقافي، للمقايضة المشتركة، وللتعايش السلمي لفئات مختلفة. وهذه المدينة الامية، كتقليد مفتوح كان ثابتاً لأكثر من ألف عام، حتى الالحاق القسري لمكة، عاصمة مملكة الحجاز، من قبل الحكام السعوديين وشركائهم الوهابيين العام ١٩٣٢. إن إضطهاد الحجاز والنموذج الثقافي الحجازي، أصبح مباشرة في أولوية الجهود السعودية ـ الوهابية لفرض الارثوذكسية التقليدية على المسلمين في كل مكان.

من الجدير إعادة إحياء ما تم فقده. فحتى بداية القرن العشرين، إحتضن المسجد الكبير في مكة (دوائر المعرفة) التي وفّرت فرصة فريدة للحوار بين المسلمين من خلفيات إثنية مختلفة ومن فروع متباينة في الاسلام سواء من مواطني آسيا الوسطى، أو الاندونيسيين، والماليزيين، والهنود، والفرس، والمصريين، الأتراك وكل هؤلاء، في واقع الأمر، الذين يمثلون الأمة، مجتمع المسلمين في كل أنحاء العالم جاءوا ليس لأداء فريضة الحج فحسب، ولكن كطلاب ومدرّسين في البحث عن المعرفة. فقد كانت مكة المكان الذي جدّد وأثرى فيه الاسلام نفسه.

لقد اعتبر الغزاة السعوديون الوهابيون الجدد هذا التنوع الثقافي الديني فوضوياً، عقيماً، وهرطقياً، وقاموا في مقابل ذلك بفرض رؤيتهم الضيقة للاسلام بإسم الوحدة الوطنية والتطهير الديني. لقد أخذت المصالح السياسية للنظام أولوية على الأهمية الحيوية للأمة. في الحقيقة، إن الرغبة النهائية للقادة السعوديين الوهابيين كانت فرض أيديولوجيتهم السياسية الدينية الدغمائية الواحدية على العالم الاسلامي كافة. وبعد غزو مكة، كان النظام واثقاً بأنه قادر على إعادة تشكيل الاسلام وفق صورته.

وأكثر من ذلك، فقد أصبحت الايديولوجية السعودية الوهابية مدعومة بالمال النفطي. فقد تلقّت المدارس والمساجد حول العالم، من كوسوفو الى جاكرتا تبرعات سعودية سخيّة وأصبحت مطيعة لقيادات الوهابية. وفيما يبدو فإن تنامي الطلب العالمي على النفط والعلاقة الوثيقة مع الولايات المتحدة ساهما في إيصال الهيمنة الايديولوجية الى ذروتها.

ولكن الاحداث منذ بداية القرن الحادي والعشرين قد بدأت بتكسير تلك الصخرة. فالهجمات على الولايات المتحدة في سبتمبر ٢٠٠١ عرّفت الوهابية بعدمية إرهابية وأطلقت غضب أميركا، وفي الغالب بدون تمييز على البلدان الاسلامية.

بالطبع، فإن الولايات المتحدة غطّت رد فعلها العسكري بغرض رفيع ـ الحاجة الى زرع الديمقراطية، أو الحرية في الشرق الأوسط المسلم. ولكن الناتج غير المعلن عنه بالنسبة للهجوم الأميركي المسعور كان بدلاً عن ذلك تقوية المسلمين الشيعة، حيث سقط أولاً حكام طالبان السنة في أفغانستان، وأعقبهم سقوط نظام صدام حسين السني في العراق، فيما حصد حلفاء شيعة ايران نفوذا سياسياً مهماً. لقد أنجز حليف ايران في لبنان، حزب الله لحظة تتويج في هذه العملية مع هزيمة بالغة لأهداف إسرائيل في لبنان.

لقد تم اضعاف مؤسسات النظام السعودي الوهابي السني، التي كانت في يوم ما بقبضة قوية، على المستويين الدولي والمحلي. وفيما انتقدت السعودية، إضافة الى انظمة سنيّة في مصر والاردن، حزب الله لاشعال الحرب مع اسرائيل، ولكن هذا الموقف أصبح على الفور ضعيفاً حيث عانى المدنيون اللبنانيون، وأن حزب الله بالرغم من الخسائر الفادحة في الرجال والعتاد، صمد في وجه العدوان الاسرائيلي. في حقيقة الأمر، إن (انتصار) حزب الله صنع منه طليعة إثبات الذات الاسلامية، فيما تقهقر الوهابيون الى الوراء، مثيرين الشكاوى المذهبية التي لم يستمع اليها أحد.

على النقيض من ذلك، فإن الاهمية الجديدة لحزب الله عبر العالم العربي تفيد بأنه، على الضد من النظرة التقليدية، فإن السياسة في الاسلام لا يمكن أن تفهم بمجرد شروط ميزان القوى بين الشيعة والسنة. على

النقيض، فإنه بالرغم من أن التمايز الثقافي مازال يلعب دوراً هاماً، فإن الاختلاف المذهبي في العالم الاسلامي يتم التعبير عنه بصورة أكبر من قبل الحكومات والجماعات المسلّحة أكثر منه على المستوى الشعبي. لقد حصل الحكام السعوديون على نقاطاً سمراء مع الولايات المتحدة في معارضة حزب الله، ولكن حساب ذلك لا شيء. إن النموذج السعودي الوهابي للسياسة السلبية والمذهبية التي عكست نفسها في إدانة حزب الله كشيعة، قد تبدد بموجة الرأي الاسلامي الذي غمر المنطقة، وفي الحقيقة، العالم الاسلامي.

إن سياسة القاعدة تنبع من الخطاب التقسيمي الاصلي للوهابية. وكنتيجة، فإن التغيير في ميزان القوى في العالم الاسلامي قد ترك أثره ليس على الوهابية الرسمية فحسب، ولكن أيضاً على مخلوقها المشوّه. إن العنف المنفلت من عقاله والاجندة المتناقضة لدى القاعدة، كما يرى في حربها الطائفية ضد الشيعة في العراق، قد تركها عاجزة عن بناء دعم شعبي. وفيما يقتصر التأييد للهجة القاعدة على السنة الغاضبين والمعزولين في العراق وأماكن أخرى، فإن نموذج حزب الله المحسوب بدقة والمعقّد، والذي بناء عليه يعمل كحزب سياسي، ومنظمة عسكرية، ومؤسسة رعاية اجتماعية، قد نجح في جذب وتوحيد الشارع العربي.

إن الضعف المنظور للنظام السياسي السعودي الوهابي يؤدي الى اطلاق الطاقات الاجتماعية المكبوتة داخل سكان السعودية، والتي قد تؤدي الى أشكال غير متوقعة للفعالية السياسية. وفيما يحاول النظام ترسيخ نفسه في الحواضن الوهابية وتضييق القواعد الشعبية لمشروعيته، فإن النزعات تجاه التأكيد الشعبي للتمايز الثقافي قد اصبح لافتاً بصورة أكبر. فالقمع لم يعد ضامناً للنظام، وأن تجديد الشرعية يمكن أن تتم فقط عبر تبني إصلاحات دينية وكذلك سياسية.

في لحظات تاريخية كما هي الآن، فإن الجماعات الجديدة ستظهر فيما يتحلل النظام القديم. إن قمع القيادة التقليدية المعروفة تدشّن لظهور جيل جديد، يكون منافساً وخلاّقاً. ومع ضعف الوهابية، فإن آل سعود قد يستغلون الفرصة إما لادحاض الوهابية بوصفها الايديولوجية الوحيدة للدولة أو تصحيح الايديولوجية من أجل جعلها متناسبة مع قبول التنوع الديني في السعودية وخارجها.

ومهما تكن نظرة أي شخص للقوة السياسية لحزب الله، فإن رمزيته التي تعالت بصورة دراماتيكية تفيد بأن التقليد الاممي لمكة المكرمة تترك صدى أكبر بالنسبة للعرب والمسلمين من الايديولوجيات المذهبية لحكامها. وربما تمثّل هذه اللحظة نداءً الى مكة، عاصمة الاسلام، لتجديد التقليد المنفتح والاستيعابي للحجاز.

لقد نال النظام السعودي فرصة لاعادة إحياء دوره القيادي في العالم الاسلام من خلال إعادة تأسيس (دوائر المعرفة) في المسجد الكبير وتقوية مكانة مكة. بعد كل ذلك، فإن الحكام السعوديين ـ الوهابيين هم أقلية في بلادهم وكذلك في العالم الاسلامي الكبير. فهم بحاجة للتحرك من استراتيجية البقاء والتطلّع نحو دور لقيادة أصلية. إعادة بناء المؤسسات السياسية والدينية في السعودية هي عنصر جوهري في حال أريد إستيعاب التباين الحقيقي.

إن انقاذ التقاليد المفقودة في مكة سيرتبط بلا مناص بتغيير داخلي حيوي. إن على أئمة المساجد داخل السعودية أن يصبحوا ممثلين عن الامة. كما أن النظام التعليمي الديني بوصورة كلية يجب أن يفتح ليشمل كل المدارس الفكرية الاسلامية وكذلك ثقافة التسامح والابداع. وكونهم ممثلين في المؤسسات الدينية فإنهم سيدعمون التمثيل السياسي المحلي مثل الحكام المحليين من قبل الحجازيين في مكة أو الشيعة في المنطقة الشرقية. إن إحتكار الامرء آل سعود يجب أن يتوقف. وهذا لا يعني بأن مكة قد تكون عاصمة سياسية، ولكن يجب أن تكون نموذجاً للاستيعاب الديني والثقافي.

في غضون ذلك، فإن الغرب يجب أن يراقب التطورات في (مهد الاسلام) بصورة وثيقة وأن يدعم النداءات المحلية للاصلاح. إن الاصلاحيين الذين يبقون في السجن أو يتم إسكاتهم لابد من أن تسمع اصواتهم. وعلى الغرب تشجيع آل سعود من أجل السماح لحرية التعبير والعبادة. وفيما يبدو فإن الغرب والعالم الاسلامي بصورة عامة قد نسوا أو تجاهلوا مساهمة مكة في الحضارة.

عن: www.opendemocracy.net
نشر في ٢٠٠٦/٩/٦

> آل سعود الوهابيين هم أقلية في بلادهم وكذلك في العالم الاسلامي الكبير وهم بحاجة لأكثر من استراتيجية للبقاء

السعودية: ممنوعون من السفر حتى مع محرم

النخب السعودية ضحية الـ (منع من السفر)

د. مضاوي الرشيد

لم يكترث أحد حتى هذه اللحظة بمأساة نخبة سعودية من المفكرين والمحامين والناشطين في مجال المحاماة وحقوق الانسان الممنوعين من السفر والمصادرة جوازات سفرهم. فبينما ينشغل البعض بقضية المرأة الممنوعة من السفر بدون محرم، نجد ان هذه النخبة (المذكرة) ممنوعة من السفر حتى مع محرم. معظم هؤلاء من زوار السجون السعودية المنتشرة في عرض البلاد وطولها، خرجوا من السجن في السنوات الاخيرة ليجدوا انفسهم في سجن اكبر، حيث يحرم عليهم التنقل والسفر الى خارج البلاد حتى خلال عطلة صيفية يقضونها مع محارمهم. نذكر على سبيل المثال محمد سعيد الطيب ومتروك الفالح وعلي الدميني وعبدالرحمن اللاحم وكلهم قد منّ عليهم باقامة طويلة في سجون النظام السعودي، لا لسبب إلا لأنهم تجاوزوا الحظر المفروض على التعاطي مع ما يسمى (الشأن العام).

فالنظام السعودي يعتبرهم متطاولين على القيادة، خاصة عندما يحلم هؤلاء بمشروع اصلاحي ينتشل البلاد من حالة التخلف السياسي والفساد الاداري والمالي وانعدام العدالة الاجتماعية وتحيّز القضاء. فبعد ان حلمت هذه المجموعة وبلورت حلمها عن طريق الاعلان عن سلسلة من المطالب، تم اعتقال أعضائها وحكم عليهم بالسجن. وعندما نصب الملك الجديد في موقعه العام المنصرم خرج هؤلاء واصدقاؤهم من السجن الصغير بمكرمة ملكية وعفو من القيادة، وكأنهم مجموعة مجرمة خرجت عن ثوابت العقيدة. ولكنهم اليوم يعيشون مأساة الحرية في الجزيرة العربية وسجنها الكبير.

عندما اندلعت الحرب الصهيونية على لبنان نلاحظ أن أبناء المنطقة الشرقية ذات الأكثرية الشيعية نظمت مظاهرات لنصرة لبنان ومقاومته، وبينما خرجت هذه المظاهرات دون اذن مسبق حسب مصادر محلية، نجد ان بعض النخب السعودية توجهت الى القيادة في محاولة انتزاع موافقة بتنظيم مسيرة من أجل الاحتجاج على العدوان الصهيوني. قوبلت هذه المطالب بنفس النمط المعهود، أي بنوع من

الإصلاحيون الممنوعون من السفر وبسبب معاناتهم ربما يعيدون النظر في طروحاتهم الإصلاحية بعد أن تأكدوا بأن النظام لا يريد الإصلاح

الغطرسة والتعالي ولم يسمح لها بتنظيم اي عمل احتجاجي في مرحلة عصيبة، فصمتت كما صمتت الاكثرية الساحقة من ابناء الجزيرة، وقوبلت بالرد الذي عود النظام شعبه عليه ملخصه ان الشأن العام ليس من اختصاص احد سوى تلك المجموعة من الامراء، وهم ادري بالمصلحة العامة، وطلب من المتقدمين لطلب الاحتجاج صرف اهتمامهم بالشأن الخاص فقط.

النظام السعودي يختزل شعبه بل هو يفعّل فقط الجانب الحيواني في الانسان. هو لا يريد فكرا او ثقافة سوى تلك التي تكرس هيمنته وتمجد انجازاته على مرّ العصور. يريد النظام انسانا يأكل ويشرب وينام وينكح فقط لا غير. لا يريد تعاطفا مع اي زعامة خارجة عن جوقة الامراء، او فكر ينهض بالمجتمع. لا يريد اعلاميا يحلل ويفكر بل يريد من يردد المنظومة الرسمية وكأنه ببغاء ينفش ريشه بين الحين والحين. لا يريد صقورا تحلق بثقافة جديدة قد تعري خطابه المبتذل ومواقفه المخزية.

لقد غيب النظام السعودي محاولات تجديد الخطاب السياسي والديني معا، فبينما فسح المجال لروايات المراهقة وخاصة تلك التي اصدرها كتاب النظام والتي تنبش المخزون الجنسي لشباب وبنات الجزيرة، نجد انه يحارب دوماً اي محاولة لانتشال البلاد من ركودها الفكري، ومشكلتها الأمنية التي ما تزال المدن السعودية مسرحا لها، وآخرها احداث المصادمة مع مسلحين في مدينة جدة.

كتاب النظام وقصاصوه يشرحون من خلال الروايات نظرتهم - أو بالاصح نظرة النظام وتحليله لاسباب العنف - فيروجون منظومة الكبت الجنسي كسبب جوهري خلف هذا العنف، وقد اثبت هؤلاء القصاصون انهم اكثر هوسا بحور العين من الجهاديين أنفسهم. وبينما تتداول وسائل الاعلام السعودية مثل هذه القصص على صفحات الجرائد المحلية والفضائيات العربية، نجد ان الفكر الذي يحلل بواقعية ويطرح حلولا معقولة قد غيب كليا عن الساحة الاعلامية. اصحاب هذا الفكر يمنعون من الظهور على شاشات

الفضائيات ليشرحوا رؤيتهم لمستقبل البلاد ونظرتهم لمأساتها الحالية وحلولهم المستقبلية.

لماذا لا يستضيف الاعلام السعودي امثال عبد الله الحامد ليشرح لنا معنى العدالة في الاسلام وتبعيات فقه السلاطين ومعنى المجتمع المدني ومغزى الشورى في الاسلام، وكلها موضوعات قد كتب عنها هذا المفكر. ولماذا لا يقدم لنا التلفزيون السعودي في دبي مثلا اطروحات متروك الفالح بخصوص (التنمية المبتورة) والتي لم تصل الى منطقته الشمالية؟ لماذا لا يستضاف هذا المفكر ليحدثنا عن تبعيات هذه التنمية ومخاطرها القادمة كما فعل على صفحات كتب لم تنشر الا خارج الوطن؟ ولماذا لا نتمتع بأمسية شعرية تستضيف الشاعر علي الدميني ليطرب مسامعنا بكلمات خرجت من وراء القضبان، وقوافي امتزجت بالعزة في زمن الانبطاح؟ يغيب كل هؤلاء لأن عندهم الفكر الذي يعري الخطاب الرسمي امام ملايين المشاهدين العرب ولا يبقى لهم سوى الفضاء الالكتروني ومعظمه يتم حجبه عن طريق المجهود الجبار الذي تقوم به (مدينة الحجب) في عصر العولمة والانفتاح، مدينة الملك عبد العزيز للتكنولوجيا. لماذا يبقى هؤلاء محرومين من مخاطبة المشاهدين للتلفزيونات العربية، بينما يتصدر المجلس من هو غير قادر الا على المديح والاطراء والتبجيل والتقديس.. لماذا يسمح لشعراء الغزل والحكواتية السفر الى خارج البلاد، ويبقى هؤلاء محاصرين في بلادهم دون جوازات سفر؟

لا يوجد اي سبب لمنع هؤلاء من السفر، فهم ليسوا مجرمين ولا مختلسين للاموال العامة او الخاصة، وليسوا هم مفسدين في الارض. جريمتهم الوحيدة انهم نطقوا وحلموا احلاما ربما تتحول في المستقبل الى كوابيس تقلق النظام. وبينما يسمح للشباب الصايع السفر الى الخارج فينشرون غسيلا سعوديا قذرا في شوارع العواصم العربية حتى المجاورة منها، وكذا العواصم العالمية البعيدة، نجد ان النخب الفكرية الجريئة مصادرة حقوقها في

ممنوعون من السفر الى متى؟

التنقل والكلام. بعضهم يهرب فكره الى الخارج من أجل نشره في دور نشر لم تخضع بعد لسلطة النظام السعودي، وكأنهم يهربون مادة ممنوعة.

لا يمكن تصور مدى الضغط النفسي الذي يعيشه كل من في عقله ذرة فكر، وفي وجدانه نخوة، وفي عاطفته صدق مع قضايا العرب والمسلمين. هناك مأساة حقيقية يعيشها هؤلاء بعيدا عن الاضواء وخلف الكواليس. والاسماء التي نذكرها هنا ليست الا لمجموعة صغيرة محيدة حاليا، ولكن هناك العشرات بل المئات يعانون من نفس المشكلة والجور. ليس لهؤلاء ملجأ كجهاز قضائي مستقل يحسم امرهم ويطلق سراحهم. قضاياهم تبقى

النظام السعودي ما زال مصادر الإرادة من الغرب الذي يعتقد ان اطلاق الحريات قد يؤثر على مصالحه وعلى تصدير الطاقة

عالقة ومعلقة على أهواء الأمراء. وما دامت الجزيرة العربية فاقدة لقيادة واحدة تحسم الصراعات الداخلية، ستظل قضايا المجتمع ونخبة معلقة بين أهواء هذا الأمير أو ذاك.

تبعات هذا الضغط النفسي الذي تعاني منه النخب متعددة، منها الشعور بالغربة في الوطن، هذا الوطن الذي تحول الى ولاية مهمشة عربيا واقليميا وعالميا. خذ من هذا الوطن نفطه، ولن تجد عندها اي اهتمام عالمي به. سيظل المسلمون يحجون اليه ويحنون الى عزته التي فقدت بسبب تسلط النظام السعودي على موارده ومصادرة ابنائه والترويج لخطاب سياسي أقرب لخطاب أعداء العرب وليس أصدقاءهم.

ليس لهذه النخب الا الحلم، خاصة وان النظام السعودي ما زال مصادرا من الخارج. هذا الخارج يعتقد ان اطلاق الحريات في الداخل السعودي قد يؤثر على مصالحه وعلى تصدير الطاقة. وهو اليوم يصمت على التعديات على حقوق الانسان وعلى حرمانه من الكثير من حقوقه التي ضمنتها الشرائع السماوية والقوانين العالمية. ولم تكن هذه النخب الممنوعة من السفر تعول على الضغط الخارجي لانها واقعية، وتعلم علم اليقين مدى اهمية المصالح المتبادلة بين القيادة السعودية ونظيرتها في العواصم العالمية التي تدعي مناصرة حقوق الانسان، ولكنها على ارض الواقع تتبع مبدأ النفعية، وتضحي بمفاهيمها وقناعاتها مقابل صفقة اسلحة او برميل نفط.

تظل هذه النخب صامتة ممنوعة حتى من الاحتجاج او التضامن مع اخوة لهم في لبنان. قد يطول صمتهم وحرمانهم من التنقل والسفر خارج البلاد، لكن عندما توجد الارادة ستسقط كل الحواجز وتنهار كل الصروح. وربما تجعلهم معاناتهم الحالية يعيدون النظر في طروحاتهم السابقة والتي طرحوها على استحياء، وكلما طال سجنهم كلما اقتنع هؤلاء بانعدام الرؤية الاصلاحية على مستوى القيادة، التي لا تؤمن بسوى حكم القبيلة وغطرستها. ربما يعيد هؤلاء النظر بالاصلاح الحذر ودور القيادة في تدشينه، وما على هذه النخب سوى حسم خيارها الآن قبل فوات الأوان.

عن: القدس العربي: ٢٠٠٦/٨/٢٨

تضم ٧٠ صحابيا أبرزهم حمزة بن عبد المطلب

مقبرة شهداء أحد.. ذاكرة في مهب الدمار

ليس مجرد مقبرة تضم رفات نفر من أهل الله وصحابة رسول الله، بل هو مركز إشعاع رسالي يمثّل شاهداً وشهيداً ليأخذ مكانه في عمق وعينا وذاكرتنا التاريخية والدينية والحضارية.. هؤلاء النفر الذين شكّلوا الأنوية الاولى لحركة رسالية غيّرت وجه التاريخ وألقت بظلالها على كل أوجه حياة الأمة.. كان لابد لهذه الذاكرة أن تعبق بالحضور الكثيف حين نستذكر مشهد البطولة والفداء لهؤلاء الذين نذروا أموالهم وأرواحهم من أجل تحقيق تلك النقلة الجبّارة في تاريخ البشرية، وأعادت إحياء القيم النبيلة التي غمرتها حركة التجهيل الجاهلية لقرون..

حين نتذكر عظمة هؤلاء الرجال الذين جاهدوا فقاتلوا وقتلوا نتذكر أيضاً خطورة نكران حسن صنع أولئك الرجال سواء عبر الاهمال المتعمد والمقصود أو تعميم ثقافة تسوّغ محو تراثنا تحت شعار البدعة، وهو شعّار يقوم في الغالب على تشخيص دقيق لعلاقة ورؤية المسلمين لتلك الآثار سواء كانت مدافن لرجال الله أو بيوتهم أو مراكز عزّتهم وبطولاتهم في المعارك.. إن الانطلاق من تشخيص غير نزيه ومتحامل ابتداءً هو المسؤول الأول عن صدور أحكام بالتدمير لآثار الاسلام وتاريخ الامة، وهي ملك لجميع الامة.

ما يلزم التشديد عليه دائماً أننا حين نحاول لملمة شتات ذاكرتنا التاريخية والاسلامية عبر النداء المتواصل من أجل حفظ تجسيدات هذه الذاكرة العطرة وإبقاء وهجها واشعاعها يدهمنا واقع بائس يرفض التعايش مع كل ما يصنّفه ابتداعاً فيلتمس لنفسه طريقاً في مصادرة حق عام على قاعدة دعوى امتلاك الحقيقة الدينية النقيّة، وهنا مكمن الخطورة على تراثنا الاسلامي وآثارنا التاريخية والانسانية. إن نمط إدارة الأماكن المقدّسة بكل ما تستودعه من نفائس وآثار عزيزة يلتقي مع نمط التفكير الديني السلفي الاقتلاعي الذي يعطي لمعتنقيه حق الافناء لكل أثر بل ولكل كائن إنساني بإسم الدين، ومن السخرية بمكان ان يعرّف هؤلاء، الممتشقون لمعاول الهدم والتدمير لكل آثار للاسلام أنفسهم بأنهم حملة رسالة الاسلام، بل تبلغ بهم السخرية الى حد تنصيب أنفسهم حراساً للشريعة وخدّاماً للحرمين المقدّسة وقد تعرضت المدينتين الى عملية مسخ على يد هؤلاء حين أزالوا آثاراً تاريخية ومراكز إشعاع ثقافي وحضاري وأشادوا مكانها ناطحات سحاب، وأسواق تجارية، ومطاعم أجنبية، حتى اختفت ملامح التاريخ الذي كان المسلمون يعيشونه من خلال زيارة الاماكن التي شهدت بزوغ فجر الاسلام، وإئتلفت قلوب النفر الاوائل من الرساليين الذين حملوا شعلة الاسلام وأفدوه بأموالهم وأنفسهم، وقد برزوا الى مضاجعهم في لحظة تاريخية حاسمة.

مقبرة شهداء أحد، شأنها شأن مقابر ومدافن وآثار عديدة تعرّضت للاهمال والمحو، تنبّه الى أن ذاكرتنا التاريخية والاسلامية يراد منها أن تفرغ وتخمل بعد تخفيض أهمية مكوّناتها، بحيث تفقد تلك الاماكن هيبتها وشموخها، سوى ما يقوم به بعض الكتّاب والصحافيين من إطلاق

يراد من ذاكرتنا التاريخية والاسلامية أن تخمل بتخفيض أهمية مكوّناتها، بعد أن حاول المتربّصون بآثار الاسلام محو هيبتها وشموخها

الخيال في إعادة إحياء الصور ومشاهد البطولة والفداء والكرامة. أحد التقريرات حول مقبرة شهداء أحد يلقي بعض الضوء على هذا المعلم التاريخي والديني الذي يتطلع غالبية المسلمين لأن يأخذ مكانه الطبيعي في ثقافتنا ووعينا الديني ومصدر الهامنا التاريخي:

قبر سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب عم الرسول عليه السلام وأخوه بالرضاعة يتوسط قبرين، وبين هؤلاء أيضا حنظلة بن أبي عامر الذي غسلته الملائكة..قصة ثلاثة قبور حاول تلخيصها الطفل حمود البالغ من العمر ست سنوات، وهو يشير بأنامله الصغيرة تجاهها للزوار، في البقعة التي تقع شمال المسجد النبوي، وعلى بعد كيلومترين منه تقريبا، لتضم بين ثراها ٧٠ من أصحاب الرسول الذين باعوا دماءهم لأجل الرسالة.

المكان الذي تحصن فيه رسول الله والمسلمون في أحد

حمود الذي يعمل بجوار المقبرة بائعا متجولا لبيع قوارير الماء الباردة يعمل بجانب ذلك مرشداً سياحياً يحاول إرشاد الزوار إلى معالم المنطقة التاريخية ليكمل (هنا جبل الرماة، وهنا مسجد أحد) محاولاً بذلك استعطافهم حتى الثقة به؛ ليرددوا خلفه جماعة منهم، أمام بوابة المقبرة؛ دعاء كان قد حفظه عن ظهر قلب لمن يزور المقابر والسلام على من فيها.

وفي تقرير حليمة مظفر الذي نشرته صحيفة 'الشرق الأوسط' اللندنية الجمعة ٤-٨-٢٠٠٦، تضيف: لكن شيئا من روحانية المكان الخاشع وسكينته أمام السماء بغيماتها الواسعة تتسلل حتما حينما يتم استحضار أصوات السيوف والخيول وكلمات التوحيد وأسماء شخوص بعينها في المعركة التي شهدها التاريخ الإسلامي في السنة الثالثة بعد الهجرة، بين الرسول وصحابته الذين كان عددهم ١٠٠٠ مجاهد فقط، ليس فيهم فارس واحد، فيما كان المشركون ٣٠٠٠ مقاتل، بينهم ٢٠٠ فارس أبرزهم خالد بن الوليد قبل إسلامه.

وأرواح مجندة في السماء تطير بها حويصلات الطيور في جنة الخلد تشعر بها الأعين الجائلة بخشوع داخل سور قديم يلتف حول مدافن

شهداء هذه المعركة، في بقعة تكثر فيها العيون الجارية، وكما قال المؤرخ والأديب الدكتور عاصم حمدان (أذكر أنه كان بجوار المقبرة عين تجري فيها الماء وكان بها سمك وهو من العجائب، وقد شاهدتها بعيني عندما كنت صغيراً، ولكن مع الأسف عملت بعض المؤسسات الدينية على ردمها خوفا من تبرك الناس بها).

ويتابع حديثه (إلا أنه منذ شهور قد ظهرت عين أخرى بجوار المقبرة وللأسف حل بها نفس المصير وعملوا على ردمها لذات الغرض، كما حصل ذلك لبعض المواضع داخل المقبرة والتي أزيلت أيضاً، مع العلم أننا وصلنا لزمن تدرك فيه العقلية المسلمة هذه الحقائق ولا أظنها تصل من الجهل للتبرك بهذه الأشياء).

وموقع المقبرة الذي اختاره الرسول لدفنهم فيها بين جبل الرماة وجبل أحد الذي قال عنه الرسول (إن أحد جبل يحبنا ونحبه)، قد تم تغييرها عندما نقلت جثث شهداء أحد في عهد خلافة معاوية بن أبي سفيان إلى موضع آخر، وهو الذي تعرف به اليوم، خوفا عليها من أن يجرفها السيل كما أوضح ذلك الدكتور عاصم حمدان الأديب والمؤرخ المهتم بالمدينة المنورة وقال (باتفاق المذاهب الأربعة، فإنه يجوز نقل قبور الموتى إذا كان ذلك في مصلحة الميت، ولا يجوز في غير ذلك).

وذكر حمدان الحادثة الوحيدة التي وردت في التاريخ، وقال (أصاب السيل المعروف بسيل سيدنا حمزة الذي يأتي من وادي عقيق إلى المنطقة التي بها مقبرة شهداء أحد في عهد معاوية، وهو ما جعله يطلب من أبناء الصحابة الموجودين حينها أن يقفوا على قبور آبائهم أثناء نقلها، والتي لم تتغير بفعل الزمن ملامح أجسادهم، حتى قالوا إن المسحاة أصابت قدم حمزة، فخرج منها الدم، وقالوا إن عمر بن الجموح كانت يده على جبهته عندما توفي، فلما أزاحوا يده عنها أثناء نقله خرج منها الدم، فأرجعوها مرة أخرى) وعملية النقل هذه كانت بفترة طويلة عن تاريخ المعركة، ورغم ذلك احتفظت أجساد الشهداء بهيأتها ولم تتغير سوى رائحة المسك التي ذكر أنها فاحت من دمائهم.

والمقبرة التي تضم بين جنباتها أجساد شهداء أحد حملت معهم حكاياتهم، التي أكثرها شهرة تلك التي تحكي مقتل عم الرسول حمزة بن عبد المطلب الذي ولد قبل ولادة الرسول بسنتين وتمت رضاعتهما معا من قبل جارية أبي لهب ثويبة، فكانا بذلك إخوة وأقرب صديقين، حتى أنه أسلم بعد أن عرف بأن أبي جهل قد سب الرسول صلى الله عليه وسلم، فذهب إليه وسط صحبه وشج رأسه، متحدياً إياه بأن يقرب إبن أخيه وهو على دينه، فما استطاع أحد أن يرد تحديه من شدة بأسه وقوته، وبإسلامه ردّ الرسول وصحابته بعض أذى المشركين في مكة.

نمط إدارة الأماكن المقدّسة بكل ما تستودعه من نفائس وآثار عزيزة يلتقي مع نمط التفكير الديني السلفي الاقتلاعي بإفناء كل أثر بإسم الدين

إلا أن قوة حمزة وشدته التي كان يقاتل بها بين يدي الرسول في أحد بسيفين وهو يفتك بالمشركين ويردد قائلا (أنا أسد الله) لم تمنع العبد وحشي الحبشي الذي طمع بالحرية عندما وعده بها سيده جبير بن مطعم إذا ما قتل حمزة انتقاماً لعمه الذي قتل في بدر، فرماه بحربته أثناء المعركة من بعد، وأصاب أسفل بطنه حتى خرجت من بين رجليه، وسقط بعدها شهيداً كما ذكر ذلك وحشي بعد إسلامه للرسول، حينما أمره بأن يذكر قصة قتله لحمزة، وعلى إثرها أمره الرسول صلى الله عليه وسلم بأن يغيب وجهه عنه ففعل ذلك حتى قبض عليه السلام.

لكن حكاية موت حمزة لا تقف عند ذلك، إذ أن نسوة من قريش قمن بالتمثيل في جثته، فبقرن بطنه وقطعن أذنيه وأنفه انتقاما لقتلاهن، وكانت منهن هند بنت عتبة التي قتل أبوها وأخوها في بدر، والتي انتزعت كبده ولاكته في فمها ولم تستسغه فلفظته سريعا، ومن شدة ما فعلن به من تشويه كان الرسول قد آلمه منظره كثيرا، وحين رؤيته قال (لولا جزع النساء لتركته حتى يحشر من حواصل الطير وبطون السباع)، وحين أمر بدفن الشهداء في المقبرة كان يأمر بإحضار سبعة سبعة، يصلى عليهم بسبعة تكبيرات، ثم دفنوا دون غسلهم وبدمائهم وعلى هيئتهم التي قتلوا عليها، حتى انتهى بحمزة وقال عنه (سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب).

وحمزة الذي مات عام ٦٢٤ م وعمره يقارب ٥٨ سنة، دفن في بطن جبل أحد، وبجواره قبر ابن أخته عبد الله بن جحش، وكذلك حنظلة بن أبي عامر الذي كان من بين الشهداء وكان جنباً حينما استشهد في ساحة المعركة لأنه خرج للجهاد في أول ليلة لعرسه، فدفن دون غسله، وغسلته الملائكة، وهذه المقبرة التي ضمت ٧٠ من الصحابة كان لها معزة في قلب رسول الله، وكما ورد عنه أنه كان يتعهدهم بالزيارة بين حين وآخر، وهو ما سارت عليه أمته من بعده، حيث يزورها المسلمون من كل فج للسلام على شهداء أحد.

ومن المؤسف، أن هذه المقبرة التي تعهدها المصطفى صلى الله عليه وسلم بالزيارة تعرّضت لاهمال متعمد بحجة واهية، فيما يتشوّق المسلمون من كل أرجاء المعمورة الى رؤية تلك الاماكن التي انتشر منها نور الاسلام وغطى آفاق الأرض فصار المسلمون يرجون بلهفة زيارة الحرمين كيما يلثموا البقاع التي وطأتها أقدام المصطفى والنفر الرسالي الذي حمل على عاتقه مهمة تشييد الدين وبث الرسالة ودفع الدم ثمناً رخيصاً من أجل ترسيخ أركان الدين وإبقاء شعلته متوهجة حتى قيام الساعة.

مقبرة شهداء أحد

جبل أحد الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أحد جبل يحبنا ونحبه)

حربُ مَن ضدّ الإرهاب؟

مي يماني

(كلنا أميركيون)، هكذا كان عنوان افتتاحية جريدة لوموند (Le Monde) الفرنسية في الثاني عشر من سبتمبر ٢٠٠١. وهكذا كانت مشاعر أغلب الناس في العالم الإسلامي، الذين كان شعورهم بالترويع والاشمئزاز إزاء المذبحة التي خلفتها الهجمات الإرهابية على واشنطن ونيويورك لا يقل شدّة عمّا شعر به أي شخص آخر في أي ركن من أركان العالم. وحين ردّت أميركا على الهجمات، لم يحزن أحد لسقوط حركة طالبان التي أدينت لتعصبها في كل أنحاء العالم.

لكن هذا الإجماع في الرأي لم يعد له وجود. فخلال الأعوام الخمسة التي مرت منذ وقوع تلك الهجمات، انقسم جمهور ما أطلق عليه (الحرب ضد الإرهاب) إلى قسمين. فمع تطور (الحرب) بدأ الجمهور الأقرب إلى العمليات ينظر إلى القتال الدائر على نحو يختلف تمام الاختلاف عن نظرة الولايات المتحدة والغرب إليه.

ففي نظر إدارة الولايات المتحدة، كان كل فصل في دراما (الحرب ضد الإرهاب) منفصلاً ومستقلاً عن بقية الفصول: أفغانستان، والعراق، وفلسطين، وحزب الله في لبنان. فمنذ أعلنت إدارة بوش حربها ضد الإرهاب غزت واحتلت أفغانستان ثم العراق، إلا أنها فشلت على الرغم من ذلك في إدراك ارتباط هذه الأحداث في نظر شعوب المنطقة. ففي ظل المتابعة المكثفة لمعارك (الحرب ضد الإرهاب) من قِبَل قناة الجزيرة والقنوات الفضائية العربية الأخرى، أصبحت الجماهير تنظر إلى هذه المعارك المتعددة باعتبارها سلسلة واحدة متتابعة من الأحداث في إطار مخطط واحد أعظم يستهدف الإسلام.

وما زاد الطين بلة أن أميركا كانت تلوح بشعار الديمقراطية وهي تواصل حربها. لكن آمال شعوب المنطقة في الديمقراطية، سواء كانت علمانية أو إسلامية، دُفِنت تحت الركام وأشلاء الجثث في بغداد، وبيروت، وقندهار.

يفهم العديد من المسلمين ـ كأي شخص في الغرب، وبنفس المصطلحات ـ الأسباب الرئيسية للعزلة التي تشجع وتعزز التطرف والعنف الإسلاميين. وهم يدركون أن الأنظمة الدكتاتورية الصارمة في المنطقة نجحت على مر السنين في إصابة شعوب المنطقة بالشلل، وأن أحداً لا يستطيع أن ينفك من أصفاد هذه المجتمعات الشمولية إلا أولئك الذين احترقوا بنيران غضب تلك الأنظمة.

لكن ثمن الانفلات من تلك الأصفاد يشكل نوعاً من التشوه المعنوي. الأمر الذي جعل الغاضبين والمتعصبين والتواقين إلى

كلما غاصت أميركا أكبر في مستنقع العراق زادت في تخليها عن ديمقراطيتها المزعومة وغضت الطرف عن الأنظمة الديكتاتورية الحليفة لها كالسعودية

الانتقام، الذين تمردوا على الوضع الراهن، يخرجون إلى العالم الأرحب حاملين شعلة الانتقام، ليس فقط ضد الأنظمة التي شوهتهم، بل وأيضاً ضد الغرب الذي حرص على دعم الأنظمة الاستبدادية في المنطقة طلباً (للاستقرار).

كما يفهم العديد من المسلمين أن مشكلة فلسطين، التي ظلت بلا حل لثلاثة أجيال، تمتد إلى ما هو أبعد من معاناة الشعب الفلسطيني. فهم يدركون أن الأنظمة الدكتاتورية في المنطقة عمدت إلى استغلال القضية الفلسطينية كمبرر لفساد الحكم ووسيلة لتجنب التحرر السياسي والاقتصادي. من هنا، وحين نادت أميركا بنشر الديمقراطية في المنطقة، حلقت قلوب العديد من أهلها بأجنحة من الأمل في الإصلاح بعد طول انتظار. إلا أن أميركا خذلت كعادتها كل من راودته أحلام الحرية والديمقراطية في المنطقة. فبعد أن عاد الأمل أخيراً إلى شعوب المنطقة في الحياة في ظل مجتمعات أكثر تحرراً وكرامة، استمرت الولايات المتحدة في دعم الأنظمة التي تضطهد تلك الشعوب. ويبدو ببساطة أن أميركا عجزت عن الالتزام بنص الترويج للديمقراطية الذي خطته بيدها.

فبعد طرد نظام طالبان في أفغانستان، حولت الولايات المتحدة أنظارها إلى دكتاتورية صدّام حسين العلمانية في العراق. وبدلاً من تشجيع إصلاح النظام السعودي/الوهابي في المملكة العربية السعودية ـ الذي أفرز خمسة عشر من خاطفي الطائرات التسعة عشر الذين اشتركوا في شن هجمات الحادي عشر من سبتمبر ـ رأى المسلم العادي أميركا تشن حرباً على نظام لم يشارك بأي شكل من الأشكال في ارتكاب تلك الجريمة.

لقد أذعن العديد من المسلمين لهذا الانحراف وتقبلوه بلا اعتراض، ناظرين إلى غزو العراق باعتباره ضرورة لإسقاط الدكتاتورية وإحلال الديمقراطية. إلا أن الخرائب الملطخة بالدماء التي نجمت عن الاحتلال الأميركي قادت الولايات المتحدة إلى التخلي تدريجياً عن مساعيها لنشر الديمقراطية. وكلما غاصت الولايات المتحدة في مستنقع العراق إلى أعماق أكبر كلما غضت الطرف عن الأنظمة الديكتاتورية الباقية في المنطقة، وبصورة خاصة في المملكة العربية السعودية، وسوريا، ومصر، وباكستان.

والحقيقة أن أبعد ما كانت تتمناه الأنظمة الدكتاتورية في المنطقة أن ترى عراقاً ديمقراطياً. فمنذ لحظة سقوط صدّام تقريباً، انهمر سيل السعوديين/الوهابيين الجهاديين على العراق دون أي عوائق تقريباً. بل إن المسلمين الذين أيدوا مشروع تحول العراق إلى الديمقراطية باتوا يشتبهون في أن يكون تمويل المقاومة السنيّة التي استحثت نشوب حرب أهلية في العراق مدعوماً بأموال النفط السعودية (كما عمل الإرهاب أيضاً على منع نفط العراق من التحول إلى تحدٍ جاد لنفط المملكة العربية السعودية).

وعلى هذا فقد احتجبت الجهود الرامية إلى إحلال الديمقراطية في العراق - بل والمشروع الأميركي الرامي إلى تحويل المنطقة بالكامل إلى الديمقراطية - خلف سحابة قاتمة من الشكوك من جانب حتى أكثر المسلمين اعتدالاً، والذين باتوا يعتقدون أن أميركا لا تريد إلا ديمقراطية تناسب مصالحها. فحين صوت الفلسطينيون في انتخابات حرّة لصالح حماس، وجدنا الولايات المتحدة تعارض ذلك الاختيار بشدة. أما (ثورة الأرز) في لبنان، والتي حفزت الغرب بنفس الصورة التي حفزته بها الثورة البرتقالية في أوكرانيا، فقد لاقت أشدّ الإهمال من جانب الولايات المتحدة.

الآن وبعد أن أصبحت الديمقراطية في أغلب بلدان المنطقة أبعد منالاً مما كانت عليه منذ خمسة أعوام، ما زالت كونداليزا رايس، وزيرة خارجية الولايات المتحدة، تتشدق بأن الموتى من المدنيين في بيروت، وصيدا، وصور، وغزة يمثلون آلام المخاض لميلاد شرق أوسط جديد. ولكن إلى أن يكف الغرب عن النظر إلى الأطفال القتلى باعتبارهم دعامات لسياساته، فلن يتسنى لنا أن نفهم كيف ينظر العالم الإسلامي إلى كل الأحداث التي تلت الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١. فآنذاك فقط سوف يكون بوسعنا أن نفهم السبب الذي أدى إلى تفتت الإجماع، الذي شهدناه منذ خمسة أعوام، على هذا النحو الصارخ.

عن: project-syndicate

أعلام الحجاز

الزواوي

(١) عبد الله الزواوي (١٢٦٦-١٣٤٣هـ)

هو عبد الله بن محمد صالح الزواوي، مفتي الشافعية بمكة المكرمة. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، والتحق بالمدرسة الصولتية، وأخذ عن علمائها، وأخذ عن الشيخ محمد يوسف خياط وغيره، وتصدّى للتدريس بالمسجد الحرام فدرّس، وكانت حلقة درسه في الحصوة التي خلف باب بني شيبة، وأخذ عنه السيد حسن كتبي وابنه عبدالرحمن زواوي، والشيخ محمد بن تركي المدرس بالمسجد النبوي وغيرهم. قام برحلة الى الهند والملايو وأندونيسيا والصين واليابان. تقلد في عهد الشريف حسين وظيفة رئيس مجلس الشورى، ثم رئيس مجلس الشيوخ، ثم رئيس عين زبيدة. توفي بالطائف.

له: بغية الراغبين وقرة عين أهل البلد الأمين (١).

(٢) صالح الزواوي (١٢٤٦-١٣٠٨هـ)

هو صالح بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن أحمد الحسيني الردريسي الزواوي المكي. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وجدّ واجتهد بطلب العلم بها، ولازم دروس علماء عصره بالمسجد الحرام، فأخذ عن السيد محمد السنوسي المكّي، والشيخ أحمد دهان الحنفي، والشيخ محمد بن خضر البصري، وأخذ عن العلماء الوافدين الى مكة المكرمة، منهم السيد محمد بن ناصر الحسيني اليمني الشافعي، والشيخ عبد القادر بن مصطفى الأشرقي، ورحل الى اليمن وأخذ عن بعض علمائه، وأجازه مشايخه وأذنوا له بالتدريس بالمسجد الحرام فدرّس، وأخذ عنه كثيرون. كان إماماً بالمقام الشافعي. توفي رحمه الله بمكة المكرمة(٢).

(٣) أحمد الزواوي (١٢٦٢-١٣١٦هـ)

هو أحمد زواوي المالكي المكّي. ولد بمكة المكرمة، وحفظ القرآن الكريم وكثيراً من المتون. ثم طلب العلم فقرأ على جماعة من علماء عصره، منهم السيد أحمد دحلان، فقد لازمه وقرأ عليه الحديث والتفسير والنحو والصرف والمعاني والبيان، والشيخ محمد بسيوني، وتفقه على الشيخ عبد القادر مشاط، وأخذ عن الواردين الى مكة المكرمة. تصدى للتدريس بالمسجد الحرام، وتخرج به كثيرون، وتوظف وقام بأعمال وظائفه خير قيام. توفي رحمه الله بمكة المكرمة(٣).

---

(١) عبد الجبار، عمر. سير وتراجم، ص ١٤٠. وكحالة، عمر رضا. مستدرك معجم المؤلفين، ص ٤٣٢. والزركلي، خير الدين. الأعلام، جـ٤، ص ١٣٢. معجم الكتاب والمؤلفين، جـ١، ط٢، ص٦٧.

(٢) مرداد أبو الخير، عبد الله، مختصر نشر النور والزهر، ص ٢١٧.

(٣) مرداد أبو الخير، عبد الله. مختصر نشر النور والزهر، ص ٩١. عبدالجبار، عمر. سير وتراجم، ص ٥٩.

جيل السلاحف والديناصورات والدولة المعاقة

جيل آل سعود الحاكمين هو جيل السلاحف. جيل بطيء الفهم، بطيء الحركة، جيل الديناصورات السياسية التي انقرضت أو شارفت على الإنقضاء.

انه جيل تخرج من (مدرسة الوالد المؤسس!). يمكنه أن يحكم دولة بأقل مستوى مما حكمها ذلك الوالد، في حال عادت الدولة السعودية الى بداية القرن العشرين. ولكننا في القرن الواحد والعشرين، وأعضاء هذا الجيل لا يفهمون ما هو العلم، وما هو الإقتصاد، وما هي الأجيال الجديدة. جيل أقصى حدود المعرفة لديه التوقيع على الأوراق، وأحيانا قراءة بضعة أسطر مليئة بالأخطاء. لكن الأمير سلطان ولي العهد اعترف بأنه أكثرهم تعليماً، فقد قال أمام مجموعة من المواطنين في اليابان حين زارها قبل بضعة أشهر، بأنه يحمل شهادة الإبتدائية (ست سنوات دراسة).

برافو!

الجيل الحاكم جيل لا علاقة له بهذا العصر، فهو يحكم الدولة من أعماق القبور، ومن ظلام العصور السحيقة.. ولذا يمكن القول أن السعودية دولة متميزة فعلاً، إذ يصعب أن تجد دولة تدار بذات العقلية التي يدير بها جيل السلاحف بلدهم. والأنكى أن أعضاء هذا الجيل يعتقدون بأنهم وحدهم الحكام الذين يتمتعون بالحكمة والوعي والتجربة التاريخية. ولأن هذا الجيل الحاكم أعماه الغرور، لذا لا يرى من وما حوله. فالمقارنة تبدو مجحفة بحق دول الخليج حين تقارن بالسعودية.

عظماء آل سعود من جيل السلاحف البرية لا يرون الآخرين إلا بعقولهم الصغيرة البطيئة، ولا يمارسون السياسة إلا على أسس ما قبل الحرب العالمية الثانية! جيل يعيش الماضي، لا يدرك الحاضر، ولا يرى المستقبل. وللأسف فهو الجيل الذي قد يأخذ المملكة معه الى حتفها، الى القبر.

★ ★ ★

هناك في المقابل، ولأن الطيور على أشكالها تقع، جيل ديناصورات دينية شارفت على الإنقضاء تحالفت مع جيل السلاحف السعودي السياسي.

إنه جيل يصف نفسه بـ(العلماء الربانيين)!.

جيل (حرّاس الفضيلة)!

جيل (دعاة التوحيد)!

إنه جيل العميان والبكم.

لا يختار آل سعود مفتياً إلا منهم! وهذا ما لاحظه جهيمان الذي كان منتجهم والعلامة الفارقة لديهم.

ولا يصبح الواحد مفتياً إلا إذا قارب عمره عمر أحد السلاحف السياسية إياها. والسبب وجيه: أن يتمكن الإثنان من التفاهم مع بعضهما البعض!

ولكن كيف يفهم هذان عقلية الأجيال الجديدة التي تصغرهم بما يزيد عن ستين عاماً؟!

لقد تحالف الجهل المركب مع نظيره، فأنتج دولة طلّقت العلم، وطلّقت الإبداع، وشوّهت الدين، وأنتجت الإرهاب واستهلكته محليّاً، حتى فاض الى الخارج.

ومع هذا يعتقد هذا التحالف المشين أنه قدّم النموذج الأعظم!

الدولة المتقدمة ذات الإيديولوجيا الإسلامية المتنورة!

فإذا بنا وبين لحظة وأخرى نرى أنفسنا أمام دولة معاقة مثل حكامها السياسيين ومرشديها الوهابيين.

دولة هي الأغنى والأكثر فساداً.

هي الأكثر تعليماً للدين، والأقل التزاماً به.

دولة غير متصالحة مع نفسها أو مع شعبها ولا مع جيرانها ولا حتى مع حلفائها، بل ولا مع العالم من حولها.

دولة تقول بـ(الخصوصية) لتهرب من الإصلاح، ولا شيء لديها تختص به، اللهم إلا وجود المقدسات التي سيطر عليها الوهابيون في غفلة من الزمن، فاستخدموها في التغطية على ذلك الإنحراف في الفكر والفساد في الممارسة.

الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhejazi.net/ Go

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة

ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل

زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافلة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فبخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، والذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرّفة بزخم غير عادي لم يتأتّى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من التشعور المغالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حدّ سواء، والذي يُظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقّف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة نجد. فقبل ظهور الدعوة الوهابية

القبّة الخضراء فضيّة وبلا هلال!

التطرّف الوهابي لا حدود له.

إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهة الدينية او المناطقية، لكنه لا يلغي حقيقة أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون

المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ

مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عددها سبعة.

وهناك روايات حديثية لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها التي حول المسجد

My Computer

لوحة للفنانة صفية بن زقر